الأمم المتحدة

A/55/PV.15

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الجلسة العامة **١٥**
الخميس، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي ليود أكسوورثي، وزير خارجية كندا.

السيد أكسوورثي (كندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه التهنئة لكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. فما من شك أنكم ستهدوننا بما لكم من خبرة وحكمة عندما نضطلع بالعمل الذي علينا أن ننجزه.

نعرف جميعا أن العمل الذي علينا أن ننجزه هو أن نحول على الفور وبحزم الآمال الكبيرة التي تولّدت عن مؤتمر قمة الألفية إلى واقع أفضل بالنسبة إلى الشعوب التي أنشئت الأمم المتحدة من أجلها.

(تكلم بالفرنسية)

وهذا يعني أن نتحمل المسؤولية عما نقوم به وما لا نقوم به من أعمال. وهو ما يعني أيضا أن على الحكومات أن تكون على استعداد لأن تتحمل مسؤولية مواطنيها.

في الأسبوع الماضي وجَّه إلينا قادتنا رسالة أمل وعزم. وأوضحت كلماتهم أننا جميعا نحتاج إلى الأمم المتحدة. فالأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة التي تجسد القيم الإنسانية؛ وتشكل محفلا عالميا للتصدي إلى مشاكلنا المشتركة؛ وتقف دائما على خط المواجهة في جميع أرجاء العالم دفاعا عن الشعوب.

(تكلم بالانكليزية)

وصدرت عن القمة رسالة أخرى عما إذا كانت المنظمة تجاري التطورات التي تطرأ على العصر وبشأن ما إذا كانت لدينا نحن، الدول الأعضاء – رعاة المنظمة وحُماة الميثاق – الإرادة السياسية اللازمة لدعم التجديد والتحديث.

ولدى انطفاء الأنوار في ليلة الجمعة الماضية هنا في نيويورك، هل أضيئت أضواء أخرى في جميع أرجاء العالم – في مجالسنا القضائية وجمعياتنا البرلمانية وغرف اجتماعات وزاراتنا – لتنير الطريق إلى الأمام؟ هل نسأل جميعا، كلٌّ

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-64260
0064260

بأسلوبه الخاص، كيف نستطيع أن نغير من سلوكنا لنقدم مساعدة أفضل للأمم المتحدة فيما يتعلق بإدارة جدول أعمال عالمي جديد؟

من الواضح، أن العولمة أتاحت لنا فوائد وإمكانات لم يسبق لها مثيل. بيد أن من الواضح أيضا أنها تجلب أخطارا جديدة للأفراد في جميع البلدان. والعديد من هذه الأخطار تعبر حدود الدول، في حين أن معظم الصراعات العنيفة تحدث الآن داخل حدود الدول، وهي في كلتا الحالتين تؤثر بشكل مباشر على عامة الناس.

ورغم ذلك ما زالت الأفكار الجامدة للسيادة ونظريات المصلحة الوطنية الضيقة الأفق الدافع وراء المناقشات في الأمم المتحدة – ووراء انحصارها ضمن دائرة محددة في كثير من الأحيان. وما زالت الهياكل المؤسسية غير المرنة تحول دون قيام الأمم المتحدة بأعمالها، إذ أصبحت بشكل متزايد ذات توجُّه داخلي وتسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة بدلا من مصالح الذين كان من المتوخى أن تسعى إلى تحقيقها.

وبشجاعة نادرا ما نشاهدها في الحياة العامة، قدم لنا الأمين العام رؤية متطلعة إلى المستقبل، وهي رؤية لخدمة شعوب العالم، ورؤية تتردد فيها أصداء أصواتها، رغم أنها قد تغضب بعض حكوماتها. فهو يتحدانا أن نحذو حذوه وأن نعتمد نهجا للعلاقات الدولية يقوم على الشعوب، وأن نحول هذه المنظمة من متفرج إلى لاعب في مقدمة التطورات.

وهو ليس بجدول جديد لكندا. فعلى مر السنين الخمس السابقة، كان النهوض بالأمن الإنساني هو في الواقع محط نهجنا الخاص بشأن العالم المتغير. ومما يشجعنا التغيير في المواقف صوب إحساس أكثر واقعية بما يعنيه أن نكون آمنين في العالم بوصفنا أفرادا.

إن رؤساءنا أيدوا هذه الرؤية الجديدة في إعلان القمة. ولكن إذا ما كنا قد توصلنا حقا إلى فهم مفاده أن الأمن يعني أكثر من حماية حدودنا، فعلينا الآن أن نعمل لتحويل نوايا الأسبوع الماضي الحسنة إلى أعمال فعالة. وهو ما يعني أن نتحمل مسؤولية تكييف مؤسساتنا وتوسيع نطاق المشاركة في إدارتها، وزيادة الشفافية والخضوع للمحاسبة ليكون لأعمالنا أثر على الشعوب التي نمثلها.

وهو يعني أيضا سلوكا عالميا مسؤولا وخاضعا للمساءلة مع تشاطر وحماية الحيز المشترك المديم للحياة.

والسعي المقدام إلى جدول أعمال عالمي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح إنما هو العمل المسؤول الأول. لقد بنى جيلنا ترسانات الأسلحة النووية التي أصبحت بالية وعفنة، وأنتجنا الأسلحة الكيميائية التي تسمم الشعوب؛ وما زلنا نقوم اليوم بتوزيع الأسلحة الصغيرة المنتشرة في كل مكان: في أيدي الأطفال وفي ترسانات المتجرين بالمخدرات وفي ثكنات المقاتلين في حروب العصابات.

بيد أننا تحلينا ببُعد النظر اللازم لبدء بناء نظام من الالتزامات والمبادئ الدولية لاحتواء هذا السلوك. وعلينا الآن أن نصادق على هذه الصكوك وأن نطبقها. أولا وقبل كل شيء، علينا ألا نقدم على شيء يؤدي إلى إتلافها.

ومن المؤكد أنه ينبغي للحكومات أن تتخذ الترتيبات اللازمة للدفاع عن شعوبها، فإن الدفاع المسؤول يشكل أحد العناصر اللازمة لحكومة مسؤولة ما. بيد أن من المؤكد أن مسؤولية الدفاع عن مواطنينا لا تبدأ باستحداث أسلحة جديدة، بل بتفكيك الأسلحة القديمة: من خلال التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ ومن خلال الانضمام إلى الدول الأطراف في معاهدة أوتوا للألغام الأرضية، البالغ عددها ١٠٤ دول؛ ومن خلال تنفيذ المبادئ الدولية لمنع الانتشار والالتزامات بشأن نزع السلاح

المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ ومن خلال استحداث خطط عمل شاملة لوضع حد لانتشار الأسلحة الصغيرة وتكنولوجيا القذائف.

ومن الواضح أن العمل الجماعي للدول في السعي إلى تحقيق أمن شعوبها على الأمد الطويل إنما هو الطريق المفضل. ولكن حيثما لا تستطيع الدول أو لا تريد حماية مواطنيها، تقع على الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن، مسؤولية خاصة للقيام بالعمل اللازم.

اليوم تشن معظم الحروب داخل دول منهارة. وفي هذه الحروب تشكل التضحية بالمدنيين الدافع وراء صراع ما وسبيل خوضه والصورة التي يتجلى فيها.

وإذا ما كان المجلس سيضطلع بمسؤوليته تجاه هذه الشعوب، فيجب أن تكون حمايتها الأساس الذي يستند إليه فيما يقوم به من أعمال وليس مجرد أحد الأمور الهامشية.

على مر السنتين الماضيتين، كان ذلك جدول أعمال كندا في مجلس الأمن. ولم تكن بمهمة سهلة، بيد أنني أود أن أعترف بأن مجلس الأمن يواجه التحديات الجديدة. ففي الشهور الأخيرة، ركز المجلس اهتمامه بشكل متزايد على حماية المدنيين مع اتخاذه قرارات في مجالات مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب والحماية البدنية وتأثر الأطفال بالحروب وإصلاح الجزاءات. فقد سلَّم المجلس بأن لمعالجة هذه القضايا أهمية حاسمة في مجال القيام بعمليات فعالة لدعم السلام، وقد تجلى تسليمه هذا في قرارات اتخذها مؤخرا. واليوم، نوفر للأعضاء قائمة مرجعية، قائمة مرجعية بالأعمال المسؤولة في مجلس الأمن.

(تكلم بالفرنسية)

ويقترح التقرير الذي تقدم به الإبراهيمي خطة عمل أيضا. وهي استراتيجية شاملة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على مساعدة الشعوب. وكندا تؤيد النتائج التي توصل إليها الفريق، وسنكون من أقوى مؤيديها، كما يمكنه أن يثق في أننا سنعمل بشكل متواصل على حشد الدعم السياسي اللازم لتنفيذ التوصيات التي تقدم بها نصا وروحا.

(تكلم بالانكليزية)

وفي مجال حماية المدنيين في الصراعات المسلحة يكمن التحدي الأكثر صعوبة للغاية في حالات الانتهاكات الأكثر قسوة: في الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجماعية والمنهجية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني التي تؤدي إلى معاناة واسعة النطاق وإلى خسائر في الأرواح وتجاوزات.

نحن في حاجة إلى شكل جديد من الروادع لهذه الأشكال من السلوكيات. وإنشاء محكمة جنائية دولية تجعل الإفلات من العقاب أمرا غير مشروع والأفراد مسؤولين بشكل مباشر عن أعمالهم إنما هي هذا الرادع. وإذا فشلت كقوة للردع في ردع إساءة معاملة الأشخاص، فإن النظام الأساسي يوفر أساسا وهيكلا لاتخاذ إجراءات قانونية للانتصاف وإزالة الظلم.

إن النظام الأساسي للمحكمة يوفر لنا فرصة فريدة.

ويوفر لنا النظام الأساسي للمحكمة فرصة فريدة لإصلاح أحد أسوأ أوجه الفشل في النظام الدولي. واليوم أدعو جميع الحكومات الموجودة هنا، والتي لم تقم بذلك بعد، إلى أن توقِّع نظام روما الأساسي بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر وأن تصدق عليه بصفة عاجلة حتى تحصل شعوب العالم على ما تستحقه من عدالة.

وتسعى كندا إلى أن تضع بصورة منتظمة لَبِنات البناء في محلها لبناء نوع جديد من النظام الدولي، نوع يوصي به ميثاق الأمم المتحدة ويسير على هداه، ولكنه يكون مستعدا أيضا للتعامل مع الجوانب الخفية والعالم السفلي للعولمة.

والوقاية، بالطبع، أفضل أشكال التدخل. ولكن عندما تفشل التدابير الوقائية، وعندما لا تنجح الجهود الدبلوماسية الهادئة والجزاءات المستهدفة؛ وعندما يجد الباحثون عن الحقائق أن الحقائق أفظع مما يمكن تخيُّله؛ يجب حينئذ اللجوء إلى إجراء أكثر خشونة.

وتكون مسألة التدخل في هذه الحالات، بما في ذلك، كملاذ أخير، استخدام القوة العسكرية، مفعمة بالصعوبة والجدل. والكثيرون سوف يرفضون التدخل باعتباره مثيرا للانقسام بشكل مفرط ومتصفا بصعوبة مفرطة وبأنه مدمر بصورة مفرطة للحالة الراهنة. ولكن رواندا وكمبوديا وسربرنيتسا وكوسوفو تذكِّرنا بأن من الأهمية بمكان التركيز على هذه المسألة. وسيكون من السهل التظاهر بأن المآسي الإنسانية المرتبطة بتلك الأماكن من أمور الماضي. نعم، سيكون سهلا، ولكنه سيكون خطأ. ولا يمكن الجزم بأن اعتداءات مشابهة لن تقع مرة أخرى. والواقع أن العكس محتمل بصورة أكبر. ولا يمكن دائما تقييد الانزلاق إلى الحدود القصوى للمعاناة البشرية.

لدى قراءة المقال الافتتاحي لجريدة نيويورك تايمز الصادرة يوم الثلاثاء ١٢ أيلول/سبتمبر، ندرك أن البعض يريد لنا أن نعتقد بأن ميثاق الأمم المتحدة كُتب فقط لحماية الدول ومصالح الدول:

> ”إن التدخل في الصراعات الأهلية يأخذ الأمم المتحدة خطوة أبعد مما ينبغي“.

أنا أختلف. وأقول إنه، في وجه المعاناة البشرية الفظيعة، خطوة في الاتجاه السليم. ولا شيء يهدد مستقبل الأمم المتحدة ذاته مثل هذا التناقض الواضح بين المبدأ والقوة؛ وبين أمن الناس ومصالح الحكومات؛ وباختصار، بين التدخل الإنساني وسيادة الدولة.

في الخريف الماضي، وقفت أمام هذه الهيئة وجادلت بأن ميثاق الأمم المتحدة كُتب للناس. إن جدول أعمالنا الجماعي هنا ليس جدول أعمال الدول أو جدول أعمال الوزراء أو جدول أعمال الدبلوماسيين. إنه جدول أعمال الناس. والواقع أن عبارة ”نحن الشعوب“ هي العبارة الافتتاحية للميثاق. والذين يسعون إلى الاختباء خلف تلك الوثيقة لتبرير التقاعس لا يحتاجون إلا لقراءة ديباجته لإعادة تعريف أنفسهم بنيَّته الأصلية.

لقد تحدانا الأمين العام بأن نفكر من جديد فيما يعنيه أن نكون دولاً سيادية مسؤولة. واستجابت كندا بأن أنشأت لجنة دولية مستقلة معنية بالتدخل وسيادة الدول. والغرض منها المساهمة في بناء تفهم أوسع للقضية، ودعم توافق آراء سياسي عالمي بشأن كيفية التقدم إلى الأمام. وسوف يقود اللجنة رئيسان: واحد من العالم النامي وواحد من العالم المتقدم النمو بمشاركة مجموعة واسعة من ممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية من جميع المناطق وتحت الإرشاد العام لمجلس استشاري مكون من وزراء، ووزراء سابقين ومتخصصين مرموقين في الميادين الأكاديمية والإنسانية والقانونية.

وستتولى اللجنة العمل خلال سنة جمعية الألفية، وتقدم توصياتها في بحر ١٢ شهرا. وأرجو من جميع الحاضرين هنا في قاعة الجمعية الانضمام إلى هذا المشروع، رغم صعوبته، حتى نتمكن من التوفيق بين هذه المفاهيم للعثور على المساحة التي يمكن أن نتشاطرها جميعا.

إنه لأمر صعب ولكنه ليس بمستحيل. لقد قمنا بذلك من قبل. فقبل ١٣ سنة أخذ تقرير لجنة برونتلاند ”مستقبلنا المشترك“ فكرتين يبدو أنهما متناقضتان، التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، ومن ذلك التناقض تولدت نظرية مركبة سُميت التنمية المستدامة. وقد غيَّر ذلك المفهوم

بصورة أساسية الطريقة التي يفكر بها العالم بشأن تلك القضايا. وإن أفكارنا ما زالت تسترشد به حتى يومنا هذا. وتأمل كندا أن تتمكن هذه اللجنة من تبديد القلق الذي يحيط بقضايا التدخل والسيادة عن طريق بناء قنطرة مماثلة بين أفكارنا الحالية بشأن هذه المفاهيم والمساعدة، عند القيام بذلك، في تحديد الطريق إلى الأمام بالنسبة للحكومات والأمم المتحدة في معالجة أكثر مشاكل القرن الحادي والعشرين تحديا.

بيد أن المسؤولية لم تعد تقف مع الحكومات وحدها. فيجب أن يتحمل القطاع الخاص مسؤوليته عن المجتمعات التي يعتمد عليها بالنسبة لأعماله التجارية. والأعمال التجارية الأخلاقية هي أعمال تجارية جيدة. وتدرك الشركات الكثيرة التي انضمت إلى الائتلاف العالمي مع الشركات التجارية الذي اقترحه الأمين العام أن الأرباح التي تحققت على ظهور الأطفال المعرضين للاستغلال والإساءة – سواء بتهريب البنادق أو بيع المخدرات أو مآسي الصراعات – لم تعد مقبولة. فشعوب العالم في الاقتصاد المعولم هي حملة الأسهم النهائية. وإذا لم تربح فلن يربح أحد. وهكذا يجب علينا أن نعمل على جميع هذه الجبهات وبكل هؤلاء اللاعبين الجدد لبناء مستقبل يحترم فيه الأمن البشري ويُحمى عالميا. وهناك في الوقت ذاته خطوات يمكننا اتخاذها لحماية أكثر الناس ضعفا.

ولبناء عالم يقيِّم الأمن البشري، يجب أن نبدأ بالحرص وبالإجراءات اللازمة لمصلحة من سيرثون هذا العالم. وهكذا فإنه من المناسب أن يكون مستقبل أطفالنا، في سنة الحسم الجديد هذه، عنصرا رئيسيا في البرنامج، لا سيما عن طريق الدورة الاستثنائية المعنية بالأطفال المقرر عقدها في السنة القادمة. ولا يمكن أن تكون سلامة وصالح الأطفال في خطر أكثر مما تكون في حالات الصراعات. وينبغي ألا يأخذ الأطفال أي دور في الحرب. بيد أنهم اليوم من بين ضحاياها الرئيسيين، وهم يُعدون بالملايين.

(تكلم بالفرنسية)

قبل أربع سنوات وجَّهت غراسيا ماشيل الانتباه إلى المحنة الفظيعة للأطفال المنكوبين بالحروب. ومنذ ذلك الحين، اتخذت إجراءات للتقليل من معاناتهم، خاصة بتعيين أولارا أوتونو ممثلا خاصا للأمين العام للأطفال والصراع المسلح، ومؤخرا، بالاتفاق في كانون الثاني/يناير الماضي على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراع المسلح.

وفي هذا الأسبوع، وبوجود غراسيا ماشيل كرئيسة شرف، تستضيف كندا في وينيبيغ المؤتمر الدولي المعني بالأطفال المتأثرين بالحروب. وسوف يضم هذا الاجتماع، الأول من نوعه، أكثر من ١٣٠ حكومة، و ٦٠ منظمة غير حكومية، ومجموعات القطاع الخاص، والمنظمات الدولية والشباب من كل مناطق العالم.

(تكلم بالانكليزية)

يسرني أن كثيرا من الوزراء وكبار المسؤولين من المنظمات سوف ينضمون إلينا في وينيبيغ في عطلة نهاية هذا الأسبوع. وإنني أشجع كل من لم يمثُل بعد على الحضور.

هذا المؤتمر له هدفان: صياغة خطة عمل شاملة وعالمية واستجماع الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذها. ونأمل سويا أن يساعد المؤتمر الأطفال الذين عذَّبتهم الحروب، وأن يؤدي في نهاية المطاف إلى القضاء على إشراكهم في الصراع ووقوعهم ضحية له.

في وقت مبكر من هذا الأسبوع في وينيبيغ، تكلمت معي فتاة أوغندية صغيرة اسمها غريس في اجتماع عن الصغار المتأثرين بالحروب، عن تجربتها كجندية طفلة. إن إيمانها بأن

بوسع المجتمع الدولي أن يساعدها ويساعد أمثالها كان مثيرا للعواطف ومصدرا للإلهام. وكان نداؤها لنا بالقيام بذلك جوهر رسالة هذه المنظمة. حقا إن هذا أحد مسؤولياتنا الرئيسية. وبالنسبة لي، فإن النداء البسيط من تلك الفتاة الشابة يوضح أننا لا خيار لنا إلا أن نكون مستعدين وراغبين وقادرين لصياغة أمم متحدة من أجل القرن الحادي والعشرين.

ونظرا للتحديات الجسورة الماثلة أمامنا، ستكون أي محاولة للتقهقر، أو الانغلاق على العالم، أو التحول عن التعامل العالمي، بمثابة متابعة طريق خطير ليس عمليا ولا مستصوبا. فالحقيقة أننا نتقاسم إنسانية مشتركة. والحقيقة أننا مرتبطون بقوى التاريخ في مصير مشترك. والحقيقة أن الردود على مشاكلنا تكمن في تقوية، وليس تقليص، التعاون العالمي والحلول العالمية.

في عالم اليوم لا يمكن تقسيم أمن الدول وأمن الناس. والإنفاق على هذا الأمن شرط ضروري للنجاح في المحاولات الهامة الأخرى، مثل تقديم المعونة الاقتصادية والتنمية التجارية. وفي هذا القرن الجديد، لا يزال أناس كثيرون مثل غريس يتعرضون لأسوأ ما كان موجودا في القرن الماضي: أهوال الحروب والإساءة لحقوق الإنسان، وقلّة آفاق التقدم الاجتماعي والمستويات المعيشية الأفضل. بيد أن الآمال الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لا تزال محتفظة بمغزاها بالنسبة إليهم، كما أن لها، حقا، مغزى بالنسبة لنا جميعا. إن الوفاء بأماني الميثاق هو هدفنا الدائم ومسؤوليتنا الأساسية. وبجعل الأمن البشري هاديا لنا، دعونا نجعله محور اهتمامنا ونحن نجدد التزامنا بأهداف الأمم المتحدة وبمستقبل أفضل لغريس ولجميع الناس الذين نمثلهم.

ويمثل هذا الهدف مسؤولية كان لي شرف مشاركة العديد من الحاضرين هنا في تحملها خلال السنوات الخمس الماضية. وهو هدف يجب علينا جميعا أن نعمل جاهدين نحو تحقيقه. أيا كان موقفنا في الحياة، وأيا كانت ألقابنا – لضمان عدم استسلام هذا النظام الذي شيدناه للمتهكمين الذين لا يقدمون بدائل، أو للعابثين الذين يشلون مقاصد الأمم المتحدة السامية لمجرد أغراض دبلوماسية زائلة.

ولن نفي حقا بالوعد الوارد في الميثاق: ألا وهو خدمة جلالة الشعوب وجعل هذه المنظمة تعمل من أجلها، إلا إذا ما وفرنا ذلك الضمان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي وزير الشؤون الخارجية لجامايكا، الأونرابل بول روبرتسون.

السيد روبرتسون (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): سيدي، أتقدم إليكم بأحر تهانئ جامايكا وأنتم تنالون الشرف السامي برئاسة جمعية الألفية للأمم المتحدة.

وفي ذات الوقت، أود أن أعرب عن تقديرنا للرئيس السابق السيد ثيو–بن غوريراب، وزير خارجية ناميبيا، الذي أوصلنا، بقيادته الذكية والحكيمة، إلى خاتمة ناجحة لأعمال الدورة الرابعة والخمسين.

أغتنم هذه الفرصة أيضا لأرحب بتوفالو، الدولة الجزرية الصغيرة الزميلة، في أسرة الأمم المتحدة.

إننا نجتمع في أعقاب تجمع تاريخي لقادة العالم تم في الأسبوع الماضي، عندما سعى المجتمع الدولي إلى أن يحدد من جديد ويبين رؤية مشتركة لمستقبل جميع مواطنيه. وتتاح لنا الفرصة الآن – بل وتتعين علينا المسؤولية – لتقيِّم إلى أي مدى نحن ذهبنا في تنفيذ المهمة التي حددناها لأنفسنا من خلال هذه المنظمة؛ ولنواجه بأمانة أوجه قصورنا في الالتزام والعمل؛ ولندرس استراتيجيات عملية وواقعية من شأنها أن تتمخض عن تقدم قابل للقياس في المجالات التي حددت للعمل العاجل.

والأمين العام، الذي نشيد به لإدارته خلال السنة الماضية، حثنا على النظر في إمكانية إيجاد عالم في المستقبل خال من الفقر. والواقع أن تعزيز التنمية التي تكفل رفاهية جميع الشعوب هو أحد الأهداف الأساسية لهذه المنظمة. غير أن استعراض جهودنا المبذولة لتحقيق هذا المثل الأعلى يُظهر تقدما متفاوتا من خلال هيكل مؤسسي متزايد الانتشار.

وقد سعينا خلال العقد الماضي إلى التركيز من جديد والتشديد على جدول أعمال التنمية بمعالجة القضايا الرئيسية في سلسلة من المؤتمرات العالمية الخاصة. ومن خلال الالتزامات السياسية وخطط العمل الخاصة بهذا المجال التي اتفقنا عليها، سعينا إلى نسج شبكة من السياسات والبرامج لتشجيع التنمية المركزة على الإنسان والمستدامة.

غير أن الاستراتيجيات المتضمنة لهذه الأهداف لم تأت بفوائد تذكر لأغلبية مواطني المجتمع الدولي. فنصف سكان العالم تقريبا يقاسون في فقر مدقع، ولا يزال عدد أكبر على هوامش الاقتصاد العالمي.

والجهود الإنمائية أحبطتها التحديات التي تشكلها العولمة وتحرير التجارة. والتنمية المستدامة تشمل في نهاية المطاف زيادة القدرة على توليد الدخل والعمالة، وكذلك توفير العناية الصحية بصورة عادلة، والتعليم والفوائد الاجتماعية الأخرى. ولكن هذا لن يتحقق بدون النمو والتوسع الاقتصادي. وهذه الفرصة، التي تحمل العولمة في الواقع إمكانية توفيرها، هي التي عجزت العولمة عن إتاحتها لأغلبية البلدان النامية.

وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة، مثل جامايكا، هناك بعد آخر للتحدي الإنمائي. وهو ناتج عن القيود الاقتصادية المعروفة تماما والمتمثلة في صغر الحجم، والسوق وقاعدة الموارد، وضعف النظام الإيكولوجي والتعرض للكوارث الطبيعية. إذ يمكن لعقود من الاستثمار في الهياكل الأساسية والصناعية أن تزول خلال إعصار مداري واحد، يدمر الاقتصاد ويحول الموارد إلى إعادة التعمير والإنعاش لعدة سنوات.

والاقتصادات الصغيرة التي تحاول أن تنافس بفعالية في النظام التجاري الدولي تكون كذلك ضعيفة جدا. وهناك حاجة إلى استعراض عاجل لجوانب عدم الإنصاف في النظام التجاري العالمي حيث يسمح للبلدان المتقدمة النمو أن تطبق ضوابط على نحو انتقائي فتبقي على السياسات الحمائية والإعانات التي تعمل ضد صادرات البلدان النامية، بينما تحرم البلدان الأضعف من المعاملة التفضيلية في الوصول إلى الأسواق. ويساورنا قلق بالغ من أن الآلية التي أنشئت لتعزيز التجارة الحرة من أجل النمو والتنمية يمكن أن تستغل على نحو يكشف الصغار والضعاف لبيئة تجارية معادية بينما يزيل وسائلهم للنجاة. وإن أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية لم تنفذ، ولم يتم الاتفاق بعد على طلب المعاملة المعفاة من الرسوم الجمركية ومن تحديد الحصص لأقل البلدان نموا.

ونشعر بخيبة الأمل على نحو خاص من أننا، في المفاوضات الجارية بشأن وضع نظام لتسويق الموز يتوافق مع منظمة التجارة العالمية، لم نجد مرونة تذكر ولا تعاطفا ولا رغبة في التوصل إلى حل توافقي من جانب الذين طعنوا بالنظام. بينما أدى تنفيذ حكم منظمة التجارة العالمية إلى خسارة فادحة لأسواق التصدير في بعض دول الجماعة الكاريبية، وتصاعد نسبة البطالة، وزيادة الفقر والعديد من العلل الاجتماعية الأخرى. لأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون نمو، ولا نمو بدون تنمية.

وتدهور معدلات التبادل التجاري يؤثر سلبيا على ميزان المدفوعات، فيزيد من تفاقم الديون الخارجية. ولا يزال العديد من البلدان النامية يعاني من أعباء الديون الثقيلة، وفي بعض الحالات ازدادت مشكلة الديون سوءا

خلال العقد الماضي، مُوقِعة تلك البلدان في فخ حلقة مفرغة من الفقر والتخلف الإنمائي. ويجب علينا أن نتصدى للآثار المنهكة الناتجة عن خدمة الديون، التي تقوض إمكانيات النمو وتُعرض قدرة الحكومات على تمويل البرامج الاجتماعية الأساسية للخطر. ويتعين على المجتمع الدولي تنفيذ خطط تخفيف عبء الديون التي تم الاتفاق عليها سلفا وتصميم آليات جديدة ملائمة لظروف البلدان المختلفة.

ومن شأن عولمة التجارة والتمويل وتكنولوجيا المعلومات التي تشهد تطورا سريعا، أن تتيح فرصا لم يسبق لها مثيل في القرن الحادي والعشرين. ولكن فيما يتعلق بالدول النامية، فإن التحديات التي يفرضها النظام التجاري، والوصول المحدود للتدفقات المالية الدولية، وعبء الديون، وتدني القدرة الاستيعابية لتكنولوجيا المعلومات، ستحول دون المشاركة الفعالة في السوق الدولية. وبالتالي، فإن الفجوة الآخذة في الاتساع بين الدول الغنية والدول الفقيرة في وجه فرص غير محدودة، تمثل المفارقة الباعثة على القلق، التي نعكف على تأملها الآن.

وإذا كان لنا أن نرسي الآن الأساس لعالم خال من الفقر، فلا بد من أن تسري روح جديدة في العالم – روح لا تكتفي بمجرد ترديد كلمات التأييد للتطلعات الإنمائية للبلدان النامية؛ روح تتصدى على نحو مسؤول للحاجة إلى المواءمة الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي، والرقابة اللصيقة للهياكل المالية الأساسية الدولية؛ روح تشجع تعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات الرئيسية والمنظمات الحكومية الدولية المسؤولة عن التجارة الدولية والتمويل والتنمية.

ومما يشرح الصدر، أنه يجري استكشاف آفاق هذا التعاون بالفعل. ولكننا بحاجة إلى التزام جاد. وحتى الآن، لم تجر أي مناقشات موازية حول إصلاح الهيكل المالي الدولي والنظام التجاري الدولي. إن عمل اللجنة التحضيرية للحدث الحكومي الدولي رفيع المستوى المعني بالتمويل من أجل التنمية، بما في ذلك المشاورات مع مؤسسات بريتون وودز، يمضي بصورة متعثرة، مما أثار الشكوك حول النتائج وحول تحقيق النجاح في الاجتماع التاريخي. وسوف ننتظر لنرى ما إذا كانت منظمة التجارة العالمية ستشارك بصورة فعالة، لأننا نعتبر تلك المشاركة ضرورية لنجاح المداولات.

ونشيد، بطبيعة الحال، بالعلاقة المتنامية بين مؤسسات بريتون وودز والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. فكل منهما ينقل إلى هذه الشراكة خصائصه ونقاط قوته الفريدة، الأمر الذي لا بد وأن يؤدي إلى تعاون ناجح. وربما تنشأ علاقات مماثلة مع منظمة التجارة العالمية أيضا. ومن شأن هذا التعاون، الذي تأخر طويلا، أن يعزز الدور المتمم الذي نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تؤديه في صنع القرارات الأساسية الدولية بشأن كل المسائل التي تمس التنمية البشرية المستدامة. وإننا نتطلع لمد جسور هذا التعاون إلى ما يتجاوز المشاركة في تمويل المشروعات الإنمائية، نحو تنسيق الآليات والسياسات.

ولسنا بحاجة إلى التشديد على أهمية التعاون بين الجنوب والجنوب كأداة فعالة لتعزيز التنمية فيما بين البلدان النامية. إن الاجتماع التاريخي لقادة الجنوب، الذي عقد في هافانا هذا العام، عزز التزامنا بالخروج باستراتيجية مشتركة لمستقبلنا، واقتسام الموارد والخبرات وأفضل الممارسات في شراكة مع بعضنا البعض. ونحن نحث بقوة على مواصلة تعزيز الآليات التي تحكم العلاقات بين الجنوب والجنوب، وتعزز الاعتماد الذاتي. وينبغي أن يتعاضد بعضنا على البعض بصورة متزايدة، من أجل البقاء في البيئة العالمية القائمة.

وما زلنا نتطلع إلى أجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة للقيام بدور محوري في دعم الجهود الإنمائية للدول الأعضاء والنهوض بها. وإننا نشعر بقلق عميق إزاء

تـدني المساهمـات في المـوارد الأساسيـة للأنشطـة التشغيليـة، ومـا يترتب على ذلـك مـن تبعـات مـن خفـض الأولويات وإعادة ترتيبها عند تنفيذ البرامج. ومن المتعذر أن تتم المواءمة بين تقلص المساهمات الأساسية والالتزامات التي يعبر عنها مجتمع المانحين بشأن المساعدات الإنمائية متعددة الأطراف. إذ أن قدرة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها على المحافظة على المستويات الحالية لتنفيذ البرامج مسألة جديرة بالاهتمام العاجل للدول الأعضاء. ونغتنم هذه الفرصة لنسجل تقديرنا للعمل القيم الذي قامت به وكالات الأمم المتحدة التشغيلية في جامايكا.

ومن شأن الدورة الاستثنائية التي تعقدها الجمعية العامة في العام المقبل والمكرسة للأطفال أن تتيح للمجتمع الدولي الفرصة لتجديد التزامه وبحث المزيد من التدابير لتحسين نوعية الحياة لأطفال العالم خلال العقد القادم.

إن دور الأمم المتحدة بوصفها مدافعا عن السلم والأمن الدوليين مر بتحول كبير خلال العقد الماضي. وبزوال التوترات فيما بين الدول مع انتهاء الحرب الباردة، تفجرت الحروب الأهلية لتحل محلها في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية. ويعكف مجلس الأمن الآن على بحث إعادة تكييف وتحديد استراتيجية فعالة لمواجهة الضرورات الجديدة لحفظ السلم وبناء السلام. ويعني ذلك السعي إلى توازن دقيق بين احترام السيادة والحاجة الملحة للتدخل الإنساني.

وفي العديد من الحالات، ظلت تسوية الصراعات بعيدة المنال بسبب الأطماع السياسية، أو التعصب العرقي أو الطائفي. وفضلا عن ذلك، كان لوحشية الصراعات وعنفها ضحاياها من المدنيين والأطفال الأبرياء، لتخلق بالتالي مزيدا من التحديات الجديدة، نتيجة تزايد أعداد اللاجئين المشردين داخليا. وفي مثل هذه الحالة، يصبح التدخل الإنساني حتميا.

وتخضع فعالية مهمات حفظ السلام للدراسة في ضوء تزايد ميزانيات حفظ السلام بصورة حادة. وبدلا من الانتظار حتى تخرج الصراعات عن نطاق السيطرة، فإننا نحتاج إلى التركيز بصورة أكبر على الوقاية من الصراعات، ولذلك تؤيد جامايكا بشدة وضع استراتيجية شاملة للأمم المتحدة لمعالجة أسباب الصراعات من الجذور.

وقد حان الوقت لأن ندرك أن الحرمان الاقتصادي والظلم الاجتماعي يؤديان إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. ولذا، فإن الوقاية الفعالة من الصراعات، وحفظ السلم وبناء السلام، ينبغي أن يشتملا على عنصر إنمائي، وأن يتيحا الإمكانية لتعزيز المؤسسات المدنية، لا سيما في مرحلة الإعمار لما بعد الصراعات.

وينبغي ألا تغيب عن بالنا أهمية إعداد آليات الأمم المتحدة بصورة كافية لضمان تدخلها النشط في كل مرحلة من مراحل عملية حفظ السلام، خاصة سرعة نشر القوات عند الاقتضاء. وينبغي أن يشتمل ذلك، أيضا، على الموارد الكافية لضمان سلامة قواتنا المرسلة في مهمات في أنحاء العالم. وهذا أقل ما ندين لهم به. وإن جامايكا تشيد اليوم بذكرى أولئك الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل السلام.

إن التدفق المهلك للأسلحة الصغيرة بصورة غير مشروعة في جميع أنحاء العالم مستمر دون هوادة، بدافع الجشع وغياب القانون. ويساهم هذا الاتجار غير المشروع بالأسلحة مساهمة كبيرة في تصعيد العنف وإطالة أمده في مناطق الصراع وما بعد الصراع، وتقويض عمليات حفظ السلام وعرقلة جهود نزع السلاح، وتسريح المحاربين، واستعادة النظام المدني. غير أن هذه الظاهرة لا تقتصر على البلدان في حالة الحرب. فالإتجار غير المشروع بالأسلحة يرتبط بالاتجار غير المشروع بالمخدرات، وهذا يقوض الديمقراطيات المستقرة مثل جامايكا، ويمزق نسيج مجتمعاتنا.

وببساطة، لا يمكن لهذه الحالة أن تستمر. ومن الضروري اتخاذ إجراء فوري. والترابط العالمي يحتم اتخاذ إجراء جماعي لوقف تدفق هذه الأسلحة من المنتجين إلى الدول المستقبلة لها. والمسؤولية عن وقف هذا الاتجار غير المشروع لا يمكن أن تقع على عاتق الدول المستقبلة وحدها.

وتترقب جامايكا عقد المؤتمر الدولي المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه لأول مرة في العام القادم. ونأمل أن يعالج هذا الاجتماع على نحو شامل وحاسم اتخاذ التدابير الوطنية، والإقليمية، والدولية، لتنظيم ومراقبة تصنيع الأسلحة الصغيرة، وحيازتها، ونقلها؛ واتخاذ التدابير المتعلقة بدمغ تلك الأسلحة وتسجيلها وتقفي أثرها؛ وإنشاء آليات للتبادل المنظم للمعلومات.

ونقل النفايات النووية وغيرها من النفايات الضارة عن طريق البحر الكاريبي يشكل نوعا آخر من الخطر على أمن الدول الجزرية الصغيرة في هذه المنطقة دون الإقليمية. وقد أعربت الجماعة الكاريبية مرارا وتكرارا عن قلقها إزاء تهديد البيئة البحرية والساحلية الهشة للكاريبي الذي تشكله هذه الممارسة المستمرة. وحادثة نووية واحدة في هذا البحر شبه المغلق من شأنها أن تسفر عن عواقب لا نجرؤ حتى على التفكير فيها.

وهذا الشاغل تنبه له المجتمع الدولي مرة أخرى أثناء المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عقد في تاريخ مبكر من هذا العام. ونتطلع إلى التعاون مع الدول التي تشاطرنا نفس التفكير، ونقترح العمل على ضمان إنشاء نظام للمسؤولية القانونية والتعويض على بلداننا في حالة وقوع حادث.

ولقد وقّعت جامايكا يوم الجمعة بتاريخ ٨ أيلول/سبتمبر على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ونتطلع الآن إلى ما ستسهم به المحكمة في نهاية المطاف في تدعيم القانون الدولي عن طريق معالجة الجرائم الخطيرة التي تثير اهتماما عالميا ويرتكبها أفراد فروا من وجه العدالة حتى الآن.

ويسعدنا كثيرا أيضا أن نذكر أن السلطة الدولية لقاع البحار قد أكملت صياغة مدونة التعدين. وهذا يشكل خطوة أولى هامة في العملية الموجهة نحو الإنشاء الكامل لعمليات السلطة التي ستمكن جميع الدول في نهاية المطاف من تشاطر استغلال موارد قاع البحار. وجامايكا تشجع المشاركة على نطاق واسع في أعمال السلطة الدولية لقاع البحار، وتحث الدول الأعضاء على اتخاذ الإجراءات الكفيلة باستمرار صلاحيتها المالية.

ورغم أن الأمم المتحدة لا تتصف بالكمال على الإطلاق، فإننا لا نزال نجتمع هنا لأن لدينا إيمانا ثابتا بالمبادئ والمثل العليا التي تمثلها. ونحن مقتنعون بأنها لا تزال أفضل محفل للحوار ولحل النزاعات. فلنواجه المستقبل الآن معا بمسؤولية، وباحترام كامل لاحتياجات بني الإنسان، وتطلعاتهم، وحقوقهم. وقد يكون من الصعب تحقيق ذلك، إلا أن تشاطر الأهداف، والالتزامات، والمسؤوليات سيكفل إيجاد عالم أفضل لبني البشر أجمعين.

وإذ نفكر في تحديات المستقبل، فلنعتزم البدء بإجراء حوار جديد مع منظومة الأمم المتحدة لإقامة شراكة عالمية من أجل إرساء السلام والديمقراطية وإحراز التقدم الاقتصادي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد أوسكاراس جوسيز، نائب وزير خارجية جمهورية ليتوانيا.

السيد جوسيز (ليتوانيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود القول إنه يسعدني بصفة خاصة أن أراكم وأنتم

ترأسون دورة جمعية الألفية هذه. وأود أن أؤكد لكم كامل دعم وفد بلادي لجميع مساعيكم. وبوصفي أحد نواب الرئيس في الدورة السابقة، أود أن أعرب عن تقديري الخاص لزميلي، سلفكم ثيو - بن غوريراب، وزير خارجية ناميبيا. وأود كذلك أن أعرب عن امتناني للأمين العام على عرض تقريره ''نحن الشعوب'' على المجتمع العالمي.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن ترحيب وفد بلادي الحار بتوفالو، بوصفها عضوا جديدا في الأمم المتحدة.

إنه لأمر رائع ومنطقي إلى حد كبير على حد سواء أن يجتمع في بداية الألفية ممثلون رفيعو المقام مما يقرب من ٢٠٠ دولة لغرض واحد هو - تفهم تحديات العالم المعاصر. ومجرد اجتماعنا كلنا هنا، ممثلين جميع مناطق العالم، وثقافاته، ودياناته، يعني أننا كلنا نتشاطر الإيمان بقيمة الأمم المتحدة، وصلاحيتها، وطاقاتها. إن رؤساء الدول والحكومات أرشدونا، أثناء انعقاد مؤتمر قمة الألفية، نحو تدعيم الأمم المتحدة، بما في ذلك دورها المركزي في حفظ السلام والقضاء على الفقر. ومهمتنا الآن أن نقتدي بإرشادهم.

إن العولمة، والثورة الرقمية، وانتصار التجارة الحرة أمور تحوّل العالم إلى اقتصاد عالمي نشط. والترابط داخل الاقتصاد العالمي يؤكد المشاكل والحلول الجماعية. وبالتالي فإن الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمات دولية أخرى كثيرة هي آليات لا غنى عنها في التوصل إلى سلام مستقر، وفي المساعدة على تشكيل مسار التنمية، وفي ضمان أن يوفر الاقتصاد العالمي منافع للجميع.

والعالم لم يكن قط على هذا القدر من الثراء. ولكنه لم يكن على الإطلاق في مواجهة هذا العدد الكبير من المشاكل على الصعيد العالمي. وقد تغيرت تماما طبيعة التهديدات. وتبلغ الظواهر درجة من التعقيد تجعل التعميم اليسير أمرا مستحيلا. وتشمل هذه الظواهر الفقر المدقع وتهميش مجتمعات بأسرها؛ والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان؛ والصراعات العرقية والإبادة الجماعية؛ وانتشار الأسلحة؛ والإرهاب؛ وتدهور البيئة.

ويجب ألا ندخر جهدا لتحرير الناس من الظروف اللاإنسانية للفقر المدقع. والأهداف التي اعتمدها مؤتمر قمة الألفية تشكل تحديا. والمساعدات، والترتيبات التجارية الجديدة، وتخفيف عبء الديون أمور لن تشكل دواء عاما إلا إذا كانت الالتزامات الضرورية والقوية بتخفيض حدة الفقر، وتحقيق المساواة الاقتصادية، ومكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، ودعم التعليم، تظهر أولا وقبل كل شيء في السياسات الوطنية لفرادى الدول، وفي جداول أعمال المنظمات الدولية في نفس الوقت. والصحة الجيدة، والإلمام بالقراءة والكتابة، والتعليم، أصول هامة للتنمية الاقتصادية. ورأس المال البشري، مقترنا بمستوى عال من المساواة الاقتصادية، والحكم السليم، والامتثال لسيادة القانون، يمكنه أن يحدث أثرا طيبا. وهذا هو السبيل الذي ندافع عنه بشدة إذا كان هدفنا يتمثل في تخفيض مستوى الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وتحقيق التنمية المستدامة.

وتدل الحقائق على أن معظم الأفكار والقرارات الاقتصادية تتداولها مؤسسات بريتون وودز، أو منظمة التجارة العالمية أو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وينبغي إجراء تنسيق كامل لنهج حل مشاكل السلام والتنمية بين هذه المنظمات والمؤسسات والأمم المتحدة.

ولا يزال يتعين علينا أن نتعلم الطريقة التي ندير بها الآثار الجانبية للعولمة وكيفية الاستخدام الأمثل للآليات الدولية في مواجهة أشكال الأخطار الجديدة. بيد أن الأفضل من ذلك هو أن الوقاية خير من العلاج. وبغية تحقيق

وقاية فعالة حقيقية، من الحيوي وضع تعريف أوسع نطاقا للأمن على أن يشمل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة. وينبغي التصدي للأسباب الجذرية للصراعات كجزء أساسي من الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار بصورة آمنة.

فإذا لم تسفر استراتيجيات الوقاية عن أي نتائج، يتعين أن تتوفر للأمم المتحدة قدرة فعالة حقيقية لحفظ السلام. وسوف تدعم ليتوانيا كل الجهود لتصحيح أوجه النقص الهيكلي في الأمم المتحدة وتوفير الموظفين والموارد المالية للإدارات ذات الصلة. وشريطة توفر العزم، والموارد والقدرة والرغبة، أعتقد أنه سيصبح بالمستطاع تجنب الكوارث والأزمات الإنسانية. والمقترحات الرامية إلى تحسين قدرة وأداء الأمم المتحدة، لا سيما تلك المقترحات المتضمنة في تقرير الإبراهيمي، يؤيدها قادتنا على نطاق واسع. ويتعين علينا الآن أن نعمل على تنفيذها بهدف تحويل مفهوم حفظ السلام الذي كان سائدا تاريخيا بوصفه عملا مخصصا إلى واحدة من المهام الأساسية للأمم المتحدة.

وثمة تحديات كبيرة للطريقة الدولية الجديدة لاحتواء وحسم الصراعات العرقية القائمة في أفريقيا. ويمكن أن تتمثل الاستراتيجية المستقبلية في تشجيع المنظمات الإقليمية ومساعدتها، لا سيما منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ ومشاركة المجتمع المدني وأوساط الأعمال؛ وعلى الأخص تعزيز الأمم المتحدة، لا سيما قدرة مجلس الأمن على التصرف مقدما، قبل أن تخرج الأزمات عن نطاق السيطرة عليها. ولا تحقق التعهدات بالمساهمة في إيجاد عالم أكثر أمنا مبتغاها إذا وجدت الطلبات المتزايدة لتوفير حفظة للسلام وشرطة مدنية وقضاة ومديرين مدربين ومجهزين بصورة ملائمة آذاننا صماء. ويعلق أبناء تيمور الشرقية وكوسوفو وسيراليون آمالهم علينا. ومن شأن فشلنا في الاستجابة لهم أن يعني في النهاية أننا لا نحتفل إلا بأمننا الفردي.

لقد دأبت ليتوانيا على الالتزام ببناء أمن جماعي وستظل ملتزمة به. وعلى الصعيد الدولي، تؤكد ليتوانيا مشاركتها النشطة في المنظمات الدولية ومساهمتها الكبيرة في جهود حفظ السلام، من قبيل مشاركتها في نظام الأمم المتحدة لترتيبات المؤازرة، أو في المشاركة الدولية منذ البداية في منطقة البلقان، بتزويد بعثتي البوسنة وكوسوفو برجال للشرطة المدنية وبأفراد عسكريين من بلدنا. وفضلا عن ذلك، سوف تأتي تباعا التزامات إضافية مع توفر المزيد من رجال الشرطة والقوات المدربين على ذلك. وفي هذا الصدد أود أن أعلن عن رغبتنا القوية في وضع القوات الليتوانية التابعة لكتيبة حفظ السلام الليتوانية – البولندية المشتركة في إطار ترتيبات الأمم المتحدة للمساندة بهدف الالتحاق بلواء قوات المساندة ذات الاستعداد العالي.

وعلى الصعيد الإقليمي، انضممنا للعضوية في تحالف الدول الديمقراطية – الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي وجعلنا ذلك أولوية عليا لنا. ونعتبر أن مبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك حق البلد في اختيار ترتيباته الأمنية الخاصة به، ذات قيمة جوهرية لضمان السلام والأمن. ونعتقد أننا، بفضل اتباع هذه الطريقة، سوف نلبي اهتماماتنا الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والاهتمامات الأخرى وننهض بالأمن الأوروبي بأسره.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، نؤكد جهود التعاون العمالية لتعزيز التحول الديمقراطي والاقتصادي في المنطقة بأسرها. وخلال العقد الماضي، تحولت مشاركتنا مع بولندا إلى شراكة وثيقة أثمرت بالفعل نتائج ملحوظة. ونمت علاقتنا الثنائية الحسنة مع الدولتين المجاورتين لاتفيا

واستونيا واتخذت شكل تعاون بلطيقي ثلاثي دينامي، توسع إلى تعاون أوسع نطاقا بين بلدان البلطيق وبلدان الشمال. ونسعى أيضا إلى زيادة تطوير علاقات حسن الجوار المفيدة بصورة متبادلة مع روسيا. والمشاريع الليتوانية الروسية المشتركة بشأن التعاون مع منطقة كلينينغراد مثال حسن على اتباعنا سياسة خارجية قائمة على العلاقات الودية، تتوافق أيضا على النحو الأوفى مع سياسات البعد الشمالي للاتحاد الأوروبي التي اعتمدها مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي في فيرا في حزيران/يونيه من هذا العام.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بن مصطفى (تونس).

ويقتضي التعاون التحلي بالحكمة والصبر. ومع ذلك،وفي أغلب الأحيان وقع الاختيار على البنادق لعلاج النزاعات العرقية والانهيار الاجتماعي أو الاقتصادي. وتدعو الحاجة إلى بذل جهود قوية وعاجلة لكبح جماح انتشار الأسلحة الصغيرة. ونعتقد أن من الأمور الحيوية لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانب تلك التجارة أن يعالج القضايا الهامة في ميدان الشفافية وعمليات النقل المشروعة والمساءلة وإنفاذ الجزاءات واحترام الوقف الاختياري. وينبغي الجمع الآن بين الالتزام بإزالة الألغام الأرضية وبذل الجهود لإبعاد الأسلحة الصغيرة عن أسباب القتال.

وإزاء خلفية المكاسب التي تحققت في مجال نزع السلاح، ثمة عدد من النكسات التي حصلت يجعل الصورة أقل تشجيعا. ونشارك الشعور بالشواغل العميقة إزاء كثرة أسلحة الدمار الشامل وانتشار القذائف. ولا أرى أي طريقة لإيجاد عالم أكثر أمنا غير تخفيض أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها وتحريمها. وفي أعقاب النتيجة الناجحة للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ الذي عقدته الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، سوف تعمل ليتوانيا مع دول ملتزمة أخرى للتوصل إلى التزام لا لبس فيه بنزع السلاح النووي.

وهناك قيم جوهرية معينة ضرورية للعلاقات الدولية، من قبيل المسؤولية الإنسانية وحقوق الإنسان. وفي مؤتمر قمة الألفية، تكلم فالداس ادامكوس، رئيس ليتوانيا، عن اعتقاده هذا قائلا:

> ”وإزاء غد آخذ في العولمة، سوف تزيد الأمم المتحدة نطاق أنشطتها ذات البُعد الإنساني. وينبغي أن تصبح حقوق الإنسان حجر الزاوية في الهيكل العالمي البازغ“ (A/55/PV.5).

ويتعين أن يكون مفهوم البُعد الإنساني في جوهر جميع أنشطة الأمم المتحدة.

وإذا أردنا أن نتصدى للأسباب الجذرية للصراعات، فيتعين علينا أن نعترف بأن احترام حقوق الإنسان، وحماية حقوق الأقليات، والترتيبات السياسية التي تمثل فيها كافة المجموعات، أمور تعد مسائل حيوية. وبالنسبة للإقليم الذي أنتمي إليه، ثمة اهتمام خاص يتمثل في تحديد الطريقة التي تمكِّن المجتمع الدولي من تعزيز حقوق الشعوب التي تمر بمرحلة انتقالية في فترة ما بعد الشيوعية.

وحدود تطبيق حقوق الإنسان عرضة للتساؤل بصورة مستمرة. وينبغي أن تمضي الأمم المتحدة قدما في البحث عن صكوك جديدة وأكثر فعالية للتصدي لتحديات حقوق الإنسان. وينبغي تقديم الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم العدوان إلى المحاكمة. وإذا كان ذلك هو الهدف الذي يسعى المجتمع الدولي إلى تحقيقه، ينبغي أن تبدأ محكمة جنائية دولية فعالة العمل في أسرع وقت ممكن.

وسوف تنفذ ليتوانيا، من جانبها التزامها بالمصادقة على قانون روما الأساسي بنهاية هذه السنة.

واستنادا إلى الخبرة التي اكتسبها بلدي، أود أن أؤكد على أن زيادة المساواة في المنافع الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والسياسية بين الجنسين لها أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية. وتأتي هذه القضايا في مقدمة خطط عمل الحكومات الليتوانية منذ استعادة الاستقلال، وهي عملت بنشاط للمساعدة في حل مسألة المساواة في الحقوق والمشاكل الأخرى التي تواجه المرأة. وثمة إنجاز من الإنجازات التي حققناها هو اعتماد قانون بشأن تكافؤ الفرص، وهو أول قانون من نوعه في أوروبا الوسطى والشرقية. وبما أن ليتوانيا دولة موقعة على البروتوكول الاختياري الثاني لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أطالب بدخوله حيز النفاذ في وقت مبكر.

ولا يتم تحقيق الحرية والأمن والرفاهية للشعب إلا بتقبل آثار العولمة لا بتحديها. ولدينا صك عالمي متوفر بالفعل من أجل ذلك الغرض، ولكننا نعاود التوصل إلى الخلاصة ذاتها وهي أننا نحتاج إلى أمم متحدة لها قدرة أكبر وأداء أفضل. وهناك عدد من التدابير التي تم تنفيذها. وليس ثمة حاجة إلى زيادة التأكيد على الجهود البارزة التي يبذلها الأمين العام. وتؤيد ليتوانيا التأكيد المتزايد للأمين العام على أن الأمم المتحدة منظمة قائمة على أساس تحقيق النتائج. وتؤيد أيضا التأكيد على إيجاد إدارة أفضل، وحشد موارد جديدة وإيجاد أشكال جديدة للمشاركة. وينبغي أن يقوم مجلس الأمن بدوره في هذا الصدد. وينبغي إيلاء اعتبار للدروس المستفادة من تقارير الأمين العام عن سربرينيتسا ورواندا بأكثر من مجرد التشدق بالعبارات.

وفي إطار مجموعة الترتيبات المتوخاة لتنشيط الأمم المتحدة، تحتل جهودنا المبذولة لإصلاح مجلس الأمن مكانة رفيعة. ولن يتحقق النجاح لمجلس الأمن إلا إذا اكتسب سلطة جديدة ومرجعية أساسية. وأود أن أكرر التأكيد على موقف ليتوانيا القاضي بضرورة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، سواء من فئة الأعضاء الدائمين أو الأعضاء غير الدائمين وضرورة إعطاء مجموعة دول أوروبا الشرقية مقعدا إضافيا ضمن الأعضاء غير الدائمين. وينبغي تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية أيضا حتى مع تنشيط مجلس الأمن.

وقد لا يتحقق سوى نجاح جزئي، مهما كانت سرعة الإصلاح، ما دامت الأمم المتحدة لا تحصل على الموارد الضرورية. فالمنظمة بحاجة إلى أساس مالي متين يمكن التنبؤ به. ولهذا تؤيد ليتوانيا إجراء استعراض شامل لجدول الميزانية العادية وجدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام على حد سواء. وبالنسبة للحالة الأخيرة، لم يعد الترتيب المخصص لعام ١٩٧٣ يتفق مع الحقائق الاقتصادية لعالم اليوم. ونحن بحاجة لتعديل منهجية جدول الأنصبة المقررة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حتى تعبر بشكل أفضل عن الظروف الاقتصادية الراهنة لجميع الدول الأعضاء. وآمل أن يحظى الاستعراض بتأييد جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة وأن ينفذ على وجه السرعة.

والأمم المتحدة ترمز إلى أمل البشرية في مستقبل أفضل وتصون ذلك الأمل. فلنعمل على تحقيق ذلك!

الرئيس بالنيابة (تونس) (تكلم بالعربية): المتكلم التالي هو السيد نزار عبيد مدني، مساعد وزير خارجية المملكة العربية السعودية.

السيد مدني (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالعربية): يسعدني في مستهل الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة أن أتقدم لمعالي الرئيس بخالص

التهنئة على انتخابه رئيسا لهذه الدورة. إن انتخابه لتبوء هذا المنصب المرموق يعكس احترام المجتمع الدولي لشخصه، كما أنه يعبر عن تقدير الدول الأعضاء في منظمتنا للدور الإيجابي الذي يضطلع به بلده، فنلندا، على الساحة الدولية. وإنني على ثقة بأن رئاسته لهذه الدورة ستسهم في دفع جهودنا جميعا نحو تحقيق الأهداف التي نتطلع إليها ونسعى لبلوغها في ظل الظروف الدولية الدقيقة التي نجتازها.

ولا يفوتني أن أعبر عن الشكر والتقدير لسلفه السيد ثيو - بن غوريراب، وزير الشؤون الخارجية في ناميبيا، رئيس الجمعية العامة في الدورة المنصرمة الذي أدار أعمالها بكل الحنكة والدراية المعروفة عنه وعلى النحو الذي يستحق منا كل الثناء والامتنان.

كما أتوجه بالشكر والتقدير لمعالي الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة السيد كوفي عنان، على جهوده المتواصلة ومساعيه الدؤوبة لإحلال السلام وتثبيت الأمن والاستقرار في ربوع عالمنا المعاصر وعلى ما أظهره ويظهره من مهارة ومقدرة في قيادة منظمتنا، مستندا في ذلك إلى تجربته الكبيرة والمتميزة في المجال الدولي. وأنوه على نحو خاص، بما بذله معاليه من جهود مخلصة ومكثفة في الإعداد والتحضير لمؤتمر قمة الألفية، الأمر الذي أسهم في الوصول إلى نتائج مثمرة سيكون لها، بإذن الله، مردود جيد على دولنا وشعوبنا وهي تستقبل قرنا جديدا مليئا بالتحديات والفرص.

وأود في هذه المناسبة أن أرحب بانضمام جمهورية توفالو إلى عضوية منظمة الأمم المتحدة، راجيا أن يعزز انضمامها من فعالية المنظمة والأهداف النبيلة التي أنشئت من أجلها.

تنعقد الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة هذا العام مباشرة بعد التئام مؤتمر قمة الألفية الذي يعتبر حدثا تاريخيا فريدا، حيث التقى زعماء وقادة دول العالم في تظاهرة جليلة، تأكدت من خلالها مظاهر وحدة الكيان البشري والسعي المشترك للإنسان نحو العيش في سلام وأمان ورخاء.

وقد مثلت هذه القمة فرصة ثمينة للتأمل وبحث كل ما من شأنه أن يقود إلى حياة بشرية أفضل، حيث تعهد قادة العالم في البيان الصادر عن القمة ببذل أقصى الجهود لتحقيق السلام والأمن ونزع السلاح والقضاء على الفقر والأمراض. وأكدوا على المساواة بين جميع الدول في السيادة، واحترام سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

كما وفرت القمة فرصة ثمينة لتقويم مسار هذه المنظمة العتيدة على امتداد تاريخها المليء بالفرص والتحديات وعلى النحو الذي يمكنها من تحقيق المقاصد والمبادئ المتوخاة من إنشائها.

وفي هذا السياق، وضع صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي عهد المملكة العربية السعودية ورئيس وفدها لمؤتمر القمة في خطابه، تقويما شاملا وصريحا لمسيرة الأمم المتحدة تناول فيه التحديات والمشكلات التي تعترض مسيرة الأمم المتحدة والتي حالت دون بلوغ أهدافها ومراميها على النحو الذي يتطلع إليه المجتمع الإنساني. وقدم سموه جملة من الأفكار والتصورات تشكل إسهاما ثريا للجهود المبذولة من أجل تعزيز وتفعيل دور الأمم المتحدة. فأشار سموه إلى أهمية الربط بين تحديث آليات المنظمة وطبيعة القضايا التي تتصدى لها، بالشكل الذي يراعي تأثيرات هذه الإصلاحات على فعالية وأداء أجهزة الأمم المتحدة بما يمكن المنظمة من القيام بدورها المطلوب، وبالمستوى الذي يجعلها تواكب التطورات والمستجدات التي تجتاح العلاقات الدولية في الوقت الحاضر.

إن من أبرز ملامح النظام الدولي الجديد، ما يعرف بظاهرة العولمة التي أضحت تشغل حيزا واسعا في الفكر السياسي الراهن للدول، باعتبارها إطارا متطورا للعلاقات الدولية. وإننا ننظر إلى العولمة على أنها ظاهرة ينبغي أن تعكس التقارب الطبيعي بين الأمم، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية الشاملة، والمساواة بين البلدان، وتوسيع آفاق التعاون بما يخدم قضايا الأمن والسلام والاستقرار في العالم.

ولكننا، وأقتبس هنا من خطاب صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز أمام مؤتمر قمة الألفية، ”نتمنى على الأمم المتحدة أن تساندنا في الوقوف ضد العولمة التي تؤدي إلى هيمنة القوي على الضعيف وزيادة أسباب قهر الشعوب واستغلالها وتكريس الظلم واللامساواة في العلاقات الدولية. وإننا نحذر على نحو خاص، من مغبة انفلات زمام العولمة، واستخدامها مظلة لانتهاك سيادة الدول، واعتماد التدخل في شؤونها الداخلية تحت ذرائع وحجج شتى، وعلى وجه الخصوص من زاوية قضية حقوق الإنسان ...“.

يأتي طرح فكرة الحوار بين الحضارات الذي دعت إليه الأمم المتحدة واعتبرت العام القادم ٢٠٠١ عاما للحوار بين الحضارات في وقت مناسب ليكون ردا حضاريا للطروحات والتصورات التي تتحدث عن التصادم وعدم إمكانية التعايش بين الحضارات. فالحوار بين الحضارات يشكل في واقع الأمر مدخلا بنَّاء لتحقيق العولمة بمفهومها الإيجابي وشقها الإنساني الذي تصبو إليه كافة الشعوب والأمم، وسوف يساهم الحوار بين الحضارات في تكريس قيم ومبادئ التفاهم والتعاون، وتعميق معرفة ثقافة وحضارة الآخرين، وبالتالي تعزيز احترام المعتقدات الدينية، والموروثات الحضرية لمختلف الشعوب بما يرسخ مبادئ التعايش السلمي ونشر ثقافة السلام والتسامح.

إن الابتعاد عن القيم ومبادئ العدالة والمساواة وعدم الالتزام بقواعد الشرعية الدولية في حل الخلافات والمنازعات بالطرق السلمية، أدى إلى تفشي الحروب والصراعات المسلحة في مناطق كثيرة من العالم، نجم عنها مآسٍ إنسانية مريرة ومؤلمة تؤرق ضمير مجتمعنا الإنساني.

ففي منطقتنا لا تزال إسرائيل تتخذ مواقف متعنتة ولا تستجيب لمتطلبات السلام. وقد اتضح ذلك جليا أثناء محادثات كامب ديفيد الأخيرة، حيث أصر الجانب الإسرائيلي على التمسك بمواقف تتنافى مع مبادئ عملية السلام المقررة في مدريد، وما تضمنته قرارات الشرعية الدولية فيما يتعلق بوضعية القدس الشريف. وقد تضمن البيان الصادر عن لجنة القدس التي انعقدت مؤخرا في مدينة أغادير، وقرار المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في دورته ١١٤ ما يؤكد على ثوابت الموقف العربي والإسلامي من قضية القدس الشريف، واستحالة أن يكون هناك سلام دائم وشامل دون التوصل إلى حل عادل لهذه القضية يحفظ للعرب والمسلمين حقوقهم وفق قرارات الشرعية الدولية ويحترم السيادة الفلسطينية المطلقة على القدس الشريف.

إن إسرائيل ترتكب خطأ كبيرا إذا ما اعتقدت أن عملية السلام يمكن أن تسير قدما مع تجاهلها الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في العودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ينطبق عليها قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧). كما أن السلام الشامل لا يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧.

ولا نزال نتألم لما يعانيه الشعب العراقي الشقيق بسبب استمرار حكومته في رفض التنفيذ الكامل لقرارات الشرعية الدولية بما يسمح برفع العقوبات.

وتأكيدا على انشغال المملكة العربية السعودية بمعاناة الشعب العراقي تقدمت بمبادرة تتضمن السماح للعراق باستيراد كل ما يحتاجه من مواد وبضائع، وجعل الحظر استثناء ومحصورا في عدم تمكين العراق من استيراد أسلحة يهدد بها جيرانه. وكان من شأن قبول هذه المبادرة توفير كل ما يحتاجه الشعب العراقي من مواد وبالتالي رفع المعاناة عنه. غير أن حكومة العراق قابلت هذه المبادرة بالرفض السريع، مما أطال معاناة الشعب العراقي. وإننا نأمل مجددا أن تسرع حكومة العراق في التجاوب مع قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) ولجنة الرصد والتحقيق والتفتيش التي أنشئت بموجبه واللجان الدولية الأخرى المعنية بإطلاق سراح الأسرى والمرتهنين من مواطني دولة الكويت والمملكة العربية السعودية وإعادة الممتلكات الكويتية. كما نؤكد مجددا على ضرورة احترام استقلال العراق ووحدة أراضيه.

وإننا نتطلع كذلك إلى إزالة أسباب التوتر في منطقة الخليج. لذلك يحدونا الأمل في تجاوب جمهورية إيران الإسلامية مع مساعي اللجنة الثلاثية المكلفة بتهيئة الأجواء من أجل وضع آلية يتم بموجبها التفاوض بينها وبين دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل الوصول إلى حل أخوي مرض لمسألة الجزر.

وفي الصومال رحبت حكومة بلادي بما أسفر عنه مؤتمر المصالحة الوطنية في مدينة عرته بجيبوتي، ومنها انتخاب الرئيس عبد القاسم صلات حسن. وإننا نأمل في انضمام بقية الفصائل الصومالية في جهود المصالحة تعزيزا للوفاق الوطني بما يحقق وحدة الصومال واستقراره.

ولا يزال الصراع محتدما في أفغانستان، مانعا هذا البلد وشعبه من قطف ثمار تحريره من الاحتلال الأجنبي.

ويستمر التراع بين باكستان والهند حول جامو وكشمير، بما يشكل مصدر توتر بين البلدين الجارين في المنطقة، مما يدعونا إلى مطالبة الجانبين بممارسة أقصى درجات ضبط النفس وحل الخلاف عن طريق المفاوضات، وفقا لقرارات الأمم المتحدة التي تكفل لشعب جامو وكشمير حقه في تقرير المصير.

إن استمرار هذه الصراعات والتراعات المسلحة التي ذهب ضحيتها ملايين البشر، واستترفت قدرا هائلا من الثروات، وتسببت في خراب وأضرار بالغة على البيئة، يتطلب من المجتمع الدولي بذل أقصى ما يمكن إيقافها وإيجاد الحلول السلمية لها. وإننا نتطلع في هذا السياق إلى الأمم المتحدة لبذل جهود أكثر للتأكيد على دورها كصانعة للسلام وليس فقط كحافظة له، حيث ثبت أن العمل على منع وقوع التراع أكثر جدوى وأقل تكلفة من صرف الجهود لحفظ السلام.

وفي هذا السياق، والتزاما بمبدأ حل المنازعات بالطرق السلمية، شهدت منطقتنا حدثين هامين يشكلان علامات مضيئة في علاقات الدول. فقد وقعت المملكة العربية السعودية وشقيقتها جمهورية اليمن معاهدة جدة للحدود الدولية النهائية الدائمة في شهر حزيران/يونيه الماضي ٢٠٠٠، التي أنهت نزاعا حدوديا استمر أكثر من ستين عاما.

كما أبرمت المملكة العربية السعودية اتفاقية مع شقيقتها دولة الكويت بشأن المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بينهما.

إن مسألة نزع السلاح تشكل أهمية بالغة لبلادي. لذا فإننا ندعو إلى بذل جهود أكبر في مجال نزع السلاح، ولا سيما أسلحة الدمار الشامل التي يشكل وجودها خطرا كبيرا على الأمن والسلام الدوليين. ونأمل أن توفي البلدان الحائزة لأسلحة نووية ما تعهدت به خلال المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة

النووية لعام ٢٠٠٠ من إنجاز عملية القضاء التام على ترساناتها النووية.

وفي هذا الإطار فإن المملكة العربية السعودية تشعر بقلق شديد إزاء رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وبقاء برامجها النووية خارج نطاق الرقابة الدولية. وإن امتناع إسرائيل عن الامتثال للإرادة الدولية بالانضمام لهذه المعاهدة قد أجهض جميع الجهود لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل. فإسرائيل هي الدولة الوحيدة في هذه المنطقة التي لم تنضم إلى هذه المعاهدة مما يخل بميزان الأمن ويهدد السلام في المنطقة.

ويجدر التأكيد هنا على ضرورة زيادة فعالية معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وجعلها ذات صبغة عالمية بشكل إلزامي.

لقد أصبح التعاون في القضايا الاجتماعية والاقتصادية ضرورة لا يمكن التهاون فيها أو تجنبها. إن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، تحتم عليها جميعا تحديد سياسات يمكن أن تخفف من آثار هذه المشكلات التي تؤدي في الغالب إلى ازدياد التوتر بين الشعوب وداخلها. وإننا نؤمن بأنه على الدول الأكثر تقدما أن تقوم بواجبها في المساعدة على التغلب على الفقر ونقص الغذاء والجفاف والمجاعات.

إنه من غير المعقول استخدام مفهوم العولمة كوسيلة لمجرد تحرير الأسواق من القيود بدون صياغة أطر عمل، تؤكد على ضرورة مراعاة الأوضاع الاقتصادية في العديد من الدول النامية ومساعدتها في الانتقال إلى مرحلة تستطيع فيها المشاركة في التطور. ولذلك فإنه من الضروري قيام الدول المتقدمة بتقديم المساعدة إلى تلك الدول بعيدا عن السياسات الانتقائية في نقل التكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون العولمة طريقا ثنائي الاتجاه، بحيث تنفذ الدول المتقدمة التزاماتها وتلغي كافة القيود التجارية وغير التجارية المفروضة على صادرات الدول النامية إلى أسواقها.

إننا نتطلع إلى التزام الموضوعية عند تناول قضايا البيئة، وفي ظل دراسات جادة وواعية ترتكز على الحقائق العلمية وتأخذ بعين الاعتبار مسيرة التنمية في الدول النامية. وندعو في هذا الشأن جميع الدول إلى الالتزام ببرنامج القرن الحادي والعشرين، وأن توفي الدول الصناعية على وجه الخصوص بالتزاماتها الدولية من حيث نقل التقنية البيئية للبلدان النامية.

وختاما، لا بد من الإشارة إلى أننا نعيش إرهاصات مرحلة جديدة تفرض علينا جميعا السعي لتحقيق أقصى قدر ممكن من التعاون والتعاضد، ليس فقط من أجل مواجهة التحديات السياسية والعسكرية، بل والتصدي لألوان جديدة من التحديات أفرزتها طبيعة الحياة المعاصرة بما فيها من مشكلات وتعقيدات لا يمكن حلها أو إدارتها إلا من خلال جهود جماعية ومنظمة. وإن إيماننا الراسخ بأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به منظمة الأمم المتحدة في التعامل مع القضايا الراهنة وتهيئة سبل التعاون الدولي لمعالجتها واحتوائها، يجعلنا أكثر إصرارا من أي وقت مضى على دعم هذه المنظمة وتكريس دورها البناء.

وأتمنى أن ندلف إلى الألفية الجديدة بعزيمة أكبر وإرادة أقوى في السعي المشترك لإقامة عالم آمن تنتصر فيه القيم، وتسود فيه العدالة والمساواة والسلام. قال الله تعالى في محكم كتابه الكريم:

”وتعاونوا على البر والتقوى، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان“. صدق الله العظيم. (سورة المائدة، الآية ٢)

شكرا سيدي الرئيس. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يوزياس فان آرتسين، وزير خارجية هولندا.

السيد فان آرتسين (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يمثل الشعار ''نحن الشعوب'' تعبيرا قويا عن شؤون العالم وينقل صورة هائلة عن الحياة للأجيال القادمة. وقد استلزمت هذه الصياغة الموجزة والمؤثرة لقضية معقدة قدرا كبيرا من الفطنة ومن الحنكة الدبلوماسية. ونحن نعرب عن امتناننا للأمين العام وموظفيه على إيجادها.

وشعار ''نحن الشعوب'' هو بطبيعة الحال الكلمات الافتتاحية للميثاق، وأود أن أتخذ منها منطلقا لما أقوله. وقد سبقني إلى ذلك غيري من المتكلمين فدافعوا عن تعزيز هيكل حفظ السلام في صفوف المجتمع العالمي. وهم محقون في ذلك. فقد نُظر إلى الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال منع الصراعات المسلحة أو الحد منها بوصفه الغرض الأساسي الذي تسعى لتحقيقه. وأظهر تقرير الإبراهيمي كيف تحولت في واقع الأمر وظيفة الأمم المتحدة لحفظ السلام رغم ذلك إلى نقطة ضعفها الرئيسية. وتوصيات الإبراهيمي جديرة بالتنفيذ. ومن الأفضل أن يكون ذلك عاجلا. ويجري النقاش في دوائر حكومة هولندا وبرلمانها في الوقت الراهن حول كيفية تحسين مساهمتنا الوطنية في حفظ السلام.

ويمكن أن يؤدي شعار ''نحن الشعوب'' أيضا إلى جانب مختلف تماما عن واقع الأمم المتحدة. وسأنتهز هذه الفرصة من ناحيتي للدفاع عن توثيق الروابط بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص.

في عام ١٩٤٥ كانت تدير العالم الدول. ويمثل هذا الافتراض بالذات المحور الذي يدور حوله الميثاق. ويغطي الميثاق جميع جوانب الحياة كما كانت سائدة في ذلك الوقت، بدءا بالسلام والأمن إلى العدالة الاجتماعية، وبالتعاون الاقتصادي إلى حقوق الإنسان. بيد أنه رغم طموح الميثاق، فإنه لا يكاد يشير إلى أي جهة فاعلة أخرى إلى جانب الدولة. فلا يرد ذكر للمنظمات غير الحكومية في الميثاق سوى مرة واحدة. أما القطاع الخاص فلا إشارة إليه على الإطلاق. أي أن الميثاق، بعبارة أخرى، يلتزم بنموذج في الحكم قديم قدم سلام ويستفاليا، وبنظام للدولة يرجع تاريخه إلى منتصف القرن السابع عشر.

ولكي نضع استراتيجية للمستقبل، يلزم أن نسأل أنفسنا ما يلي: من الذي يدير العالم في واقع الأمر اليوم؛ وأين تدار شؤون العالم وكيف تدار؛ وكيف يمكننا في ضوء ذلك تحديد الموقع الذي تشغله الأمم المتحدة؟

فالأمم المتحدة مؤلفة من الدول الأعضاء. وهذا كما ينبغي أن يكون. إذ ستظل الدول قائمة بشؤون العلاقات الخارجية لمدة طويلة قادمة. ولكن أدوارها قد تغيرت بشكل ملحوظ بمرور الزمن. فلم تعد بمثابة الكرات الصلبة التي ترتطم في لعبة بلياردو العلاقات الدولية. كما أن العولمة قد غيرت من مفهوم السيادة. ولم تعد الدول كما كانت سابقا كيانات مستقلة بذاتها تسعى لتحقيق مصالح وطنية تحددها لنفسها. بل تخضع أفعالها اليوم بدرجة أكبر بكثير للضغوط الاقتصادية وتدفق المعلومات والتحركات السكانية. والعولمة بالنسبة للدول أيضا وجدت لتبقى. ودخلت جهات فاعلة أخرى إلى المسرح على كل من الصعيدين المحلي والدولي. ومن هذه الجهات المجتمع المدني. ومنها أيضا القطاع الخاص. ذلك أن المجتمع المدني الذي يتألف من المنظمات التي لا تهدف إلى الربح قد أينعت ثماره منذ عام ١٩٤٥ على نطاق واسع بدرجة لم تدر بخلد الآباء المؤسسين للأمم

المتحدة. وتعمل كثير من المنظمات غير الحكومية عبر الحدود الوطنية. فلا يمكن لمنظومة الأمم المتحدة في الوقت الراهن أن تطمع أبدا في أداء عملها على الوجه المناسب دون مساعدة من المنظمات غير الحكومية، ناهيك عن الفكر المعياري والمناصرة. وقد اكتسبت المنظمات غير الحكومية سبل الوصول إلى الأمم المتحدة على مختلف الصعد، وهي تشارك في الكثير من المناقشات التي تدور داخلها.

وعلى الرغم من أن القطاع الخاص من الجهات الفاعلة القوية على كلا الصعيدين المحلي والدولي، إلا أن دبلوماسية الأمم المتحدة التقليدية تكاد تغفله بالفعل. فقد نظر الكثيرون إلى مجتمع الأعمال التجارية، ولا سيما الشركات التي تتخطى الحدود الوطنية، بوصفه منافسا للمصلحة العامة الدولية، إن لم يكن عدوا لها. وإلى عهد قريب كانت الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة تصدران وثائق تنتقد فيها الشركات المتعددة الجنسيات. أي أنها قد أخذت بالمواجهة بديلا عن الحوار. ولا أقول إنه لم توجد مبررات لاتخاذ ذلك الموقف، بل على العكس من ذلك. ولكننا نرى اليوم وعيا متناميا في صفوف مجتمع الأعمال التجارية بضرورة انتهاج الشركات لسياسات متسمة بالمسؤولية واضطلاع المشاريع الخاصة بدور في السعي لتحقيق مصالح تتعدى زيادة الأرباح المباشرة إلى أقصى حد. وأشير، على سبيل المثال، إلى التحالف العالمي للقاحات والتحصين، الذي تتعاون فيه صناعة الأدوية تعاونا وثيقا مع المنظمات الدولية والحكومات والجهات الفاعلة الأخرى.

ويلزم البناء على هذه الدعائم. فقد حان الوقت بالفعل لتوسيع نطاق مفهوم الشراكة مع القطاع الخاص. لماذا؟ هناك سببان. أولهما أن العالم مواجه بتحديات لا تصدق، وثانيهما أن القطاع الخاص قائم بالفعل وله سلطان كبير على الساحة الدولية.

وبدءا بالتحديات: خذ مثلا تحقيق مستقبل مستدام لا بد فيه من احترام قوانين البيئة الأولية. ليس في وسع حكومة مهما بلغت من القوة أن توقف الاحترار العالمي، بل لا تستطيع ذلك كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مجتمعة. إذ يلزم السعي لبلوغ المستقبل المستدام بالتضافر مع الصناعة والمجتمع المدني والأوساط العلمية. ولتحقيق ظروف العمل المنصفة، وغير ذلك من أشكال العدالة الاجتماعية، يلزم للدول أن تشرك القطاع الخاص. وينطبق الشيء نفسه على مكافحة الفساد، أو انتشار الأسلحة الصغيرة، أو إهدار المياه، أو مرض الإيدز/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

لقد دخلنا حقا حقبة شديدة الاختلاف عن الحقبة التي ولدت فيها الأمم المتحدة – حقبة أصبح فيها مسار البشرية ونوعية الحياة على الأرض مسؤولية مشتركة أكثر فأكثر؛ حقبة يزداد فيها التقارب وثوقا بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني عن ذي قبل. فلهذه الجهات جميعا مصلحة في إدارة العالم. وما يطلق عليه سلع الملكية العامة على صعيد العالم أمر يعنيها مجتمعة.

وللقطاع الخاص أيضا مصلحة في مستقبل هذا الكوكب. ومن الطبيعي أنه موجود لكي يمارس الأعمال التجارية. غير أنه لن يجني ربحا ما لم يكن الكوكب بخير. وينبغي أن ترى الشركات في صالحها أن تضطلع بمسؤولية تجاهه بقدر الثقل الذي تمثله في العلاقات الدولية والنفوذ الذي تتمتع به على الصعيد المحلي. فالمدراء التنفيذيون أيضا يريدون لأحفادهم عالما يمكن العيش فيه. ولا بد من مطالبة القطاع الخاص بالدخول في شراكة تضامنية مسؤولة ومنسقة مع الجهات الفاعلة الأخرى على الصعيد الدولي. وصحيح أنه يلزم أن تضطلع كل من هذه الجهات بدور مختلف. ويمكن أن تبقى حوافزها مختلفة أيضا، كما يختلف الأساس القانوني الذي تتصرف بمقتضاه. ولكن إصرارها يجب أن يكون واحدا: هو الإصرار على إطالة عمر الحياة كما نعرفها

وتأمين قسط عادل من خير هذا الكوكب لكل من يحيا على سطحه.

فالأدوار تختلف، والمسؤولية مشتركة. وينبغي أن تترسخ جذور هذا المفهوم في هذه المنظمة كذلك. فلا أمل في أن تؤدي الأمم المتحدة على نحو يتسم بالمصداقية دورا حافزا في مواجهة تحديات القرن المقبل ما لم يكن في استطاعتها بيان أن مناقشاتها ومناهج عملها تمثل العالم الواقعي الكائن خارج غرف الاجتماعات. وإذا أردنا أن نرى الأمم المتحدة ''فريدة من نوعها في الشؤون العالمية'' – كما جاء في تقرير الألفية – فلا بد من أن تكون لها القدرة على إظهار أن جميع الأطراف الرئيسية موجودة على الساحة.

وقد جاء الميثاق العالمي الذي دعا إليه الأمين العام في أفضل لحظة ممكنة. فهو مجرد بداية للعملية ولكنه بداية تبشر بالخير. والميثاق العالمي جدير بالدعم النشط من المجتمع الدولي، وجدير بأن تنضم إليه المؤسسات الأخرى المتعددة الجنسيات. وأتفهم بالفعل ما يساور المنظمات غير الحكومية من أشكال الارتياب لخوفها من أن تكتسي الشركات المتعددة الجنسيات بعلم الأمم المتحدة ويصبح المساس بها مستحيلا في سعيها لتحقيق الربح. وأتفهم أيضا الخوف الذي يعتري الدبلوماسيين في هذه القاعة، الذين قضوا حياتهم في ظل الدولة المنيعة واحتكارها للمناقشات المتعددة الأطراف. ولكن الميثاق العالمي ليس بخدعة ترمي إلى التدمير كحصان طروادة.

وسأمضي إلى أبعد من ذلك. لقد أتحنا للمجتمع المدني سبل الدخول الهيكلي إلى منظومة الأمم المتحدة. أما سبل الوصول التي نتيحها للقطاع الخاص، باستثناء منظمة العمل الدولية، فقد كانت على النقيض من ذلك لأغراض خاصة، وليست هيكلية. ويتعين علينا في المستقبل أن ننشئ قنوات ملائمة للاتصال مع القطاع الخاص داخل هذه المنظمة، بحيث يستطيع من فيه، فضلا عن الحكومات والمجتمع المدني، أن يحاولوا السيطرة على التقلبات التي يشهدها عصرنا، أي أن ننشئ منتدى يستطيعون من خلاله على أدنى تقدير أن يتداولوا ويبدأوا في هدم حواجز الشك التي طالما فرقت بينهم.

هذا هو السبب الأول في حاجة الأمم المتحدة إلى أن توسع نطاقها وتصبح أكثر شمولا. أما السبب الثاني فهو قوة القطاع الخاص. فمبيعات الكثير من الشركات تزيد في حجمها عن الميزانيات الوطنية لبعض الدول الأعضاء، وهذا صحيح أيضا بالنسبة للثروات الخاصة لبعض كبار المدراء التنفيذيين لهذه الشركات. وقد تغيرت العلاقة بين الدول والقطاع الخاص بشكل ملحوظ على مر الأيام. إذ كان يعتقد في وقت ما أن الدول بمثابة الحصون الواقية من التأثير الاقتصادي الضار القادم من الخارج. وكان يُنظر إلى الثقل الاقتصادي بوصفه ورقة رابحة في لعبة القوى التي تمارسها الدول. واليوم تعمل الدول بدرجة متزايدة بوصفها أدوات لتعديل السياسة المحلية وفقا لأحوال الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن. ولقد أصبحت بمثابة وسطاء فيما بين الاقتصاد العالمي، بما له من هيكل سلطة خاص به، وبين المجتمعات المحلية.

ويثير هذا مسألة المكان الذي تجرى فيه إدارة شؤون العالم وكيف أدت إلى حدوث تحول في أسلوب الدبلوماسية. لقد نقلت العولمة الاقتصادية بؤرة الاهتمام إلى محافل غير الأمم المتحدة هنا في نيويورك، وخاصة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وعلى الصعيد الإقليمي إلى الاتحاد الأوروبي. ويجري اختبار السياسات على هوامش المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس أو يجري وضعها في أماكن أخرى. وقد أصبحت بروكسل محورا للشؤون العالمية. وقد جلب هذا التركيز إلى المسرح

شخصيات تختلف عن الشخصيات في زمن تاليران وميترنيخ. إذ لا يقتصر وزراء الخارجية اليوم على العمل جنبا إلى جنب مع وزراء التنمية، وإنما يعملون أيضا بالتعاون مع وزراء المالية والتجارة، فضلا عن مديري المصارف المركزية. فالشؤون الخارجية، سواء أردنا أو لم نرد، مسألة تتعلق بالاقتصاد بصفة متزايدة.

لذلك، لا غنى للأمم المتحدة عن تكوين علاقة مع القطاع الخاص إن أرادت الحفاظ على أهميتها في الأجل الطويل. ويجب أن يلتمس النظام المتعدد الأطراف بدوره توثيق صلاته بمراكز السلطة الأخرى وبأوساط الأعمال التجارية. ويسعى السيد كوفي عنان بقوة لتوثيق العلاقات مع هذه المحافل جميعا على اختلافها؛ ونحن نشجعه على الاستمرار على هذا المنوال.

وتتعلق الشراكة التضامنية المسؤولة أيضا بحماية الضعفاء. فالأمم المتحدة لم تُنشأ لضمان السلام والأمن فحسب، وإنما أنشئت أيضا لضمان التحرر من العوز. وبالرغم من المزايا الواضحة المترتبة على العولمة، إلا أنها تلقي بالكثير من الضحايا على قارعة الطريق. وما زالت الفجوة التي تفصل الأغنياء عن الفقراء آخذة في الاتساع، والفقراء هم الذين يصيبون القسط الأكبر من المعاناة، سواء في الحرب أو في السلم. وفي الوقت ذاته، يمسك القطاع الخاص بزمام قدر كبير من السلطة فيما يتخذه من قرارات بشأن الجهة التي يشتري منها أو يبيع لها أو يستثمر فيها. وقد يترتب على تلك القرارات تأثير مباشر على نوعية الحياة في كثير من البلدان النامية.

وحتى برغم أن احتمالات الفشل هائلة، يمكن أن يكون للأمم المتحدة تأثير في الحد من الفقر وعدم المساواة بين الجنسين ووفيات الأطفال ووفيات الأمهات. ولكنها لا يمكن أن تُحدث أثرا طيبا إلا من موقع القوة، ومن منهاج تشاركها فيه الجهات الفاعلة الأخرى على الصعيد الدولي، أي من موقع يتسم بالمسؤولية المشتركة. وقد أعلن مؤتمر قمة الألفية أن استئصال شأفة الفقر يحتل أعلى مراتب الأولوية لدى الأمم المتحدة. ونحن نشيد بذلك. غير أن مكافحة الفقر ليست مجرد ضرورة أخلاقية، كما كانت دائما، بل أصبحت أيضا ضرورة اقتصادية. وهذا سبب آخر يدعو الأمم المتحدة لزيادة درجة إشراكها للقطاع الخاص.

ويشير تقرير الأمين العام ''نحن الشعوب'' (A/54/2000) على النحو الواجب مسألة كيفية الانطلاق بالأمم المتحدة قدما. ومهما كان الطريق المتخذ في التقدم تلزم الجرأة في اتباعه. فطالما أعدنا صب الأفكار القديمة في قوالب جديدة. وقيَّدنا في أثناء ذلك حرية الأمم المتحدة بدرجة كبيرة بحيث لم نكد نأذن لها بالخروج عن الدرب المطروق. ولا يكفي الاستمرار على نفس الوتيرة. وبعبارة أخرى، لا مفر من أن تفقد الأمم المتحدة فرصتها في العمل إذا ظللنا، نحن الشعوب، متمسكين بطريقتنا المعتادة في العمل. وسيفوتنا المستقبل في هذه الحالة.

والبديل عن ذلك هو اتخاذ طريق أكثر طموحا بكثير. وهو يتمثل في الاستعانة بمنظومة الأمم المتحدة كأداة لاستحداث رؤيا جديدة للسياسة العالمية، رؤيا تتفق مع حقبة ''ما بعد ويستفاليا''. ومن شأن هذه الرؤيا أن تضفي على الاتجاهات الراهنة مشروعية وإطارا مفاهيميا. وفي هذه الرؤيا، يسفر مبدأ عدم التدخل عن الدفاع عن حقوق الإنسان؛ وتستمر إعادة تقييم السيادة؛ ويتاح مكان للمجتمع المدني والقطاع الخاص؛ وتُلقى المسؤولية عن تحقيق الأهداف الاجتماعية والإنمائية أيضا على عاتق الاقتصاد. ذلك هو الدرب غير المطروق بنفس الدرجة، ولكنه الطريق الوحيد الذي يمكن أن يحدث أثرا ذا شأن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): أعطي الآن الكلمة لمعالي السيد عبد العزيز بلخادم، وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية في الجزائر.

السيد بلخادم (الجزائر) (تكلم بالعربية): أود بداية أن أتقدم إليكم ومن خلالكم، أصالة عن نفسي ونيابة عن الوفد الجزائري، بتهانئي الحارة بمناسبة انتخاب فنلندا على رأس الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنيا لرئيس الدورة كل النجاح والتوفيق في مهمته النبيلة. إن اختيار فنلندا يأتي تكريسا لما عرفناه من ممثليها، ممثلي فنلندا التي تربطها بالجزائر علاقات صداقة متميزة.

ولا يفوتني أن أعبِّر لسلف رئيس الدورة معالي وزير خارجية ناميبيا، السيد ثيو - بن غوريراب، عن تقديرنا العميق وعرفاننا للمجهودات المعتبرة التي بذلها خلال عهدته على رأس الدورة السابقة للجمعية العامة.

وللأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، أود أن أنوه مجددا بروح المبادرة والتفاني التي يبديها على رأس الأمانة العامة للمنظمة، وبسعيه المخلص والمستميت نحو إصلاحها وتفعيلها من أجل إعدادها للتكفل بالتحديات والرهانات التي يفرزها تطور العلاقات الدولية.

كما أغتنم الفرصة لأرحب بدولة توفالو كعضو جديد في منظمتنا.

منذ أيام فقط، شهدت الأمم المتحدة حدثا سياسيا لم تعرف له مثيلا منذ نشأتها، وقد تمثل هذا الحدث في انعقاد قمة الألفية. لقد كان لزاما علينا، نحن شعوب الأمم المتحدة، بالنظر إلى التطورات المتلاحقة والمتسارعة في العلاقات الدولية، أن نتوقف عند هذه المحطة من تاريخ البشرية لنتحاور ونتشاور بشأن ملامح النظام العالمي الجديد وإفرازاته علينا كشعوب ودول وعلى منظمة الأمم المتحدة باعتبارها تشكل بوتقة تنصهر فيها آمالنا وطموحاتنا الجماعية.

لقد انتقل العالم خلال مدة وجيزة جدا من نظام واضح المعالم إلى نظام لا يزال يفتقد مرجعيته السياسية والاقتصادية. إنه نظام تحدده ظواهر غامضة الملامح تتحرك وفق ضوابط تضعها قوى ترفض باسم العولمة الخضوع لأي توجيه ومراقبة جماعية وديمقراطية. فلا غرابة، والحالة هذه، أن تعمق ظاهرة العولمة الشكوك والمخاوف التي تنتاب شعوب الدول النامية إزاء هذا النظام العالمي المتبلور. فحالة الإجحاف وانعدام التوازن اللذين يميزان العلاقات الدولية مرشحة للتدهور أكثر فأكثر بفعل مسار العولمة الجارف.

ومن هنا جاء التأكيد خلال قمة الألفية قويا على ضرورة بعث الأمم المتحدة وتنشيط دورها باعتبارها ملاذ الضعفاء والمهمشين. إن الحضور المكثف لقادة هذا العالم خلال هذه القمة ليشكل دليلا قاطعا على تمسك شعوب ودول العالم بالأمم المتحدة وبالمبادئ والأهداف التي بنيت عليها. فالأمم المتحدة تظل الإطار الوحيد القائم على مبادئ ومنطلقات تتقاسمها البشرية كلها وتنفرد بعالمية تركيبتها وشمولية مهامها وصلاحياتها.

لا ريب أن منظمة الأمم المتحدة تواجه تحديات جديدة أفرزتها تحولات دولية متسارعة، عميقة ومفاجئة أحيانا. كما أن لا أحد ينكر أنها في حاجة إلى عملية إصلاح جذرية من أجل إعدادها وتكييفها على نحو يمكنها من الاضطلاع بالفعالية المرجوة بالرهانات الحالية والمستقبلية وللعب دور المؤطر والمصحح للتناقضات التي تطبع العلاقات الدولية.

وفي هذا الإطار، فإن عملية إصلاح مجلس الأمن وتوسيع العضوية فيه تطرح نفسها بإلحاح لأن التشكيلة الحالية ينقصها عامل التمثيل الضروري العادل الذي يضفي المزيد من المشروعية على قراراته والفعالية على عمله ونشاطه.

كما أن ترسيخ الممارسة الديمقراطية في العلاقات الدولية وإعطائها مغزى ملموسا يمر عبر إعادة الاعتبار للجمعية العامة وتكريس دورها كمصدر أساسي للشرعية وللتشريع ومراقبة عمل وقرارات الأجهزة الرئيسية الأخرى وفقا لما ينص عليه الميثاق. وفي هذا الإطار، فإن حالة التهميش التي وضعت فيها الجمعية العامة فيما يتصل بكبريات قضايا حفظ الأمن والسلام العالميين لا تسمح للغالبية الساحقة من البشرية بالمشاركة في صياغة القرار الدولي.

إن ضرورة انفتاح الأمم المتحدة على محيطها الخارجي بإشراك المجتمع المدني في نشاطها والاستفادة من الدعم ومن الموارد الضخمة التي يمكن أن يوفرها الشركاء غير الحكوميين للتكفل باحتياجات الدول النامية خاصة في مجالات التعليم والصحة والسكن، ليفرضها تطور المجتمع الدولي ومقتضيات هذا العصر. غير أن هذه الشراكة ينبغي ألا تكون على حساب مبادئ وأهداف الأمم المتحدة أو على حساب استقلالية قراراتها.

وانطلاقا من نفس هذه النظرة، بنينا موقفنا من قضية التدخل لأغراض إنسانية. فالمسألة بالنسبة إلينا لا تتعلق بمقبولية التدخل من عدمها في حالة حدوث الكوارث الإنسانية وإنما بالضوابط القانونية والسياسية التي يجب أن يخضع لها كل قرار في هذا المجال. فنحن نطالب بوضع مرجعية واضحة ودقيقة يتم اعتمادها بشكل شفاف وديمقراطي يعكس حقا إرادة المجموعة الدولية. مرجعية تؤسس على مبادئ التضامن والعدالة وتنتفي فيها كل أشكال الانتقائية والتمييز وسياسة الكيل بمكيالين.

لقد بينت التجربة أن المجموعة الدولية وجدت في الأمم المتحدة الإطار الذي مكنها من تحقيق تقدم معتبر في مجالات الأمن والتعاون. ففي ميدان نزع السلاح مثلا، تمكنت المنظمة الأممية، بفضل أطر التفاوض والحوار المتوفرة، من إحراز مكاسب معتبرة كما يدل على هذا إبرام العديد من الاتفاقيات الخاصة بأسلحة الدمار الشامل ونجاح مؤتمر المراجعة الأخير للدول الأطراف في اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية الذي ترأسته بلادي، الجزائر.

كما وفرت الأمم المتحدة إطارا لتنسيق الجهود الدولية لمواجهة مخاطر جديدة تهدد الأمن والسلم الدوليين، كالإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والأسلحة. فبخصوص الإرهاب، شرعت المجموعة الدولية في مسار ضبط استراتيجية تهدف إلى محاربته والوقاية منه. وتمكنت الأمم المتحدة والتجمعات الجهوية من اعتماد أدوات قانونية ستثري لا محالة التشريع الدولي الخاص بهذا الغرض. أملنا أن تتدعم هذه الإنجازات باتفاقية شاملة لمحاربة الإرهاب تكون بمثابة عقد دولي سياسي وقانوني ومعنوي في مجال مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

وتسهر الجزائر على أن تكون علاقاتها ضمن فضاءات انتماءاتها السياسية والجغرافية محكومة بالنظرة المستقبلية وتحاول إبعادها عن التفاعلات الظرفية والنزوات العابرة. فهي تحرص كل الحرص في السياسة التي تنتهجها مع الشعوب والدول التي تربطها بها علاقات الحضارة والجغرافيا على دعم أسس الحوار والتشاور وعلى تطوير فرص التعاون والتضامن، طبقا لما تمليه مستلزمات حسن الجوار والمصير المشترك والتكافؤ في المصالح والثقة المتبادلة والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

فبالنسبة للمنطقة المغاربية، فإن التزام الجزائر ببناء صرح مغاربي موحد، مستقر ومزدهر، ينبع من قناعتها بأن الوحدة المغربية خيار استراتيجي تفرضه طموحات شعوب المنطقة ويمليه في نفس الوقت الظرف الدولي الراهن الذي يجنح نحو الاندماج والتكتل. فهي اليوم مستعدة للعمل مع

شركائها المغاربيين لبعث هذا المسار انطلاقا من تحليل موضوعي وصارم للعمل المغاربي المشترك، وفق منهجية تتوخى الصرامة والعقلانية وترمي في غايتها إلى توظيف رشيد لشروط التكامل المتوفرة بين دول المنطقة وعلى نحو يحقق الاندماج التدريجي ويراعي العدل والتوازن في المصالح. ومن هذا المنظور، فإنها لم تدخر أي جهد للمساهمة في إيجاد حل نهائي وعادل لمشكلة الصحراء الغربية.

إن موقف الجزائر الداعم لمخطط التسوية الأممي ينبع من حرصها التام على أمن المنطقة وعلى استقرارها دون التنكر لمواقفها المبدئية المساندة لحق الشعوب في تقرير المصير. إن مخطط التسوية الذي حظي بموافقة الطرفين، المغرب وجبهة البوليساريو وبدعم المجموعة الدولية يظل الخيار العملي والواقعي الذي يكفل الحل العادل والنهائي لهذه القضية. واليوم والمخطط يمر بمرحلة دقيقة من تاريخه، فإن المجموعة الدولية التي استثمرت جهودا كبيرة من أجل تطبيقه، مطالبة بإحاطته بالرعاية والمساندة اللازمتين. فبفضل الجهود التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة وبذلها مبعوثه الشخصي، السيد جيمس بيكر، وكذا بفضل تعاون الطرفين، تمكنت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية من تذليل الصعاب التي طالما اعترضت تطبيق هذا المخطط. فلم يعد اليوم هناك مبرر للتماطل أو لتعطيل المسار الاستفتائي.

وفي البحر الأبيض المتوسط فإن بلادي، إيمانا منها بترابط مصالح دول وشعوب ضفتي المتوسط تؤكد تمسكها بالمسار الأوروبي – المتوسطي الذي يشكل إطارا واعدا للإرتقاء بالحوار والتشاور بين دول المنطقة ويفتح آفاقا رحبة للتفاهم والتواصل بين ثقافاتها وحضاراتها ولتطوير الشراكة التي تعود بالنفع على كل شعوبها.

شهدت منطقة الشرق الأوسط هذه السنة أحداثا كانت لها انعكاسات هامة على مسار السلام بصفة خاصة. فالقضية الفلسطينية، التي هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، تمر بظروف حرجة، تفرض على المجتمع الدولي مزيدا من التعبئة من أجل دفع مفاوضات السلام نحو الأمام.

إن الجزائر تجدد موقفها الداعم للشعب الفلسطيني الشقيق حتى يتمكن هذا الشعب من ممارسة كامل حقوقه المشروعة بما في ذلك حقه في إقامة دولته الوطنية بعاصمتها القدس الشريف. كما تود أن تعبر من جديد عن وقوفها إلى جانب الشعب السوري ومناصرة حقه في استرجاع الجولان المحتل، وعن عميق ارتياحها وشديد اعتزازها باسترجاع لبنان لأراضيه.

كما تؤكد الجزائر مرة أخرى على ضرورة رفع العقوبات التي تضرب بقساوة الشعب العراقي الشقيق وتلك التي فرضت على الشعبين الليبي والسوداني الشقيقين.

تشهد القارة الأفريقية تحولات عميقة توحي بفتح عهد جديد أمام شعوبها ودولها. ولعل أبرز معالم هذه التطورات رغبة الأفارقة الجادة والملحة في التحرر من رواسب الماضي والتطلع إلى الاندماج في مسار التحولات التي يشهدها عالمنا المعاصر.

فرقعة الديمقراطية تتوسع وتتكرس يوما بعد يوم كسلوك في إدارة الشؤون العمومية للغالبية العظمى للدول الأفريقية. ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان تتجذر وتتعمق في المجتمعات الأفريقية يوما بعد يوم. ولقد جاء في هذا السياق، القرار التاريخي المتخذ خلال قمة منظمة الوحدة الأفريقية بالجزائر السنة الماضية والشاجب للتغييرات غير الدستورية انعكاسا وفيا لتنامي ثقافة ديمقراطية واعدة في القارة.

وعلى المستوى الاقتصادي، لم تتخلف الدول الأفريقية عن مسايرة التوجه العالمي نحو خيار اقتصاد السوق وخلق الشروط المؤاتية لتشجيع حرية المبادلات والاستثمار.

وبخصوص النزاعات التي طالما نهشت الجسم الأفريقي وتسببت في مآسي إنسانية شوهت صورة قارتنا، فلقد بدأت القارة الأفريقية وقادة هذه القارة بدأوا يستثمرون إمكانيات الدبلوماسية الوقائية وبدأوا يستثمرون الكفاءات في التوسط وفي حل النزاعات التي تنخر القارة. كما أن الآلية المركزية لمنظمة الوحدة الأفريقية الخاصة بالوقاية من النزاعات وتسييرها وحلها، بدأت تتدعم وتفرض نفسها كسلطة مرجعية وكإطار للتشاور وللوقاية من الصراعات.

فبفضل كل هذه الجهود، بدأت تلوح في الأفق ملامح انفراج في بعض النزاعات التي نشبت هنا وهناك في أرجاء قارتنا، ولقد بذلت بلادي خلال عهدها على رأس منظمة الوحدة الأفريقية خلال العام المنصرم قصارى جهدها من أجل البعض من هذه النزاعات والعمل على الحد من تفاقم البعض الآخر منها.

ولقد كللت هذه المساعي بالنجاح بخصوص النزاع بين الجارتين إثيوبيا وإريتريا حيث جاء اتفاق الجزائر لوقف القتال ليخمد نار الحرب المدمرة بين هذين الشعبية الشقيقين وليفتح آفاقا حقيقية لحل عادل ونهائي للخلاف الحدودي بين البلدين. كما بذلت الجزائر جهودا حثيثة لوضع حد للنزاع الذي يعصف بجمهورية الكونغو الديمقراطية الشقيقة. فبالتنسيق والتشاور مع كل الدول الفاعلة في المنطقة ومع الأمم المتحدة، كثف فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مساعيه باتجاه الأطراف المعنية بالنزاع لحملها على إيجاد حل سلمي وتفاوضي يجنب الشعب الكونغولي الشقيق المزيد من المعاناة ويحفظ وحدة هذا البلد وسلامته الترابية ويوقف نهب ثرواته. ولا يسعنا اليوم إلا أن نعرب عن حسرتنا أمام تراجع العملية السلمية بالكونغو وتأجيل الأمم المتحدة لنشر قواتها هناك.

وبخصوص الوضع في أنغولا، فإن تمادي قادة اليونيتا في تحديهم لإرادة المجموعة الدولية وتجاهلهم للموقف البناء للحكومة الأنغولية، وعدم احترامهم للالتزامات المبرمة في إطار عملية السلام، يعد السبب الأساسي لتواصل حالة الحرب وعدم الاستقرار في هذا البلد. وإذ نسجل بارتياح الفعالية الجديدة لإجراءات مجلس الأمن على مجموعة اليونيتا خلال السنتين الأخيرتين، نؤكد على ضرورة الاحترام الكامل لتنفيذ هذه العقوبات من طرف جميع الدول، حتى يجبر المتمردون على الانصياع للشرعية الدولية وعلى التقيد بالالتزامات التي تعهدوا بها في إطار بروتوكول لوساكا.

أما فيما يخص سيراليون، فإن تضامن المجتمع الدولي ووقوفه إلى جانب الجهود التي يبذلها هذا البلد لاسترجاع أمنه وسلامته، ينبغي أن يقترنا بالصرامة في التعامل مع العناصر الإجرامية التي طالت المدنيين بأشنع أعمال التقتيل والتنكيل، بل وتمادت في اعتداءاتها إلى حد التعرض لأفراد البعثة الأممية.

ومع تأكيدنا على الدور الأساسي الذي تلعبه الأمم المتحدة ومجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم في العالم فإننا نلح على ضرورة تعامل المجلس مع النزاعات التي تعاني منها القارة الأفريقية بنفس النجاعة والسرعة التي تحظى بها النزاعات في مناطق أخرى من العالم.

ونريد بهذا الصدد أن نعبر عن رغبتنا في أن تولي الجمعية العامة الأهمية اللازمة لتقرير السيد الإبراهيمي حول عمليات السلام قصد ترجمة توصياته من أجل تفعيل دور الأمم المتحدة في هذا المجال الأساسي ألا وهو صيانة الأمن والسلم الدوليين.

إن المفارقات التي تطبع عالمنا اليوم تبرز بكل جلاء في وضع العالم الاقتصادي والاجتماعي. فلم يسبق للإنسانية أن بلغت هذه الدرجة من التطور التكنولوجي الذي يمكنها من التكفل باحتياجات الإنسان الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومع هذا فإن قطاعات واسعة من البشرية لا تزال تعاني من أبشع صور الحرمان والفقر.

لقد تضمن التقرير الذي رفعه الأمين العام إلى قمة الألفية صورة واضحة لهذه التناقضات التي لا تشرفنا كمجتمع إنساني متحضر ويصبو إلى حفظ كرامة الإنسان وإلى حماية حقوقه من كل أشكال الاغتصاب. كما اعترف السيد كوفي عنان في تقريره هذا بأن فوائد العولمة بقيت محصورة على فئة محدودة من الإنسانية مما يزيد من قناعتنا بضرورة الإسراع في إدخال تعديلات هيكلية في نظام العلاقات الدولية، ومن إصرارنا على المطالبة بالدخول في حوار جدي وشامل بين الشمال والجنوب قصد إيجاد حلول للاختلالات التي تطبع النظامين المصرفي والتجاري الدوليين.

إن الوقت قد حان لمقاربة العلاقات الاقتصادية الدولية من زاوية احتياجات الإنسان وكرامته، لا وفق منطق قوى السوق وحدها، إذ أن التجربة قد أثبتت أن هذه القوى لا تعير الجوانب الاجتماعية الاهتمام اللازم. وإذا كان هناك مجال ينبغي أن تتجسد فيه قيم التضامن التي أسست عليها فكرة الأمم المتحدة، والترابط الذي يطبع العلاقات الدولية، فهو يكمن بالذات في مجالات مكافحة الفقر والجهل والأوبئة. إن التكفل الجدي والمتضامن باشكالية التنمية المستدامة في الدول النامية، يمر حتما عبر إيجاد حل لمشكل المديونية، وتنشيط حقيقي للتعاون من أجل التنمية وبعث الاستثمارات، وفتح أسواق دول الشمال أمام منتجات دول الجنوب.

نلتئم اليوم في آخر دورة للجمعية العامة من قرن كان حافلا بالأحداث، قرن امتزج فيه رعب الحروب المدمرة بنشوة الأمن والانفراج. قرن تصارع فيه الأمل مع اليأس، وتبين فيه أن الإنسان قادر على ارتكاب الأشنع وعلى إنجاز الأصلح والأنفع. نودع قرنا ونستقبل آخر وكلنا أمل بأن تستخلص البشرية الدروس، وأن تعقد العزم على أن تتفادى الوقوع في الأخطاء التي دفعت ثمنها غاليا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي السيد روبرتو روخاس لوبيز، وزير الشؤون الخارجية والعبادة في كوستاريكا.

السيد روخاس لوبيز (كوستاريكا) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي في البداية بأن أهنئ السيد هاري هولكيري على انتخابه بجدارة لرئاسة أعمال الجمعية العامة مما يشهد على صفاته الشخصية البارزة وعلى إعجاب المجتمع الدولي ببلده، فنلندا، على حد سواء. واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن امتناني للرئيس المنصرف السيد ثيو بن غوريراب، وزير خارجية ناميبيا، على أعماله الممتازة.

قبل أسبوع تماما، وفي هذه القاعة بالذات، عقد رؤساء دولنا أو حكوماتنا مؤتمر قمة الألفية. وعمل ذلك الحدث التاريخي كإطار للدراسة المتعمقة لدور الأمم المتحدة في القرن المقبل ولإعادة التأكيد، على أعلى المستويات السياسية، على الدعم العالمي لهذه المنظمة.

ويترك لنا الآن توضيح الملاحظات التي أدلى بها قادتنا وتقرير ما هو ضروري لبناء مستقبل أكثر رخاء، ومجتمع أكثر عدلا، وحضارة يتزايد فيها العامل الإنساني.

وفي بداية الألفية الجديدة، تسمح لنا الإنجازات العلمية والتكنولوجية في جميع الميادين بأن نتلمس مستقبلا أكثر إشراقا على الدوام. بيد أنه يوجد تهديد مضاعف للتقدم نحو ذلك الهدف. فمن ناحية فإنه مهدد من جراء

النمو غير السوي، الذي يهدد بتعميق الهوة بين الأكثر ثراء والأكثر فقرا. ويجب اتخاذ تدابير أكثر فعالية لإيجاد مجتمعات محلية ومجتمع دولي أكثر عدلا ومساواة.

ومن ناحية أخرى، يتعرض المستقبل للتهديد أيضا بإغراء العوامل المادية البحتة، التي يمكن أن تُفهم كخطر تقليص التنمية إلى مجرد إشباع الاحتياجات المادية. وإن مجازفة تحويل الإنسان إلى سلعة وإغراء السعي إلى الثروة بدلا من السعادة يمثلان تهديدا متواصلا. ويجب أن نؤسس مجتمعا جديدا يكون هدفه النهوض برفاه الجميع، على نحو ما يتجلى في تنميتهم الجسمانية والذهنية والروحية الكاملة. ويجب أن ننشئ مجتمعا يقوم على الأفكار والإبداع والقدرات وليس على السلطة أو الثروة.

وبوسع الأمم المتحدة، وينبغي لها، أن تضطلع بدور مركزي في تشييد هذا المجتمع الجديد. ومع ذلك فإنه يجب علينا أن نُشير، بأمانة وشجاعة، إلى أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل مقيدان حتى الآن بضوابط وقيود لا تحصى، وأنهما عرفا كثيرا من جوانب الفشل.

وقبل أكثر من ٥٠ سنة، عند إنشاء هذه المنظمة، ألزمنا أنفسنا بالقضاء على أهوال الحرب، وتعهدنا بتعزيز التقدم الاجتماعي والظروف المعيشية الأفضل للجميع.

ولسوء الطالع، لم تتمكن الأمم المتحدة مع ذلك حتى الآن من التلبية الكاملة لهذه المطالب. ونحن نتصدى للأزمات السياسية والعسكرية ببيانات جوفاء للصحافة ونديين الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بقرارات إجرائية، تُنتسى بعد ذلك على رفوفنا. وننشئ أجهزة ولجانا ومحاكم بدون أي قدرة حقيقية على العمل وتفتقر إلى الموارد اللازمة للوفاء بولاياتها. ونعقد مؤتمرات القمة والمؤتمرات والاجتماعات التي تقتصر على تكرار البيانات الجوفاء وتجاوز الالتزامات. ونرسل المراقبين العسكريين الذين لا يتمكنون من المحافظة على السلام لأننا لا نزودهم بما يلزم من موارد أو دعم سياسي. ونقوم مرارا وتكرارا باتخاذ تدابير غير كافية لحل الأزمات، آملين أن تؤدي هذه التدابير إلى معجزات. ونرسل الخبراء الدوليين ببرامج إنمائية لا تلبي احتياجات أو رغبات المتلقين. وتفرض هذه المنظمة جزاءات تؤثر في المدنيين الأبرياء بينما تقوم في الوقت ذاته على نحو غير متعمد بتعزيز النظم الإجرامية.

وندرك بالطبع أن كثيرا من أنشطة الأمم المتحدة ناجحة وجديرة بالثناء. ولا يمكننا أن نغفل أعمال مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أو منظمة الأمم المتحدة للطفولة لمصالح ضحايا الحروب والأطفال، كما أنه لا يمكننا أن ننسى التضحية البطولية لكثير من أصحاب الخوذ الزرق وموظفي المساعدات الإنسانية. ويجب أن نتذكر دائما جهود الوساطة القيمة والمساعي الحميدة الرامية إلى نزع فتيل الصراعات. ويجب أن نتعلم من عمليات حفظ السلام تلك التي توجت بالنجاح رغم جميع الصعوبات ويجب أن نتذكر ونحترم التدوين التدريجي لحقوق الإنسان وضرورة توفير أعلى المستويات المعيشية الممكنة.

ولكن العالم يتوقع من الأمم المتحدة زعامة أكبر. وتطالب شعوب العالم بإجراءات حازمة وحاسمة من المجتمع الدولي. وتتطلع الإنسانية إلينا لتحقيق الأهداف النبيلة التي وضعناها لأنفسنا عندما أسسنا هذه المنظمة.

فلهذه الأسباب، يجب إنشاء قواعد جديدة لأعمال الأمم المتحدة. ويجب تزويد المنظمة بمخطط سياسي وفلسفي متجدد يمكنها من الحصول على الدعم السياسي والمادي الذي تحتاجه من جميع الدول لتحقيق أهدافها بصورة فعالة.

واليوم تحتاج الأمم المتحدة إلى كامل دعمنا. وكل منا ملتزم، انفراديا وجماعيا، بتوفير أفضل الظروف المعيشية الممكنة لمواطنينا.

ويجب أن يكون الهدف الرئيسي للأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين هو تشجيع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وبعد أكثر من ٥٠ سنة مضت على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يمثل استمرار انتهاك هذه الحقوق، من خلال أعمال القتل التي لا تغتفر، بدوافع سياسية ودينية وعرقية، ومن خلال تشريد ملايين اللاجئين والمشردين داخليا، مصدر قلق بالغ. ويحزننا أيضا أن الآلاف يموتون يوميا بسبب المجاعة أو الأمراض السهلة العلاج. ويساورنا القلق من أن آلاف الأشخاص لا يزالون يضطهدون أو يحتجزون بسبب آرائهم السياسية، وأنه لهذه الأسباب يتعرض المئات لأشد أنواع التعذيب مهانة أو يجبرون على العيش في فقر مدقع.

ويشكل استمرار الحرب سببا لارتكاب فظائع لا تغتفر وحدوث أزمات إنسانية متكررة. وضحايا الحرب الحقيقيون ليسوا هم الجنود الذين يسقطون في ساحات المعارك ولكنهم المشردون واللاجئون من الأطفال والمسنين، والنساء اللاتي يغتصبن، والشباب الذين يغتالون، والأمهات اللائي يفقدن مصادر دخلهن، والعمال الأبرياء الذين تدمر أماكن عملهم، والطلبة الذين تقصف مدارسهم، والمرضى الذين لا يستطيعون الذهاب إلى المستشفيات لأنه لا توجد جسور ولا أدوية. وفي العالم المعاصر، يستدعي لكل صراع مسلح، وكل حرب أهلية، وكل انتهاك واسع لحقوق الإنسان، وكل حالة طوارئ إنسانية، سواء كان سببها الإنسان أو الطبيعة، العمل الدولي المنسق من خلال هذه المنظمة.

وفي ذلك السياق، يجب على كل الدول أن تدعم أنشطة الأمم المتحدة سياسيا وماليا للقضاء على بلوى الحرب. ويجب أن تستعيد المنظمة زمام القيادة في صون السلم والأمن الدوليين. ويلزم جميع الدول أن تمتثل بدقة لحظر استعمال القوة.

فلتلك الأسباب، تتمثل إحدى مهامنا في إعادة الحيوية لمجلس الأمن بغية زيادة شرعيته وقدرته على العمل. ولا ينبغي لذلك الجهاز أبدا أن يحيل لغيره مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين أو يتخلى عنها أو يتنكر لها. بل على النقيض، من الضروري ضمان أن يتمكن من أداء مهامه بطريقة مرضية وذلك بتوفير ما يلزمه من موارد ودعم سياسي.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتخلى عن دوره لمجرد أنه لا يستطيع أن يجد حلا سريعا وغير مكلف لأزمة من الأزمات. ولا يمكننا أن نقبل إنشاء عمليات لحفظ السلام تفتقر إلى الأفراد والموارد إلى درجة تصبح فيها غير ذات أهمية. ولا يمكننا أن نقبل إرسال أفراد يفتقرون إلى التدريب أو الدافع، ويقعون بسهولة ضحايا للصراعات. ولا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نوافق على فرض أنظمة للجزاءات تضر بالسكان الأبرياء. وعندما ينشئ مجلس الأمن بعثة لحفظ السلام، يجب عليه تحديد أهداف واقعية حتى تتكافأ الولايات والموارد مع المتطلبات الفعلية التي يتعين على الأزمة أن تواجهها.

إن الصراعات المسلحة والأزمات السياسية تمثل ظواهر متعددة الوجوه. وكل حالة طارئة تمثل سلسلة من المشاكل السياسية والعسكرية والاقتصادية. ولا يمكن أن يتحقق السلام الحقيقي إلا عندما يتمتع جميع الأفراد بأحوال معيشية لائقة، وعندما يملكون مستوى عاليا بما يكفي من التنمية الاقتصادية للوفاء باحتياجاتهم الأساسية، وعندما تحترم حقوقهم الإنسانية، وعندما تضمن مصالحهم وحقوقهم الفردية بالوسائل الديمقراطية.

ويتطلب السلام الحقيقي ثقافة ومناخا ينميان الاحترام المتبادل ويرفضان العنف رفضا قاطعا. ومن أجل تحقيق السلام، يجب علينا أن ننشئ ثقافة للسلام. وبغية

إنشاء ثقافة السلام هذه، يتعين على الأمم المتحدة ألا تشجع السلام فحسب، بل وأيضا العدالة الاجتماعية والديمقراطية والتنمية. وينبغي لهذا أن يشمل على نحو فعال مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونحن ندعو بصفة خاصة إلى تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليتمكن من أن يراقب وينسق بفعالية تنفيذ أنشطة الأمم المتحدة وجميع أجهزتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وفي هذا الصدد، يؤدي التعاون الدولي دورا أساسيا في دعم الأنشطة المحلية من أجل التنمية والديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان. ومن سوء الطالع أننا نشهد انخفاضا في المساعدة الدولية في هذه المجالات بينما يتزايد الطلب عليها. ولمعالجة هذه الحالة، يتعين على كل أمة أن تأخذ بيديها مهمة تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق السلام والتنمية والعدالة.

ونعتقد أنه لا يمكن تهيئة الأحوال اللازمة للتنمية الكاملة لجميع الرجال والنساء والإبقاء عليها إلا بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وتعزيز الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية يمثل أيضا أداة لا غنى عنها لتهيئة الظروف المادية والاجتماعية والروحية اللازمة لهذه التنمية الشاملة.

وقد علمتنا تجربتنا أن الديمقراطية وحدها هي التي يمكن أن توفر الإطار اللازم للاحترام الكامل لحقوق الإنسان. والديمقراطية التي تعطي جميع المواطنين حقوقا وفرصا متساوية للمشاركة في العملية السياسية، هي وحدها التي يمكن أن تكفل السلام. والنظام الديمقراطي الذي يمنح جميع الناس فرصا متساوية للتمتع بمنافع التنمية الاقتصادية والإنجازات الفردية، هو وحده الذي يمّكن من تحقيق التنمية المستدامة والعادلة. ولهذا فإننا نحتفي بتوطيد الديمقراطية التي تتمتع بها المكسيك، بفضل الانتخابات الأخيرة، بعد فترة طويلة تحت نفس الحزب الحاكم، وجمهورية الصين في تايوان – التي تستحق مكانا لائقا في المحافل الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد علمنا تطورنا الوطني أن الخطوة الأولى في هذه السياسية هي التخلص من الميزانيات العسكرية أو تخفيضها. وقد ألغت كوستاريكا جيشها قبل أكثر من ٥٠ سنة، وظلت منذ ذلك الحين بعيدة عن الصراعات المسلحة مع جيرانها – وعن القمع العسكري لسكانها. وتخفيض الإنفاق العسكري ذو قيمة خاصة للدول النامية ذات الموارد المحدودة والتي لا تحتمل أن تدار بطريقة سيئة. وفي ذلك السياق، تمثل الجيوش عبئا ثقيلا على الميزانيات الوطنية ومصدرا دائما للتوتر والقمع. أفليس من الأفضل أن يخصص للصحة مبلغ الـ ١٩١ بليون دولار التي تهدرها البلدان النامية على قواتها المسلحة؟ أو ليس من المفضل أن يخصص للتعليم مبلغ الـ ٢٢ بليون دولار التي تنفق على عمليات نقل الأسلحة إلى العالم الثالث؟ لقد جعلتنا تجربتنا التاريخية شاهدا على العلاقة المتعددة الجوانب والإيجابية بين نزع السلاح والتنمية، ومثالا لهذه العلاقة.

والخطوة الثانية على الطريق نحو تحقيق السلام والتنمية هي أن يخصص أكبر قدر ممكن من الموارد للتعليم والصحة. فالشعب المتعلم هو وحده الذي يمكن أن يعيش في حرية؛ والشعب المعافى هو وحده الذي يمكن أن يعمل للتنمية؛ والشعب المثقف هو وحده الذي يمكن أن يكون جزءا من العالم المعاصر بأسره. ولتلك الأسباب، يجب علينا أن نستثمر بكثافة وانتظام في مواردنا البشرية بينما نعمل جاهدين أيضا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية وإضفاء الطابع المؤسسي على الديمقراطية.

والخطوة الثالثة صوب المستقبل هي كفالة احترام حقوق الإنسان والديمقراطية لتمكين الشعوب من اختيار

مصائرها بحرية، ولتيسير التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة في المجتمع. ونحن، في بلدي، التزمنا التزاما عميقا بتلك المبادئ، سواء في المجال الوطني من خلال الأحكام الدستورية، أو في الساحة الدولية من خلال مختلف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

وفي هذا الصدد، تكتسي قضية الهجرة أكبر أهمية بالنسبة لبلدي. وتشدد كوستاريكا على ضرورة أن يتم نقل مواطني كل بلد إلى أماكن أخرى بطريقة سلمية ومنظمة لتلبية احتياجاتهم الخاصة بالهجرة والنزوح؛ وعلى انتقال الموارد البشرية المؤهلة لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في البلدان المستقبلة للمهاجرين؛ وعلى إعادة الادماج والتوطين المنظمة للأشخاص الذين اضطروا لسبب أو لآخر إلى ترك بلدهم أو موطنهم الأصلي، أو الذين أجبروا على ترك دولة منعتهم من ممارسة حقهم في عدم الهجرة. لذلك، نحن نقدر الدول الأساسي الذي تضطلع به المنظمة الدولية للهجرة، وندعو بشكل خاص الدول التي لم تجر بعد التعديلات الضرورية على تشريعاتها الداخلية بغية ضمان توفير هذا الحق لجميع الناس، إلى أن تفعل ذلك.

وهناك ثلاثة عناصر رئيسية في عملية التنمية التي تعتقد أنها تحتاج إلى المزيد من الاهتمام. أولا، ينبغي لنا أن نعيد بناء المجتمع وقيمه، خصوصا من خلال بذل جهد متجدد للاعتراف بقيمة الأسرة وحمايتها في دورها كخلية أساسية للمجتمع. ومما يؤسف له أن الأسرة هي الضحية الأولى للأزمات السياسية والاقتصادية، التي تجبر الأسرة على التفكك وذلك ببعثرة أفرادها. ولهذا السبب، ينبغي لنا أن نؤكد أن الأسر هي المدارس التي ندرس فيها القيم الأساسية للتعايش واحترام كرامة جميع الناس الآخرين، وأنه بدون هذه القيم من المستحيل أن يقوم أي مجتمع ينعم بالاستقرار.

وثانيا، من الضروري بذل المزيد من الجهود لتحقيق التنمية المستدامة في كل مجالات المسعى الإنساني، ومن هذه الناحية، يسرنا أن نعلن رسميا أن كوستاريكا حققت تقدما كبيرا في المجال البيئي فيما يتعلق بالحفاظ على ما لديها من تنوع بيولوجي ثري والنهوض بالتنمية المتوائمة مع الطبيعة. ونحن من أوائل الدول التي اتخذت تدابير لتحديد معدل الكربون وبيع الأوكسجين باعتباره مصدرا إضافيا للدخل لصالح التنمية، وعلى أساس الاستخدام المستدام لغاباتنا والاعتراف بالقيمة الاقتصادية للخدمات البيئية التي تتيحها البشرية بأسرها. ومن نفس المنطلق، أدخلنا أحكام بروتوكول كيوتو في نظامنا القانوني الداخلي. ومع ذلك، ما زال هناك شوط بعيد يتعين علينا أن نقطعه لتحقيق التنمية المستدامة الكاملة.

وبالمثل، مما يشرف كوستاريكا أنها اختيرت مقرا لمجلس الأرض وجامعة السلم، اللذان يعملان معا لتعزيز مفهوم التنمية المتوائمة بشكل أكبر مع البيئة. ونحن على ثقة من أن جامعة السلم يمكنها بشكل خاص أن تضطلع بدور بناء في النهوض بالتنمية المستدامة وابتكار ثقافة السلم. وبفضل العمل الذي يقوم به مجلسها الجديد، وخصوصا السيد موريس سترونغ الذي يترأسه، فسيكون بوسع هذه المؤسسة أن تعول على دعم حكومة بلدي الذي لا يتزعزع.

ونغتنم هذه الفرصة لنكرر التأكيد على تعهدنا بأن نجعل بلدنا مقرا للأمانة العامة للمحفل الحكومي الدولي المعني بالغابات. ونحن واثقون بأن هذا الجهاز الجديد سيتيح في نهاية الأمر للمجتمع الدولي الفرصة لاتخاذ إجراءات منسقة وشاملة فيما يتعلق بالغابات.

وثالثا، من الضروري أيضا كفالة جعل التنمية الاقتصادية مستدامة. ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من تعديل

النظام الاقتصادي الدولي بغية جعله أكثر عدلا وتوازنا، حتى يمكنه منح البلدان النامية الصغيرة فرصة أكبر للحصول على مزايا عملية العولمة والاستفادة من الفرص التي تتيحها للتنمية. وينبغي إنشاء آليات التجارة المفتوحة التي تمكِّن التجارة والاستثمار من أن يكونا وسيلتين للنمو الاقتصادي. وفي موازاة ذلك، ينبغي لنا أن نوجه سياساتنا الانمائية نحو تحقيق استخدام أكثر كفاءة للثورة الرقمية، التي تتيح لنا العديد من الفرص التي تمكننا من المنافسة في السوق العالمية وزيادة انتاجنا. وخلاصة القول إنه يتعين علينا أن نضفي طابع الديمقراطية على عملية العولمة.

ونعتقد أن المعرفة وفرص الحصول على المعلومات والتكنولوجيات الجديدة أمران ضروريان لتوليد الرفاهية للبشرية. وفي عالم اليوم، الذي يتسم بحدود تكنولوجية جديدة، ينبغي أن نوجه مساعينا كذلك صوب تضييق الانقسام الرقمي. وعلينا أن نسعى لأن نتوصل على نحو أكثر عدلا وإنصافا إلى الفرص المتاحة لنا من أجل إجراء التحول اللازم في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. ووفقا لهذه الفرضية، بدأت كوستاريكا مؤخرا بتنفيذ برنامج ''الاتصالات بدون حدود''، وأصبحت بذلك أول دولة تتيح فرص استخدام البريلد الالكتروني المجاني لجميع أفراد شعبها.

وتشكل الديمقراطية والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان العناصر الأساسية الثلاثة التي يتعين أن ترتكز عليها الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة والإجراءات والتي يتخذها كل بلد من بلداننا. ولا يشكل أي منها غاية في حد ذاته، فهي بالأحرى تشكل معا الوسيلة التي تؤدي إلى ضمان ظروف معيشية أفضل لكل أفراد الشعب. ويتركز الهدف الحقيقي لكل ما نقوم به من عمل على الإنسان الفرد؛ وهو يستهدف ضمان المزيد من السعادة لكل البشر، وأكبر احترام لكرامتهم، والظروف الضرورية لتحقيق تنميتهم الكاملة البدنية والفكرية والروحية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة من ثم لمعالي السيد بيتر رومان، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في رومانيا.

السيد رومان (رومانيا) (تكلم بالاسبانية): يسرني أن أتقدم إلى السيد هاري هولكيري، الرئيس الجديد للجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، بخالص تهانئي على انتخابه.

وأرحب ترحيبا حارا بتوفالو، آخر عضو جديد في أسرة الأمم المتحدة.

ولا يسعني الاستمرار في كلمتي دون أن أعرب عن خالص تقديري لأميننا العام المتفاني في عمله، السيد كوفي عنان، الذي تستمر رياح التغيير تهب في ظل قيادته.

وأشيد بالنتائج التي حققها مؤتمر قمة الألفية. لقد بينت الآراء التي أعرب عنها القادة الذين أتوا من كل أنحاء العالم الأهمية القصوى لقيامنا في هذه الحقبة من التاريخ بإعادة تشكيل منظمتنا حتى يمكنها التصدي بشكل مناسب للتحديات الجسيمة التي يواجهها عصرنا.

وقد سعى القادة السياسيون من هذه المنصة وفي محافل أخرى إلى وصف تصوراتهم وتوقعاتهم وشواغلهم فيما يتعلق بمجمل مظاهر العولمة. وفي العام الماضي، أعلن سلفي أن الأمم المتحدة كانت عاكفة على تحقيق التضامن المؤسسي. وأخذا لهذه الفكرة في الاعتبار، نحن مقتنعون بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعيد تشكيل دورها على نحو يجعلها تدير عملية العولمة بما يعود بالنفع على جميع الدول، ويصحح تجاوزاتها.

والعولمة تهيئ الفرص للتوسع التجاري والاقتصادي والمالي. ومع ذلك، فإن القدرة المحسنة على التنافس التكنولوجي وتزايد الحرية الاقتصادية أمران لا يؤديان تلقائيا إلى المزيد من الإنصاف.

وإسهام العولمة في النهوض بالظروف الإنسانية سيظل مقصورا على عدد ضئيل من الأفراد، والفئات الاجتماعية، والبلدان، إلا إذا وجِّه صوب الخير العام. وهذا يعني أنه في الإطار الجديد للتكامل والمشاركة في عمليات العولمة، ينبغي للحكم السديد أن يضطلع على نحو ذكي ومتوقع بالجمع بين الإصلاحات الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية، وتعديل نظام التعليم والتدريب المهني، والبدء بإجراء إصلاحات مؤسسية يمكن عن طريقها تحقيق الاستقرار الداخلي والعمالة لأمد طويل، والأمن الفردي والعدالة الاجتماعية، وحماية المصالح والموارد الاقتصادية والبيئة على الصعيد الوطني.

وتعمل عملية العولمة على إيجاد توازن جديد للقوى بين الدول، والمنظمات غير الحكومية، والشركات عبر الوطنية. وما نحن بصدده اليوم هو كيفية استخدام طاقاتها بغية التأثير على مسار العولمة بحيث يمكن أن يكون لها أثر إيجابي أكبر على حياة الناس. وهذا يعني تقريب العولمة من الناس عن طريق تعزيز القيم الإنسانية، والمبادئ والممارسات الديمقراطية؛ وثقافة سياسية منفتحة، وشاملة، وتعددية؛ واقتصادات تكفل حياة كريمة لجميع المواطنين، ورخاء للمجتمعات بوجه عام؛ ومؤسسات تحمي كلا من الأفراد بكل حقوقهم وحرياتهم الأساسية، والخير العام. ولا يمكن لأي شيء أن يفيد مواطني أي بلد فائدة حقيقية إذا كان هذا البلد يمس في نفس الوقت بالمعايير الدولية السائدة في عالم ديمقراطي.

(واصل كلمته بالفرنسية)

وعلينا أن نستجمع جهودنا لكي نوسع نظام القيم الذي يتشاطره المجتمع الدولي. وفي هذا العالم الذي تسوده العولمة والتضارب في آن واحد، يمكن لمظاهر التضامن أن توفر أساسا سليما لتقدم ورخاء الأفراد والدول. ومن هذا المنطلق، فإنني مقتنع بأن التضامن في توفير رأس المال التعليمي وتخصيصه أمر ضروري لحصول الشباب على فرص التقدم التي تولدها العولمة. وأؤيد بقوة إمكانية وصول الشباب على نحو أفضل إلى التكنولوجيات الحديثة المبنية على المعلومات والاتصالات من خلال الاستثمار في التعليم المعلوماتي القائم على الشراكات القوية فيما بين الحكومات، والمجتمعات التجارية، والمنظمات غير الحكومية. ولكي يصبح الحكم السليم على مستوى الواقع الجديد لمعلوماتية العولمة، عليه أن يتصرف ببصيرة، ومسؤولية، وتضامن. وإمكانية الوصول إلى رأس المال التعليمي في علوم الحاسوب يجب ألا ترسم خطوطا حدودية جديدة عبر هذا الكوكب، بل عليها أن توحد العالم، وبخاصة الشباب، عن طريق إتاحة فرص جديدة للتقدم، والاتصالات، والنجاح المهني. وإمكانية الحصول على التعليم الرقمي ستعني أيضا إعتاقا مدنيا، وقدرا أكبر من الشفافية، وقدرا أقل من الفساد.

والكلمة الرئيسية الأولى – أي التضامن – التي حاولتُ أن أصورها يجب أن تصاحبها كلمة أخرى وهي: المسؤولية. والمسؤولية، بالنسبة للأمم المتحدة برمتها، وبالنسبة لدولها الأعضاء، هي وسيلة أخرى للرد على قوى العولمة، داخليا ودوليا على حد سواء. ولهذا ترحب رومانيا بمجموعة الأولويات والتوصيات التي أوردها الأمين العام في تقريره إلى جمعية الألفية.

وتدرك الدول الأعضاء أن المسؤولية تتطلب منها أن تعطي المنظمة – ما أسميه ”شعائر السلام“ – الدعم السياسي والوسائل الملموسة اللازمة لتحسين إدارة العولمة، وأن تفي بولايتها. وهذا الدور ليس دورا يسيرا. ففي عصر القدرات

التكنولوجية المتقدمة إلى أقصى حد، لا يزال الفقر واقعا أليما. وبينما يتزايد قبول عالمية حقوق الإنسان، يواصل الأبرياء السقوط ضحايا الحروب بين الأعراق. وفي مكافحة الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، تجد الدول أن مرتكبيها مسلحون تسليح قوات شرطتها. وانعدام التصميم أو السرعة إزاء منع تدهور البيئة يعرض الحياة في كوكبنا للخطر. ويجب على الأمم المتحدة أن تكافح لكي تعطي العولمة واجهة إنسانية.

وداخل منظمتنا، تعني المسؤولية أيضا أنه يتعين علينا أن ندعم سلطة الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين؛ وأن ننخرط في عملية إصلاح مجلس الأمن بمجرد اتفاقنا على أن زيادة عدد أعضائه لها ما يبررها، وأن نكون أكثر فعالية في مساعدة الدول الأعضاء على معالجة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية العويصة؛ وأن نعزز قدرة المنظمة على تشكيل بعثات السلام ونشرها في أوانها.

وفي السنوات الماضية، شهدنا ازدياد دور المنظمات غير الحكومية والأطراف الأخرى من غير الدول، وبخاصة الشركات عبر الوطنية القوية. ومن الضروري أن تتحمل المزيد من المسؤولية كذلك. وينبغي للمنظمات غير الحكومية أن تكون على استعداد لتعبئة موارد المجتمع المدني على نحو أكثر فعالية خدمة لرفاه الجماهير.

أما فيما يتعلق بالشركات عبر الوطنية، فنحن ندرك دورها في تنشيط قوى العولمة وفي جني ثمارها كذلك. ومن العدل أن تتحمل مسؤولياتها فيما يتجاوز حدود أرباحها. والطريق طويل، وبالتالي حان الوقت لكي تبدأ بالسير في هذا الاتجاه المحدد.

ويجب البناء على مبادرة الميثاق العالمي الذي أطلقه الأمين العام. وقد سبق لنا في رومانيا أن استكشفنا طاقاته، وتبشر النتائج بالخير. وإننا نعتقد في الواقع أنه يمكن للمجتمع التجاري أن يعزز الدعم وأن يضع مجموعة من القيم الجوهرية في مجالات حقوق الإنسان، ومعايير العمل، وحماية البيئة. وفوق كل شيء، فإنه لا معنى للربح إن لم يؤد إلى تحسين أوضاع البشر أجمعين.

(واصل كلمته بالانكليزية)

ونعتقد أنه يمكن لجميع الدول الأعضاء، بما فيها رومانيا، أن تتحمل نصيبا من المسؤولية الجماعية. إن بلادي تبذل في الواقع قصارى جهدها لكي تسهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة وأغراضها. فأولا، رومانيا طرف في أغلبية المعاهدات والاتفاقيات المتعددة الأطراف الرئيسية التي حددها الأمين العام في إطار مؤتمر قمة الألفية.

وثانيا، قدمنا قرارا قيِّما بعنوان ”تعزيز الديمقراطية وتوطيدها“، اتخذته لجنة حقوق الإنسان في ٢٥ نيسان/أبريل من هذا العام. ولما كان نجاحه قد شجعنا، فسندعو الجمعية العامة إلى اتخاذ هذا القرار في الدورة الحالية. ونحن مقتنعون أن جميع أعضاء الجمعية العامة على استعداد للاعتراف من جديد بالقيم، والمبادئ، والممارسات التي تعطي معنى للمجتمع الديمقراطي.

وثالثا، تؤيد رومانيا تأييدا شديدا الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في حفظ السلام. فحفظة السلام التابعون لنا يخدمون في أماكن مختلفة ليس لنا مصلحة وطنية معينة فيها إلا صون السلام باسم العالم، وباسم الأبرياء الذين يشكلون أغلبية ضحايا الصراعات والنزاعات. ونحن نعمل جاهدين لتنويع إسهامنا في حفظ السلام. ورومانيا فخورة كذلك بأن تكون جزءا من أول لواء احتياطي عالي الاستعداد متعدد القوميات. فهذه طريقة واضحة للإعراب عن دعمنا تعزيز قدرة الأمم المتحدة على النشر السريع والفعال لحفظة السلام. وفي نفس السياق، نرحب بأعمال الفريق المعني بعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، التي تتيح

خطا عاما مقنعا لإصلاح هام لهذه الوظيفة على وجه التحديد.

ورابعا، نعتقد كذلك أن الوقت قد حان لكي نحاول استعراض جدول أنصبة عمليات حفظ السلام. وأغتنم هذه الفرصة لكي أعلن أن رومانيا على استعداد للانتقال التدريجي من المجموعة جيم إلى المجموعة باء من مجموعات آلية جدول الأنصبة لحفظ السلام، بوصفه إسهاما ملموسا في هذا المجهود. ونناشد جميع البلدان الأعضاء العمل معا لإنهاء الأزمة المالية الحالية.

وخامسا، أود في الصدد نفسه أن أؤكد أن رومانيا قد زادت من تبرعاتها لأعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلادنا. وهذه إحدى السبل التي نؤكد بها من جديد دعمنا للأنشطة العملية للأمم المتحدة واهتمامنا بتلك الأنشطة.

ونحن نؤيد دائما الأشكال الإبداعية والفعالة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ويسعدني أن أعلن أمامكم أن رومانيا تستعد للاضطلاع بالمسؤولية الرفيعة لرئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠٠١. وسنبذل قصارى جهدنا لكي نجعلها منظمة أكثر فعالية، بناء على التزام معين بتحسين حياة المواطنين في الدول الـ ٥٤ المشاركة فيها. وفي نفس الوقت، سنستخدم إلى أقصى حد قدرتها على الحوار والتعاون بينها وبين الأمم المتحدة في مجالَي منع الصراع وإدارة الأزمات، وفي تعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون، وفي مكافحة الفساد، وفي المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

وبعدما قلت ذلك، أناشد الدول الأعضاء أن تعمل على إدماج العنصرين الضروريين لاتخاذ إجراءات فعالة، هما بالتحديد التضامن والمسؤولية، في مفهوم الدبلوماسية الكلية. وهذا يعني الاستخدام المنتظم للدبلوماسية الحازمة والكفؤة التي ينبغي اللجوء إليها قبل اندلاع أية توترات خطيرة في شكل صراع. وهذا يعني أيضا أنه ينبغي أن نولي أولوية مطلقة للدبلوماسية والوقاية والاحتواء، واستعمالها في جميع الظروف بصورة موسعة وشاملة من أجل تسوية المنازعات بوسائل سلمية. وينبغي لجميع السبل المتوفرة في الفصل السادس من الميثاق وغيره التي يمكن أن نوجدها من خلال جهدنا الجماعي التصوري أن تعزز قدرة المنظمة على مواجهة التهديدات والصراعات سواء كان بالمستطاع التنبؤ بها أو لا.

وتؤكد التطورات التي شهدتها مؤخرا صراعات ومنازعات طال أمدها أنه في نهاية أي طريق تكون كلفته باهظة من حيث الأرواح البشرية، والدمار المادي والعقليات المشوهة، باستطاعة المرء أن يجد طاولة للمفاوضات. ويمكن للدبلوماسية، إذا ما استنفدت، أن تثبت جدواها في نهاية المطاف شريطة حشد كافة رجال الدولة والمفاوضين المحترفين والرأي العام والمجتمع المدني. ولا تزال الحاجة تدعو إلى دخول جميع الأطراف في حوار مكثف واستخدام الدبلوماسية والتحلي بالمرونة في أماكن خطيرة في العالم، من قبيل كوسوفو. وقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) ابتكار جدير بالملاحظة، فهو يجمع بين القدرات المحددة للأمم المتحدة وقدرات بعض المنظمات الإقليمية البارزة، من قبيل منظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا. فلنعمل معا مسترشدين بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ولنستخدم الإمكانات الدبلوماسية والمادية لدى هذه المنظمات بما يخلف أثرا إيجابيا كاملا على سكان هذه المقاطعة، بغض النظر عن خلفيتهم العرقية أو الدينية.

وأوجه النداء ذاته بالمسؤولية إلى الأطراف المشاركة في مشكلة التوتر الحاصل في ترانسدنستر، على أمل احترام الالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر قمة منظمة الأمن

والتعاون في أوروبا الذي عقد في استنبول، كي يتسنى لنا في السنة القادمة أن نشهد اتخاذ تدابير ملموسة لسحب القوات العسكرية والأسلحة من هذا الجزء من جمهورية مولدوفا.

ونحن على دراية بأن هناك حالات كثيرة معقدة لم تجد حلا وتدعو الحاجة إلى تسويتها بنشاط. ونحن على استعداد للمشاركة في إجراء مناقشة عميقة ومسؤولة عن التدخل الإنساني. وسوف نشترك مع وفود أخرى لإلقاء نظرة جديدة على استخدام الجزاءات ورؤية مدى فعاليتها فيما يتعلق بهدفها وما هي النتائج المترتبة عليها بالنسبة للسكان المدنيين الأبرياء أو بلدان ثالثة.

ومن بين النتائج المحتملة، يجدر ذكر ردود الفعل غير المنطقية من بلدان معنية. وثمة حالة جديرة بالملاحظة هي استدامة حصار الدانوب – أي عرقلة الملاحة في نهر الدانوب – الأمر الذي تعاني منه جميع البلدان الواقعة على ضفتيه. فالتسويف ومقاومة رفع الحصار المفروض على الملاحة في الدانوب، تحت شتى الحجج، يتحديان القانون الدولي ويتجاهلان المصالح الاقتصادية للمنطقة. وكل يوم، تتكبد شركات الشحن البحري خسائر كبيرة، مما يضيف إلى العبء الثقيل بالفعل الواقع على عاتق البلدان الثالثة في المنطقة، والمتراكم خلال سنوات الأزمة اليوغوسلافية.

ولدى التكلم عن الحالة في منطقة البلقان بصفة عامة، لا بد لنا من القول إننا أبعد ما نكون عن تحقيق الاستقرار التام هناك. ولا تزال تشهد مواجهة بين قوى التكامل وقوى التدمير. ولقد حان الوقت للتخلص من أشباح التعصب والكراهية، وفتح الأبواب أمام رياح الاندماج الجديدة في أوروبا. ونتائج الأعمال التي قام بها نظام الحكم المتحجر في بلغراد يمكن رؤيتها بوضوح اليوم. ولسوء الحظ، يجبر جيراننا على مواجهة اقتصاد محطم ومنعزل وموقف سياسي يصعب التنبؤ به في دولة يوغوسلافيا التي كانت قوية ومحترمة، ولكنها تجد نفسها اليوم، مفككة. وينبغي الحكم على السياسات بما تخلفه من نتائج لا بالنوايا. ونرغب بقوة أن تعود يوغوسلافيا إلى الحظيرة الأوروبية وأن تعاود اعتناق الديمقراطية والتسامح وحرية التعبير.

والصراع التاريخي في الشرق الأوسط لم ينته بعد، ولكن الدبلوماسية هي التي تمنحنا الأمل في التوصل إلى حل. وأشيد بالجهود التي بذلها مؤخرا القادة الإسرائيليون والفلسطينيون الرامية إلى الاقتراب بدرجة أكبر من تسوية نهائية. وبلغتنا هذه السنة أيضا أخبار طيبة من شبه الجزيرة الكورية، ذلك الجزء من العالم الذي تم فيه فصل شعب إلى جزأين معاديين. وتعرب رومانيا عن سعادتها لرؤية موجة جديدة من الإجراءات الدبلوماسية والاتصالات الإنسانية التي فتحت نوافذ جديدة أمام حقبة يكون فيه الشعب الكوري أول المستفيدين.

وبالنسبة لنا من الواضح أن بالمستطاع أن تكون الدبلوماسية الكلية ناجحة إذا استندت بصورة مستمرة وراسخة إلى الحقائق الإنسانية وإلى الأماني الحقيقية للأشخاص العاديين المتمثلة في العيش بسلام وكرامة. وبفضل المعارف الحالية ذات المستوى غير المسبوق الذي توصلنا إليه، أثق أن باستطاعتنا أن نجد في أنفسنا وفي مجتمعاتنا موارد من أجل المزيد من التسامح والاحترام المتبادل والحوار، بما يتعارض مع النزعة البدائية المتمثلة في الكراهية والتعصب والعدوان.

ويتعين على الأمم المتحدة، بصفتها المنظمة الدولية الوحيدة التي تقوم بمهمة عالمية، أن توفر موارد جديدة من أجل مساعينا المتضافرة الرامية إلى إيجاد حلول للمشاكل التي تثير قلقا عالميا. ويسرني أن أرى أن موقفنا يتطابق في جوانب كثيرة مع الأفكار الرئيسية التي اتفق عليها المشاركون في

مؤتمر القمة. وينبغي أن تظل الأمم المتحدة تعمل بجد لتجديد صورتها ونشاطها في الألفية الجديدة. وسوف تواصل رومانيا استعدادها لتضيف مساهمتها في تحقيق تلك الغاية.

الرئيس بالنيابة (تونس) (تكلم بالعربية): أعطي الكلمة الآن للمتكلم التالي، معالي السيد عبد الإله الخطيب، وزير الشؤون الخارجية في المملكة الأردنية الهاشمية.

السيد الخطيب (الأردن) (تكلم بالعربية): أتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للدورة الحالية للجمعية العامة متمنيا لكم النجاح في إدارة مداولاتها للخروج بنتائج مفيدة للمجتمع الدولي.

كما أتوجه بالشكر إلى سلفكم معالي السيد ثيو – بن غوريراب على جهوده الناجحة في إدارة الدورة الرابعة والخمسين.

وأود التعبير عن التقدير للسيد كوفي عنان، الأمين العام لمنظمتنا، على تقريره وعلى ما يقوم به من جهود متواصلة في خدمة أهداف ومبادئ الأمم المتحدة بما يعزز دورها ويمكنها من زيادة فاعليتها على الساحة الدولية.

تعقد الجمعية العامة دورتها الخامسة والخمسين في ظل قمة الألفية التي شهدت جمعا تاريخيا لقادة العالم الذين التقوا تحت راية الأمم المتحدة.

وحملت هذه الألفية من الدلالات والمعاني ما يؤكد التزام المجتمع الدولي بمبادئ الأمم المتحدة وميثاقها، مما يجب أن يؤدي إلى تعزيز دورها كونها الإطار الأفضل، الذي يوفر للدول الأعضاء، الآليات المناسبة لتنظيم العلاقات الدولية على أساس الشراكة التعاونية، خاصة وأن عصر الحرب الباردة قد تلاشى وانتهت معه مفاهيم الاستقطاب وتوازن القوى وغيرها مما كرس في الماضي الانقسام والمواجهة اللذين استنزفا موارد ضخمة وسببا معاناة كبيرة في أجزاء واسعة من العالم.

إن الاستجابة للتطور الذي شهده العالم منذ إنشاء الأمم المتحدة تفرض إعادة النظر في الأساليب والسياسات التي كانت معتمدة حتى الآن. وفي المقدمة، فإن الدعوات والجهود الهادفة لاعتماد الديمقراطية، وجعلها أسلوب حياة داخل الدول، يجب أن تنسجم مع اعتماد الديمقراطية في العلاقات بين الدول وفي الأمم المتحدة، إذ لا يعقل استمرار النصح والحث على اعتماد الديمقراطية مع عدم الالتزام بها على الساحة الدولية حيث الحاجة ماسة للاقتراب أكثر نحو تحقيق المساواة بين أعضاء هذه المنظمة: الغني والفقير والقوي والضعيف.

وإذا كانت الأمم المتحدة قد شهدت خلال السنوات الأخيرة بعض التغيير في طرق عملها، إلا أنه يجب الحرص على دور الجمعية العامة بحيث لا يأتي اكتساب أداتها التنفيذية لشؤون الأمن والسلم الدوليين، مجلس الأمن، لمزيد من الثقل على حساب دورها ودور أجهزتها المختلفة إذ يفترض أن توفر التوازن والتمثيل الجماعي للإرادة الدولية.

ومن الواضح أن هناك توافقا دوليا على أن تركيب مجلس الأمن لا يعكس تمثيلا عادلا للمجتمع الدولي، وتوافقا على الحاجة لتصويب هذا الوضع، خاصة وأن كافة الدول قد عبرت، خلال حوار استمر لفترة طويلة، عن مواقفها، مما يجعل ما يجب عمله أكثر وضوحا وتحديدا.

تتفق الدول الأعضاء، المتقدمة والنامية منها على السواء، على أن العولمة وتلاشي الحدود والعوائق أمام التبادل الاقتصادي، تقدم الفرص وتحمل المخاطر. فالعولمة وإن كانت تسهل تدفق السلع والخدمات والأفكار، إلا أنها وضعت العالم النامي أمام تحديات تعميق الفجوة التي تفصله عن العالم المتقدم، خاصة في ظل الفرق بين المستويات العلمية والتكنولوجية.

كما وضعت العولمة هوية وسيادة الدول والشعوب النامية أمام اختبار مؤلم، بالإضافة إلى أنها أظهرت مدى صعوبة تمكنها من تلبية متطلبات الاندماج مع الاقتصاد العالمي. ففي الوقت الذي كانت فيه أغلبية الدول النامية تناضل لدخول عصر الصناعة، فإنها شهدت دخول العالم المتقدم عصر تكنولوجيا المعلومات. وبينما كانت تعمل جاهدة لتوفير الخدمات الأساسية، مثل البنية التحتية والرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم، شهدت التسارع المخيف في التحولات التكنولوجية والاقتصادية بصورة زعزعت آمالها باللحاق بها.

وإذا كانت العولمة والانفتاح والاندماج الاقتصادي تجعل من العالم بيئة اقتصادية موحدة، فإن زيادة الفروق وتعميق التباينات لا بد وأن يلحقا الضرر، على المدى الطويل، بالجميع، الأمر الذي يحتم إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية على أساس التعاون والشراكة ويفرض العمل على تقليل الفروق ومعالجة الاختلالات، ومساعدة الدول النامية بصورة تمكنها من مواءمة اقتصاداتها مع متطلبات العولمة والاندماج، خاصة وأن تجربة البشرية تثبت أن الفقر والفروق الاقتصادية والاجتماعية الحادة شكلت، على الدوام، سببا رئيسيا لعدم الاستقرار والمواجهة.

تمر عملية السلام في الشرق الأوسط في مرحلة بالغة الحساسية. فقد بُذلت في الأسابيع والأشهر الأخيرة جهود كبيرة لإنضاج المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية والوصول بها إلى اتفاق دائم بين الجانبين.

وساهم الأردن، بصورة أساسية، في كافة مراحل عملية السلام، بناء على قناعته أن السلام يشكل الخيار الحقيقي الوحيد، لكافة دول وشعوب المنطقة، حيث أن الحقائق الجغرافية والديمغرافية فيها تجعل من المستحيل على أحد أطراف النزاع، حسمه عن طريق فرض إرادته، أو تكريس الوضع القائم لصالحه. ولا بديل بالتالي عن تحقيق السلام، على أساس القانون والشرعية الدولية، وعلى قاعدة من العدالة والتوازن.

ورغم عدم نجاح قمة كامب ديفيد الأخيرة، في الوصول إلى اتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فإنها قد مكنت من تضييق الفجوة التي تفصل بين مواقفهما، وأصبحت متطلبات تحقيق التسوية أكثر وضوحا. وهذا يؤكد أهمية مواصلة الجهود، خاصة من قبل الولايات المتحدة، والمجتمع الدولي عموما، للبناء على ما تم إنجازه حتى الآن.

إن تحقيق السلام الدائم في المنطقة يتطلب تلبية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في نيل استقلاله وإقامة دولته على ترابه الوطني، وعاصمتها القدس الشريف. وذلك يعني التوصل إلى حلول قابلة للتنفيذ والإدامة للقضايا الرئيسية التي تدور حولها مفاوضات الوضع الدائم. فعلى صعيد الأراضي، لا بد من انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) لتقوم الدولة الفلسطينية ذات السيادة على تلك الأراضي، وبحدود دولية معترف بها. إن أية ترتيبات أمنية قد يتفق عليها يجب ألا تستند إلى ادعاء السيادة نتيجة الاحتلال.

أما حل قضية اللاجئين، فيجب أن يستند إلى قواعد القانون الدولي، ومختلف المواثيق الدولية، وعلى أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) الذي ينص على حق العودة والتعويض للاجئين. وكذلك تمكين النازحين من العودة إلى ديارهم التي نزحوا عنها نتيجة حرب حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذا لقرار مجلس الأمن الدولي ٢٣٧ (١٩٦٧).

وتشكل قضية القدس مفتاح السلام في المنطقة، ويجب حلها على أساس أن القدس الشرقية أرض فلسطينية

محتلة منذ عام ١٩٦٧، ينطبق عليها القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، بحيث تسري السيادة الفلسطينية عليها، لتكون عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة. كما يجب الحفاظ على الحقوق العربية والإسلامية في المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، إذ لا يمكن، بأي حال من الأحوال، القبول بالسيادة الإسرائيلية عليها.

إن مكانة القدس وأهميتها الروحية والدينية تفرض أن تكون هذه المدينة مدينة مفتوحة تؤمن فيها حرية العبادة والوصول للأماكن المقدسة لكافة المؤمنين بالله.

لقد عانى الأردن على مدى العقود الخمسة الماضية، بصورة هائلة، نتيجة للأوضاع الناشئة عن القضية الفلسطينية، خاصة قضية اللاجئين. إذ يقيم فيه أكثر من مليون ونصف المليون لاجئ، يشكلون ٤١ في المائة من اللاجئين المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بالإضافة إلى النازحين الذين شردوا نتيجة حرب حزيران/يونيه عام ١٩٦٧. وقد تحمل الأردن أعباء مالية واقتصادية واجتماعية ضخمة نتيجة لذلك.

وسيكون الأردن عرضة للضغوط التي تهدد استقراره، وبالتالي استقرار المنطقة، إذا لم تلب التسوية مصالحه الحيوية المشروعة. كما أن اللاجئين والنازحين في الأردن سيقبلون فقط بالتسوية التي تلبي حقوقهم الأساسية في العودة والتعويض.

ومن المعروف أن الغالبية العظمى من هؤلاء اللاجئين، يتمتعون بالجنسية الأردنية، نتيجة للوحدة التي قامت بين المملكة الأردنية الهاشمية والضفة الغربية عام ١٩٥٠. وقد نص إعلان الوحدة في حينه، على ضرورة الحفاظ على كافة الحقوق العربية في فلسطين، وعلى عدم التنازل عن حقوق اللاجئين.

وعليه، فإن تأسيس حق العودة سيُمكن كل لاجئ من ممارسة اختياره الشخصي بحرية. وعلى الأردن أن يحافظ على حقوق مواطنيه ويرعاها انطلاقا من مسؤوليته بموجب القانون الدولي والقانون الوطني. ولن يؤدي أي حل لا يلبي حقوق الأردن ومواطنيه إلى إقامة السلام العادل والدائم.

وحيث أن قضية اللاجئين، واستمرار معاناتهم، قد ألحقت بالأردن أضرارا جسيمة، وحملته أعباء ضخمة، فإنه يطالب بوجوب إصلاح ما لحق به من ضرر وخسارة، بما في ذلك حصوله على التعويضات المناسبة والكافية لهذه الغاية. وسيسعى الأردن، عبر كافة الوسائل المتاحة، بحيث يتم النظر في مطالبته القانونية المتعلقة بهذه القضية.

وجدير بالذكر أن معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية قد نصت على وجوب حل قضية اللاجئين على أساس القانون الدولي، وعلى تناول قضيتهم، على المستوى الثنائي وخلافه، بشكل متوازن مع مفاوضات الوضع الدائم، كما وضعت آلية لبحث كافة المطالبات المالية بين الجانبين.

إن حقوق اللاجئين والنازحين من العودة والتعويض، وحقوق الأردن بموجب القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية تسمو على الاعتبارات الأخرى، وعليه فإن الأردن سيقبل فقط بالتسوية التي تحافظ على حقوقه القانونية وتضمن سلاما دائما وشاملا في المنطقة. وبخلاف ذلك سيبقى النزاع مفتوحا، وسيحمل بذور عدم الاستقرار في المنطقة، علما بأن موقف اللاجئين في الأردن سيكون مفتاحا حيويا فيما يتعلق بنجاح أية تسوية يتم التوصل إليها. وبخصوص قضية اللاجئين أيضا، فإن الآردن يؤكد على أهمية دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، لتمكينها من تحقيق ولايتها التي يجب أن تستمر إلى أن يتم الانتهاء من تنفيذ حل هذه القضية.

والأردن، بوصفه أكبر دولة مضيفة للاجئين، وأكبر دولة مانحة للوكالة، يعبر عن تقديره لدورها الهام ويدعو المجتمع الدولي إلى توفير الموارد المالية اللازمة لها لأداء مهامها الإنسانية، خاصة في هذه المرحلة الحساسة التي تمر فيها عملية السلام، كما يعبر عن التقدير للمساهمات التي تقدمها الدول المانحة.

إن السلام في الشرق الأوسط لن يكون دائما إذا لم تتوفر فيه الشمولية، الأمر الذي يجعل من تحقيق السلام على المسار السوري متطلبا أساسيا حيويا للمنطقة بأسرها، مما يوجب استئناف المفاوضات على هذا المسار، للوصول لاتفاق يكفل استعادة سوريا للجولان العربي السوري المحتل، وحتى خط الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، تنفيذا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣).

إن انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان على أساس القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) يعتبر تطورا إيجابيا، نأمل أن يؤسس لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الأخرى بما يؤدي إلى تحقيق السلام الشامل في المنطقة، بعد أن استمرت معاناتها، التي استنزفت مواردها، وطاقات شعوبها، لعقود عديدة. فالسلام هو وحده الكفيل بتوفير الأمن للجميع، ويجب أن يؤدي إلى وقف سباق التسلح، وإلى استخدام الموارد لتنمية المنطقة، وإلى جعلها منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

انقضت عشرة أعوام على بدء أزمة الخليج الناجمة عن قيام العراق باجتياح الكويت، واستمرت نتيجة لذلك معاناة المنطقة بأسرها. وما يزال العراق يدفع ثمنا باهظا نتيجة لاستمرار العقوبات الشاملة المفروضة عليه، والتي سببت ولا تزال، معاناة جماعية لا مثيل لها يتحملها العراق وشعبه.

إن الأردن يدعو إلى البدء في تفكير جديد لإنهاء معاناة العراق خاصة وأن هذه العقوبات الجماعية، والتي تعتبر الأشد من نوعها في تاريخ الأمم المتحدة، لم تؤد غايتها في تمتين الأمن والسلم، بل أدت إلى نتائج تحمل مخاطر مستقبلية تهدد، على المدى الطويل، المنطقة بأسرها.

إن الحرص على تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي والالتزام بها، لا يتنافى مع المحافظة على سيادة ووحدة أراضي العراق، ومع عدم القيام بما يمكن أن يشكل مساسا بها. فالعراق جزء أساسي من المنطقة واستمرار تعرضه للحالة الراهنة يؤثر على الأمن والاستقرار فيها بأسرها على المدى الطويل. ويدعو الأردن إلى تسوية كافة المسائل المتصلة باجتياح العراق للكويت على أساس التنفيذ الأمين لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها ما يتعلق بالأسرى والمفقودين الكويتيين وغيرهم.

ولقد استمر تأثر الأردن اقتصاديا بصورة فادحة نتيجة للالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، إذ تتعرض قطاعات واسعة من الاقتصاد الأردني لخسائر كبيرة نتيجة لذلك، الأمر الذي يوجب العمل على إنهاء الآثار السلبية للعقوبات على الأردن، وذلك من خلال إظهار تفهم أكبر لوضعه، ومراجعة السياسات والأساليب المعتمدة في التعامل مع نظام الجزاءات، واعتماد تفسير أكثر عدلا للقرارات ذات الصلة.

انطلاقا من الإيمان الراسخ بدور الأمم المتحدة، فإن القوات المسلحة الأردنية تشارك بصورة فعالة في دعم جهود المنظمة الدولية في عمليات حفظ السلام في عدة مناطق من العالم. والأردن الآن ثاني أكبر الدول المساهمة في قوات حفظ السلام.

والأردن، إذ يقدر تقرير اللجنة الخاصة برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي حول إعادة هيكلة نشاطات الأمم المتحدة المتعلقة بحفظ السلام، فإنه يلفت الانتباه إلى ضرورة توفير المصادر والوسائل الكفيلة بتمكين قوات حفظ السلام من القيام بمهامها النبيلة، ويدعو إلى إجراء بحث بناء للتقرير

لاعتماد أفضل السبل لتحقيق تلك الغاية. ونود أن نؤكد أهمية إجراء حوار وتشاور مع الدول المساهمة في عمليات حفظ السلام قبل اتخاذ قرارات رئيسية تمس وضع هذه القوات.

ومن ناحية أخرى، فإننا نرى أن التطور الذي يشهده عالمنا اليوم، على مختلف الأصعدة، يزيد من الحاجة إلى الاعتماد على الأمم المتحدة لوضع المعايير الخاصة بكافة المسائل المتصلة بالأمن الإنساني. إن الحوار الجاري حاليا بخصوص خلق التكامل بين سيادة الدولة وحقوق الإنسان إنما يعكس أهمية هذا الموضوع. وفي الوقت الذي يجب فيه ألا تكون السيادة غطاء لانتهاك حقوق الإنسان، فإن الحاجة أصبحت كبيرة للتركيز على الحرص على تجنب الانتقائية عند التعامل مع قضايا حقوق الإنسان. فلا يعقل استمرار السكوت عما تعانيه شعوب كاملة تتعرض كرامتها للهدر وحقوقها الإنسانية للانتهاك في حين يتم إبراز قضايا جزئية تتعلق بحالات تستخدم موسميا لاعتبارات سياسية بحتة.

إن المرحلة الجديدة التي يدخلها العالم مع بداية الألفية الثالثة تستدعي إيجاد نمط جديد من العلاقات على الساحة الدولية تقوم على مسؤوليتنا المشتركة عن صون وتطوير ما تم إنجازه حتى الآن. فالعالم اليوم أحوج ما يكون إلى تطوير شبكة العلاقات الدولية على أساس الانتفتاح لا الانغلاق، وعلى قاعدة المشاركة وليس المواجهة. إن الاندماج وما يحمله من تشابك وتداخل المصالح يفترض مساعدة الدول لإدارة التغيير والتعامل معه بثقة واطمئنان. فمن الواضح أن العديدين ممن يقفون أمام تحدي التعامل مع المتغيرات ومواجهة آثارها المستمرة يرغبون بالقيام بذلك، إلا أن عدم ثقتهم بالنجاح يزيد من ترددهم.

ومن المؤكد أن توفر الإرادة بتقديم التشجيع والدعم لهم سيعزز من قدرتهم على التعامل مع هذا التغيير وإدارته بأقل الخسائر. وعلى المجتمع الدولي أن يقنعهم أن عالم اليوم لا يقوم على خيار الصفر، وإن التحدي الذي نواجهه جميعا هو: كيف يكون الإنسان، بغض النظر عن عرقه ودينه ووضعه الاقتصادي، الرابح الأول من التطور الذي حققته البشرية في العصر الحديث. هذا هو الاختبار الذي نقف اليوم جميعا أمامه. فهل سننجح فيه؟.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي معالي السيد جورج باباندريو وزير خارجية اليونان.

السيد باباندريو (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تهانئي الحارة للرئيس بمناسبة انتخابه. وأنا على ثقة من أن ما يتمتع به من خصال وخبرات ستوصل الدورة الخامسة والخمسين إلى نتائج ناجعة.

أود أيضا أن أعرب عن تهانئي لسلفه السيد ثيو بن غوريراب لما حققه، وأخيرا أصادق على ورقة أولويات الاتحاد الأوروبي التي قدمها السيد هوبرت فيدرين رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي.

ويرى البعض أن العنف قد يكون جزءا أصيلا من الإنسانية. ولكن الجهود الدؤوبة التي تبذلها الإنسانية لاتقاء العنف، وتنظيم العداء، والتسوية السلمية لحالات المواجهة، ومنع الكراهية والتعصب هي أيضا جزء منها. فسواء اجتمعنا ليفهم بعضنا بعضا أو لنناقش بعضنا البعض فإن هدفنا يتمثل دائما في تحسين حياتنا وبناء مستقبل أكثر أمنا. ونحن نحاول منذ أقدم العصور أن نضع معايير للتعايش السلمي. ومن خلال هذا الجهد، أنشأنا التقاليد والأديان، فضلا عن الهياكل السياسية. ولقد حاولنا عن طريق هذه المعايير أن نجابه المصير الذي كان يمكن فيما يبدو أن تفرضه علينا القوة والفقر والاضطهاد والتعصب والأمراض المتوطنة والمعدية، والإجحاف، والبيئة المتهالكة.

لقد اتخذت الجهود التي نبذلها أشكالا متنوعة على مر التاريخ. ولكنها كانت تبدأ جميعا بخطوة أولى فريدة في نوعها هي المبدأ الرئيسي المتمثل في ضرورة العمل معا من أجل حل مشاكلنا.

ويشهد هذا الشهر حدثين سيقربان بين شعوبنا بدرجة كبيرة هما جمعية الألفية والألعاب الأوليمبية. وعند بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين ستأخذ الأمم في التلاقي والتنافس والتصارع والتباين واختلاف الرأي. ومع ذلك فلم يبد عالمنا أكثر اتحادا مما هو الآن، أو أشد إصرارا على معالجة مشاكله كمجتمع واحد غير قابل للتجزئة.

وفي المناخ الراهن يمكن أن تكون جهودنا المبذولة من أجل بناء عالم أفضل لأولادنا على نطاق العالم بأسره، بل ينبغي أن تكون كذلك. ففي وسعنا جميعا أن نسهم في إيجاد مستقبل يلهم أولادنا ويبث فيهم إرادة النماء والابتكار. وكما قال السيد كوفي عنان بكثير من الحكمة:

”إننا نواجه تحديات عالمية تفرض علينا العمل معا. وإن كان هذا صحيحا في المجال الاقتصادي والاجتماعي، فهو أكثر انطباقا على التحدي الذي تشكله المجازر والحروب.“

وتكتسب هذه الكلمات قدرا أكبر من التأثير بالنظر إلى صدورها عن رجل أسهمت حنكته السياسية ونفوذه الأدبي وتفانيه في كثير من الحالات في حل المسائل التي يشتد حولها الخلاف.

ونحن لا نشهد مجرد حدث مأساوي عندما يفقد الطفل الناشئ في ظلام زنزانة السجن طفولته وتعليمه، أو حين يفقد طفل بعض أطرافه من جراء انفجار لغم، أو حين يقضي طفل نحبه من فرط الجوع أو لإصابته بالإيدز أو في حرب. ولا نشهد سوء أحوال مجتمع بعيد عنا فحسب. لأننا في عالم اليوم حين نرى طفلا يموت نفقد بموته شعاعا آخر من الأمل في أن يتحد مجتمعنا العالمي، وفي أن ننعم بالسلام، وفي أن نجابه معا في نهاية المطاف التحديات التي تواجهنا جميعا.

لقد أصبح لدينا في اليونان وعي عميق بهذا الواقع. فما يجري من حولنا يؤثر تأثيرا مباشرا على الكيفية التي ينمو بها أطفالنا ويتطورون. لذلك فقد أخذنا أنفسنا بالتزام تجاه العالم الذي نعيش فيه، وتجاه منطقتنا على وجه التحديد، والحديث عن هذا الالتزام هو ما جاء بي لمخاطبة الجمعية اليوم.

والحدثان العالميان اللذان يشهدهما شهر أيلول/سبتمبر هذا، وهما هذه الجمعية والدورة الأوليمبية، يرمزان لبدء حقبة جديدة في بلدي. إذ سترفع اليونان الراية الأوليمبية فوق سيدني في أعقاب هذا الأسبوع الوزاري في الجمعية العامة. وسيضفي المجتمع الدولي على أثينا للمرة الثانية فيما يقرب من قرن من الزمان مسؤولية الأوليمبياد.

وقد التزمت أثينا بأن تقيم على مدى السنوات الأربع القادمة دورة أوليمبية على الصعيدين الرياضي والثقافي. واليوم التزم باسم بلدنا بإقامة أولمبياد للسلام: أربعة أعوام من الاضطلاع بجهود لا تعرف الكلل وبالتزام إزاء المجتمع الدولي بمكافحة الشرور التي أبقت مجتمع الأمم الذي ننتمي إليه نهبا للحرب والنظم الشمولية والاضطهاد.

وأتعهد أمامكم اليوم بأن الشعلة الأوليمبية التي أوقدها أجدادنا حين ترتفع في سماء أثينا فإنها لن تقتصر على إضاءة مدرج لامع، بل سينير ضوؤها مجالا واسعا من النضال في سبيل السلام والديمقراطية والعدالة. وستهيئ السنوات الأربع القادمة، وهي السنوات التي توافق هذه الدورة الأوليمبية اليونانية، المسرح لما سيتفتق عنه المستقبل من أحداث. وما عولمة الاقتصاد وزيادة نفوذ وسائط الإعلام والتطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

والتكنولوجيا الحيوية سوى بعض من هذه التحديات الجديدة.

فالعولمة بما تدره على الكثيرين من ثراء يفوق التصور تعزز الظروف المؤدية للصراع والفقر. ولا يمكن للاقتصاد الجديد أن تحكمه المصالح، بل يجب رصده تعزيزا لكل من الديمقراطية والأمن الإنساني. وستضطلع اليونان على مدى السنوات الأربع القادمة بدور نشط في المحافل الدولية أداء لواجبها في معالجة مشكلة العولمة هذه. ولهذا السبب قبلت اليونان بحماس الدعوة الموجهة لها بالانضمام إلى شبكة الأمن الإنساني.

ولا يمكن لقوانين حقوق الإنسان وحدها توفير ما يلزم لحقوق الإنسان؛ بل يجب تعزيزها بالمسؤولية المدنية والمؤسسات الديمقراطية. ويلزم أن ننشئ هياكل تتجاوز حدود أوجه القصور الديمقراطي التي يعانيها المجتمع العالمي. ويلزم أن ننشئ تعاونا إقليميا، وأن نشيد هياكل مدنية وخدمات مجتمعية، وأن نعمل بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية. ويلزم أن نثقف مواطنينا ومجتمعاتنا فيما يتعلق بالاضطلاع بمسؤولية هذه العملية وبالمشاركة بصوت مسموع.

وهذا في رأينا هو الدور الذي على الأمم المتحدة القيام به. وبوسع هذه المنظمة النبيلة بل ومن واجبها أن تسد الفجوة القائمة بين التحديات العالمية التي تواجهنا وأوجه القصور الديمقراطية القائمة في ثقافتنا العالمية. ونرى أن الوقت قد حان لتتحول الأمم المتحدة من منظمة تعمل على عولمة الديمقراطية إلى منظمة تستطيع أيضا إضفاء الديمقراطية على عملية العولمة. وجدول أعمال مؤتمر قمة الألفية دليل على أن المجتمع الدولي يشاركنا في هذه الآراء.

ويمكن للمبادرات المتخذة ضمن نطاق الأمم المتحدة أن تجعل من عالمنا مكانا أفضل. ودعوني أستعين بمثال وحيد ولكنه قوي. في ٧ أيلول/سبتمبر وجهت الدعوة إلى الدول للتوقيع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، والانضمام إلى هذا البروتوكول. ومهما كانت أسباب الوحشية المرتكبة في حق الأطفال في يومنا هذا، فقد حان الوقت للمطالبة بالتوقف عنها، للمطالبة بهدنة. ويتمثل المبدأ الأساسي في أن الأطفال لا دور لهم في الحرب. وليست هذه سوى إحدى المبادرات التي سوف تساندها اليونان بهمة على الساحة الدولية في السنوات القادمة.

ورأينا فيما يتعلق بالقصد من المنظمات الدولية مستمد في الوقت ذاته من التجربة الخصبة التي تراكمت لدينا في منطقتنا. فبدءا من الحرب في كوسوفو، كانت مشاركة بلدي عميقة في الأحداث التي تتكشف في المنطقة. ونرى أن الدروس المكتسبة من هذه المشاركة يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في العمل الذي تقوم به هذه المنظمات. ونحن متعطشون لتبادل ما لدينا من الخبرة مع المجتمع الدولي.

ونرى أن الاستقرار في منطقتنا شرط مسبق لأمن اليونان، ونعرف الاستقرار بأنه ممارسة الديمقراطيةK وتعزيز المؤسسات التي توفر الشفافية والمساءلة، والحد من الفوارق الاقتصادية، وسيادة القانون في مجتمعاتنا وفيما بين بلداننا. وينبع أمننا من كوننا عضوا في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ونعمل على أن تستفيد بلدان المنطقة من الاستقرار الذي يساعد عليه انضمامها إلى هذه المؤسسات في المستقبل.

وخلال حرب كوسوفو قررت أنا وزملائي في البلدان المجاورة أن نتعاون عن كثب على التخفيف من وطأة المعاناة الإنسانية وتفادي المزيد من القلاقل في منطقتنا. إذ أخذنا ندرك أن مصائرنا مرتبطة ببعضها ارتباطا جذريا. واضطررنا نتيجة لذلك إلى اكتشاف طرق لزيادة التعاون

بيننا والفعالية في معالجة مشكلاتنا. ولولا ذلك لكتب علينا التراع والصراع والعزلة عن العالم بشكل دائم. وستبني اليونان في السنوات الأربع القادمة على هذه القاعدة. فنحن مصممون على تحويل محنة الحرب وذكرياتها الأليمة إلى فرصة تفيد منها الأجيال القادمة.

وآمل في غضون هذه العملية أن تنجح اليونان في إشعار المجتمع الدولي بأهمية اتخاذ سياسة متسقة وعامة وترمي إلى تحقيق الوحدة تجاه جنوب شرقي أوروبا. فأهدافنا واحدة من البوسنة إلى قبرص، وهي أننا نريد لبلدان المنطقة التكامل والسلام والديمقراطية؛ ونريد لها أن تظل متعددة الثقافات؛ كما نريد لها أن تنضم إلى الاتحاد الأوروبي. ويوغوسلافيا أيضا جزء أساسي من هذا الإطار السياسي. ونتوق إلى عودة يوغوسلافيا إلى حظيرة أوروبا. وأود أن أعرب عن تأييدي للدعوة التي وجهها زميلي الروماني لكي نعيد التفكير في سياستنا بشأن الجزاءات، التي كثيرا ما تخدم أغراضا تتعارض مع الأغراض التي نسعى لتحقيقها.

هذه رسالتنا. ورسالتنا على بساطتها الظاهرة تمثل تحولا جذريا عن الماضي الذي طالما تحطمت فيه روح ششعوب المنطقة بصورة منتظمة بفعل المحاباة وتعقيدات الحرب الباردة وازدواجية المعايير. وقد حان الوقت لوضع حد لذلك. فيجب أن نتوقف عن إعادة ترسيم الحدود حول طوائف متجانسة عرقيا بينما ندفعها دفعا إلى التماس أفضال قوى أكبر منها. وسنلزم اليونان في غضون السنوات الأربع المقبلة ببذل الجهد لتحويل الأجناس والديانات والانتماءات العرقية المتعددة في المنطقة إلى أداة للتضامن والاستقرار، أي إلى لوحة جميلة عديدة الألوان للتعاون المتعدد الثقافات الخلاق.

وتتمثل رؤية اليونان لمنطقة البلقان في أنها منطقة تصبح القاعدة فيها هي الديمقراطية في نهاية المطاف، ويمكن فيها لآمال المواطنين أن تتحقق في النهاية بصورة سلمية وديمقراطية؛ منطقة تحترم فيها حقوق الأقليات؛ وتخضع الحكومات للمساءلة، وتتسم الاقتصادات بالشفافية، وتتيح السياسة لجميع عناصر المجتمع أن تشارك مشاركة كاملة.

وتقع على عاتق العالم مسؤولية دعم هذه الرؤية لمنطقتنا. إذ يلزمنا تمكين هذه المنطقة التي فرض عليها على مر التاريخ الإعاقة والتبعية والتقسيم من جانب مجتمع عالمي يتسم بالتنافس بين المصالح والتضارب بين خليط من الإشارات غير الواضحة.

وينبغي أن يحل تنسيق الجهود الدولية محل عملية بلقنة المنطقة هذه.

ولهذا السبب، نؤيد ونشجع بنشاط هذه الرؤيا الجديدة في إطار المجتمع الدولي. وفي العام الماضي، ساعدت جهودنا أكثر من ٤٠ بلدا في وضع عقد فريد بين المجتمع الدولي وبلدان جنوب شرقي أوروبا. وأطلق على هذا العقد اسم حلف الاستقرار. ولدينا إحساس واضح بالكيفية التي يستطيع بها حلف الاستقرار هذا أن يحقق أهدافه، ومن العلامات التي تبعث على التفاؤل أن هناك تعاونا وثيقا في هذا الإطار بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا. ويمكن أيضا أن يتحقق التكامل الإقليمي نظرا لأن حلف الاستقرار يشجع الاستثمار في مشاريع البنية الأساسية. ويعد التعليم من الأهداف والاستراتيجيات الأساسية للقيادة الديمقراطية وبناء المؤسسات، الأمر الذي سينشط النمو الاقتصادي ويقرب بيننا. ويعزز هذا الحلف بنشاط احترام سيادة القانون فيما بين الدول والشعوب في المنطقة.

كما يتأثر موقفنا في المنظمات الدولية وفي وضع جدول أعمالنا للسنوات الأربع المقبلة بتجربتنا الأخيرة مع تركيا. لقد أدت الزلازل التي هزت اليونان وتركيا قبل عام مضى إلى تهيئة مناخ جديد لأول مرة في تاريخنا الحديث.

فقد ولدت المأساة إحساسا حقيقيا بالدفء الإنساني. وتم بصورة تلقائية القيام بأعمال أخوية وتضامنية مذهلة. لقد كانت مهمتنا واضحة فشعوبنا ترغب في العيش حقا في سلام.

ومنذ حدوث تلك الزلازل، يستخدم اليونانيون والأتراك كل الفرص المتاحة لهم لكي يكتشف كل منهم جاره الجديد، وهم يقتربون من بعضهم البعض، ويلتقون معا، ويتبادلون الخبرات، ويعوضون ما أضاعوه من وقت. وعلى الصعيد الثنائي، وقعنا ١٠ اتفاقات ستغير البيئة التي نتفاعل فيها تغييرا جذريا – ١٠ اتفاقات في عام واحد. إننا لا ننظر إلى هذه التطورات بوصفها نتيجة مؤقتة لما أطلق عليه مؤخرا اسم دبلوماسية الزلازل. نحن نراها بداية لعملية طويلة ستؤثر تأثيرا جذريا على حياتنا في السنوات المقبلة.

لقد فتحنا حوارا، وهو حوار صادق. ولئن كنا قد نختلف، ونحن نختلف بالفعل حول قضايا عديدة مثل الكيفية التي نرى بها قبرص، أو الكيفية التي نتناول بها علاقاتنا الثنائية، إلا أن هذا النهج الصريح لن يؤدي إلا إلى التوصل إلى حل تدريجي لمشاكلنا، وعندما أتكلم اليوم، فإني أعرف أن المتكلمين من الجانب التركي قد لا يوافقون على العديد من القضايا. ولكنهم يعرفون أننا صادقون. إننا صادقون فيما نقوله وفي رغبتنا في إقامة علاقة جديدة سلمية.

وأعتقد أنه ليس أمام اليونان وتركيا من خيار سوى استكشاف مجالات جديدة للتعاون. وأعتقد أن مصالحنا المتبادلة يمكنها أن ترجح كفتها على خلافاتنا السياسية. نحن يمكننا وينبغي لنا أن نحسم هذه الخلافات من خلال الوسائل السلمية؛ الوسائل السلمية لمحكمة العدل الدولية.

لقد مثل قرار الاتحاد الأوروبي برفع مركز تركيا إلى بلد مرشح في هلسنكي في كانون الأول/ديسمبر نقطة تحول تاريخية في العلاقات اليونانية التركية. إن هلسنكي ليست إشارة إلى نهاية جهود اليونان في هذا السبيل، ولكنها تمثل بداية مبادرة يونانية جديدة وشجاعة أيضا. وفي هذا السياق، نحن مستعدون أيضا لإجراء المزيد من النقاش حول تدابير بناء الثقة بين اليونان وتركيا.

إنني لا أريد أن أعطي انطباعا خاطئا بأن جميع مشاكلنا قد تم حسمها فجأة. فمما يبعث على القلق البالغ أيضا أنه ما زالت هناك طائفة واسعة من التصريحات والأعمال التي تقوض هذا الجهد الحقيقي والصعب. هناك البعض الذين قد يريدون بالتأكيد أن تفشل جهودنا. ومن واجبنا التاريخي أن نتغلب على هذه الصعوبات، وأن نبقي على هذا الزخم استجابة للمهمة التي أوكلتها إلينا شعوبنا.

وأود أن أشكر الأمين العام وكل الذين يعملون معه من أجل التوصل إلى حل عادل في قبرص: حل يستند إلى قرارات الأمم المتحدة من أجل إقامة اتحاد فيدرالي مكون من منطقتين وطائفتين في شخصية دولية واحدة، وله مواطنة واحدة وسيادة واحدة.

وفي هذا الوقت أناشده أن يتحرك قدما بمحادثات السلام على هذا الأساس. إن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ليست مهمة لقبرص وحدها. إنها مهمة أيضا للموقف الأخلاقي لهذه المنظمة الهامة. فالمعايير المزدوجة والجمود أمر لا يؤدي إلا إلى تقويض مصداقية هذه المنظمة في أعين العديد من البلدان والشعوب.

ولا يمكن للمرء أن يقبل تطورات كالتي حدثت مؤخرا في ستروفيليا. وهذه المسؤولية تقع على عاتق الأمم المتحدة والدول الضامنة وكل من لهم قول مسموع في التطورات الدولية. لقد أصبح من الواضح أن الحالة الراهنة في قبرص واحتلالها من جانب قوات أجنبية أمر يشكل تحديا لنزاهة ومصداقية هذه المنظمة الموقرة. إنني أعرف أن هذه العبارة قد تكون مؤلمة، ولكن قبرص جزيرة محتلة، وهذا أمر

لا بد من أن ينتهي. إننا بحاجة إلى أن نتجاوز تلك الحالة، وسيقتضي ذلك التحلي بالشجاعة؛ وهي شجاعة مطلوبة من كل الأطراف المعنية.

ويمكن وينبغي النظر إلى الحل الذي يمكن التوصل إليه لمشكلة قبرص باعتباره يحقق كسبا للجميع. فهو حيوي لتحقيق السلام والاستقرار والأمن في منطقتنا. وأنا أعتقد حقا أن الطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية يمكنهما التوصل إلى حلول وينبغي لنا أن نسمح لهما بالعيش معا في سلام. ويمكننا مساعدتهما في هذه العملية. وبوسع اليونان وتركيا أن تعينهما على ذلك. وستؤدي مسألة قبرص إما إلى توحيدنا أو إلى تقسيمنا – نحن اليونان وتركيا. إننا نتحمل مسؤولية التعاون بشأن قبرص وتسهيل مهمة التوصل إلى حل لهذه العملية. وتتشاطر اليونان وتركيا، من خلال تقاربهما، فرصة فريدة لمساعدة مواطني قبرص على إعادة بناء جزيرتهم وديارهم وأحلامهم. وينبغي أن تكون نتيجة هذه الجهود تمتع كل مواطن قبرصي بالأمان، والمساواة في ظل القانون، وحماية حقوقهم الإنسانية، والتمثيل المناسب والأمن تحت سقف أوروبي.

إن إمكانات المستقبل لقبرص وتركيا واليونان في نظر كل من يود أن يتصور مستقبل هذه البلدان، متداخلة مثلما تتداخل أحداث تاريخنا. وقبرص الفيدرالية المعاد توحيدها، عضو الاتحاد الأوروبي لن تخدم فحسب طموح أوروبا في تحقيق الاستقرار في المنطقة، ولكنها ستخدم أيضا تطلعات كل مواطن من مواطني البلدان المعنية.

وأتوجه بمناشدتي هذه إلى القبارصة الأتراك. نريد منهم أن يكونوا قريبين منا، في أسرتنا الأوروبية الأعم. ففي هذه الأسرة، نحن لا نضمن لهم تضامن الشعب اليوناني معهم فحسب ولكننا نضمن لهم أيضا التزام الحكومة اليونانية. ولن يكون لمواطنينا أي دور سوى الاستفادة إلى الحد الأقصى من الإمكانيات العظيمة التي ينتظر ظهورها في المستقبل إذا ما سقط هذا الحائط الأخير في قبرص.

إن خبرتنا في المنطقة، وتقاربنا مع تركيا، وجهودنا المستمرة من أجل التوصل إلى حل عادل في قبرص كلها أعطت اليونان صوتا جديدا في المجتمع الدولي. ونحن نعتز بقدرتنا الجديدة ونعتزم العمل على زيادة نموها. وخلال دورتنا الأوليمبية من أجل السلام، نعتزم أن نراقب عن كثب التطورات في الشرق الأوسط، باحثين دوما عن الأساليب التي تسهل عملية السلام المأمول فيها. كما أننا سنتابع عن كثب التطورات في بلدان الجنوب، لا سيما في أفريقيا، تلك القارة التي تحتل مكانة خاصة في قلوب أفراد الشعب اليوناني. وسينصب تركيزنا على الأطفال: وحقوقهم، وخصوصا حقهم في تجنب حياة العنف.

وسيكون تركيزنا في دورتنا الأوليمبية من أجل السلام على المبادرات الدولية التي بوسع بلدي أن يضطلع بدور فيها. واستنادا إلى تقاليدنا التليدة، فإننا نعمل على إعادة إرساء ممارسة الهدنة الأوليمبية. إننا نتطلع إلى اليوم الذي سيصبح فيه تقليد تعليق كل الأعمال العدائية يمثل البذرة التي ينبت منها سلام أكثر دواما. وثمة مبالغ هائلة من الموارد يجري إهدارها على المشتريات العسكرية والحروب، وينبغي أن توجه هذه الموارد إلى الصحة والتعليم والثقافة والرياضة. وتحقيقا لهذه الغاية قمنا، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الأوليمبية الدولية والرئيس سامارانش، بإنشاء المركز الدولي للهدنة الأوليمبية في اليونان.

إن كلمة ''إيكيشيريا'' هي اللفظ المستخدم للتعبير عن الهدنة في اللغة اليونانية القديمة والحديثة على حد سواء. وهي لها معنى مزدوج. فهي تعني أن يضع المرء أسلحته جانبا، إلا أنها تعني أيضا أن يمد المرء يد الصداقة. إننا

لا نتطلع إلى مجرد هدنة مؤقتة، وإنما إلى هدنة مستمرة، هدنة نشطة.

ومن الممكن أن يُكمل مفهوم الهدنة الأوليمبية عمل المنظمات الوطنية والدولية المتخصصة في منع الصراعات وحلها وعمل المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تتشاطر أهدافا مماثلة. وسيتيح المركز الذي سيقام في أوليمبيا مكانا لدعم بناء السلام. وفي هذا العام استضفنا أطفالا من المناطق التي مزقتها الحروب في البلقان. وسمحت الهدنة في البوسنة في عام ١٩٩٢ بتلقين الأطفال المبادئ ذات الصلة. وستسمح الهدنة في سيدني هذا العام لفرق الكوريتين الشمالية والجنوبية بالسير تحت نفس الأعلام، مما يمثل لحظة تاريخية.

لقد بدأت خطابي بالقول بأن مجيء الشعوب ليلتقي بعضها البعض كان دائما شرطا مسبقا لبناء عالم أفضل ومستقبل أكثر أمنا. وأختتم خطابي الآن بأن أهيب بالأعضاء أن يأخذوا هذا التقليد القديم، الذي لم يعد الآن تقليدا يونانيا فحسب، إذ أنه أصبح تقليدا عالميا. وليستخدموا هذه الأداة لتكملة الجهود وإرشاد جيل الشباب إلى طريق السلام والتعاون وإلى تجاوز الانقسامات الإثنية أو العنصرية أو الدينية أو غيرها.

فهذا هو هدف الهدنة الأوليمبية، وهو الأساس الذي ستبني عليه اليونان دورتها الأوليمبية للأربع سنوات من أجل السلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خوزيب بيكي وزير خارجية مملكة إسبانيا.

السيد بيكي (إسبانيا) (تكلم بالاسبانية): أعرب عن التهنئة القلبية للرئيس بانتخابه لرئاسة أعمال جمعية الألفية. كما أعرب عن تقديري لعمل سلفه، وزير الخارجية ثيون بن غوريراب، الذي توج بانعقاد مؤتمر قمة الألفية مؤخرا. وأرحب بتوفالو، دولة عضوا جديدة في الأمم المتحدة. وأثق أنها ستقدم إسهاما مفيدا ومثريا في أعمال المنظمة.

فما هي الأمم المتحدة التي نريدها؟ ولماذا، ولأي غرض نحتاج إلى الأمم المتحدة في هذه الألفية الجديدة؟ لقد عقد مؤتمر قمة الألفية للإجابة على هذه الأسئلة. ومهمة الجمعية العامة هي استنباط وتنفيذ المبادئ التوجيهية التي اقترحها مؤتمر القمة. وتقترح إسبانيا بعض الأفكار لإحراز تقدم في ثلاثة من مجالات العمل الأساسية للمنظمة هي: إدارة العولمة، ومكافحة الفقر، وصنع السلام.

إن الأمم المتحدة التي نريدها يجب أن تكون أداتنا الأساسية لمواجهة الكثير من تحديات العولمة. فطابع منظمتنا العالمي يضعها في المكان الأمثل لتحقيق تلك الغاية. ولا يمكن التساهل في أن تعجز عن النهوض إلى مستوى تلك المهمة التي يتعين الاضطلاع بها في شتى الميادين. ومن هذه الميادين، حقوق الإنسان. فعملية عولمة حقوق الإنسان هي أحد أثمن الإسهامات في العلاقات الدولية منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨. وإذا كان القرن العشرون قرن صياغة وهيكلة حقوق الإنسان على الصعيد الدولي فإن القرن المقبل يجب أن يكون قرن كفالة عالمية التنفيذ الفعال.

وأكثر الممارسات مدعاة للقضاء عليها هي العنصرية والتمييز العرقي وكره الأجانب والتعصب. فيجب أن يكون المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية في عام ٢٠٠١ أداة فعالة لتحقيق تلك الغاية. وعلينا أيضا أن نكافح من أجل إلغاء عقوبة الإعدام التي نعتبرها عقوبة تتناقض وكرامة الإنسان. واعتماد قرارات حظر مؤقت على تنفيذها يمكن أن يكون الخطوة الأولى على درب حظرها الكامل.

ويجب أيضا أن تمكننا منظمتنا من توفير الحلول بروح التضامن للمشاكل الإنسانية التي ظلت إلى عهد قريب بلا تصدٍ. ولحقت عواقبها بالسكان المدنيين العزل. وأنا أشير

هنا إلى حالة اللاجئين والمشردين داخل بلدانهم، وضحايا الصراعات المسلحة من المدنيين والعاملين في تقديم المساعدة الدولية الذين يتعرضون للتهديد أو الإكراه. فمن الضروري أن يوسع نطاق عملنا في هذا المجال، وأن نولي اهتماما خاصا لأضعف فئات السكان.

وفي الأسبوع الماضي، وفي هذه المدينة بالذات وقع رئيس الحكومة الاسبانية البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة وبشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال والتصوير الإباحي للأطفال. ومن هذا المنطلق نفسه اتخذت الجمعية العامة في هذا العام قرارا (٢٦٢/٥٤) وافقت فيه على أن تعقد في إسبانيا في عام ٢٠٠٢ الجمعية العالمية الثانية من أجل الشيخوخة. وسوف نبذل كل ما نستطيع لكفالة نجاح ذلك الحدث الهام.

وفي هذا السياق العام لا بد من المرور على مسألة ما يسمى بالتدخل الإنساني الذي اقترحه الأمين العام في أكثر من مناسبة. فالأمم المتحدة التي نريدها لا يمكن أن تكون منظمة مشلولة أمام الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أينما ترتكب. وعندما يحدث هذا فإن هيبتها تتأثر بشكل بليغ وتترك خارج النطاق الأساسي لصنع القرار في وقت الأزمات. فما يجلبه الموقف السلبي من امتعاض في وجه تلك الانتهاكات، وضرورة تعزيز دور المنظمة في حالات الأزمات ليسا سوى وجهين لعملة واحدة. فمن الضروري أن نكون قادرين على التوصل إلى توافق في الآراء على قضيتين على الأقل من تلك القضايا الأساسية.

أولاهما هي الأعمال التي لا يستطيع المجتمع الدولي أن يصمت إزاءها، كجرائم الحرب والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، فهي الجرائم التي ورد ذكرها في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. كذلك ينبغي التوصل إلى توافق في الآراء بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بشأن الحالات التي ينبغي أن يكفوا فيها عن استخدام حق النقض لإبطال قرارات مجلس الأمن الرامية إلى إنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويظل مبدأ سيادة الدول أساسيا في المجتمع الدولي المعاصر، ولكنه يجب ألا يطبق كدرعٍ واقٍ للتعدي على حقوق الإنسان مع الإفلات من العقاب.

إن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية يحدد الاتجاه الذي يتحرك فيه المجتمع الدولي في ذلك المجال. وإقامة نظام دولي للعدل الجنائي يشكل أهم تغيير في القانون الدولي منذ اعتماد ميثاق سان فرانسيسكو. ويسرني أن أبلغ الجمعية أن عملية تصديق بلدي على نظام روما الأساسي قد تم بالأمس. وأرجو أن تخرج المحكمة الدولية إلى حيز الوجود في المستقبل القريب. ولذا فإنني أثق أن نظام روما الأساسي سيوقع ويصدق عليه أكبر عدد ممكن من الدول دون مساس مباشر أو غير مباشر بالسلامة والفعالية.

وإذا كانت هناك قضية تجعلنا ندرك أن ثمة مصالح عالمية تتطلب منا إدارة جماعية، فهي قضية حماية البيئة. فمن المحتم أن يبدأ على أقصى تقدير في عام ٢٠٠٢ إنفاذ بروتوكول كيوتو لمكافحة ظاهرة الدفيئة. وإسبانيا من بين البلدان الموقعة على البروتوكول وعلى الاتفاقات المتعلقة بطبقة الأوزون والتنوع البيولوجي والأمان البيولوجي والتصحر – وهذه المشكلة الأخيرة تؤثر بوجه خاص على بلدي.

وللأسف فإن العولمة أنتجت فرصا جديدة لتطور الأوبئة العالمية كالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. غير أن العولمة زودتنا أيضا بأدوات جديدة لمكافحتها، شريطة أن نتفق على كيفية استخدامها. وإسبانيا تؤيد صياغة اتفاقية عامة لمكافحة الإرهاب الدولي، وتعرب عن امتنانها للهند لمبادرتها في هذا السياق. فالعمل الرامي إلى اعتماد اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية يجب أيضا أن يصل إلى غايته.

ومكافحة الفقر في صدر أولويات الأمم المتحدة. وقد أولي مؤتمر قمة الألفية اهتماما خاصا للتدابير الرامية إلى استئصال شأفة الفقر. فيجب أن يكون التنفيذ المحدد لتلك التدابير جانبا أساسيا من جوانب عمل الجمعية العامة. والأمم المتحدة التي نريدها يجب أن تيسر للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية إبرام اتفاقات تتعلق بالدور الذي يجب أن تؤديه في تلك المهمة.

إن الاجتماعات رفيعة المستوى التي ستعقد في عام ٢٠٠١ بشأن تمويل التنمية في أقل البلدا نموا ومن أجلها يجب ألا تضيّع. وبالتأكيد ستبذل إسبانيا كل ما في وسعها للإسهام في نجاح تلك الاجتماعات. وبلدي يتتبع توجيهات مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية، التي تقترح تخصيص ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من موارد التعاون للقطاعات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم والإسكان والعمالة، التي لها أكبر تأثير على أشد قطاعات السكان حرمانا، وبالتالي على القضاء على الفقر.

وقد أعدت إسبانيا برنامجا طموحا للائتمانات الصغيرة يرمي إلى تلبية احتياجات القطاعات الأكثر حرمانا بين السكان في البلدان النامية. وبدأت إسبانيا بالمثل برامج لتخفيف أعباء الديون في عدة بلدان شملت موزامبيق وبلدان أمريكا الوسطى التي تضررت أكثر من غيرها بإعصار ميتش. ونحن نؤيد بحزم مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وينبغي ألا تستبعد البلدان المتوسطة الدخل التي تعاني من مشاكل ديون خارجية خطيرة من خطط تخفيف أعباء الديون، طالما كانت تنفذ برامج داخلية هادفة إلى استئصال الفقر.

أما في قطاع الصحة، فقد حدثت انتكاسات شديدة في السنوات الأخيرة في مجال مكافحة الأمراض المعدية، وخاصة في أفريقيا وإسبانيا تساند بنشاط برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والجهود الجارية لتيسير الحصول على أدوية معالجة الإيدز للمرضى في البلدان النامية. كما أنها تؤيد عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن ذلك الداء. ثم إن إسبانيا لها مصلحة خاصة في دراسة الإجراءات الممكنة لمكافحة الأمراض المعدية والطفيلية الأخرى، ولا سيما في أفريقيا.

إن أول جملة وردت في الميثاق تنص على تصميم الأمم المتحدة على إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب. فلا يجب أن نسلم أنفسنا إلى مد أمد الصراعات الإقليمية إلى أجل غير مسمى. وفي أفريقيا لم يتم التوصل بعد إلى حل للحالة في الكونغو التي تجتاح لسنوات بلدا من أغنى بلدان القارة وأكثرها تأثيرا. وتواصل أنغولا وسيراليون مسرحا للصراعات المدنية التي تمول في الغالب من التجارة غير المشروعة في الماس وسائر الموارد الثمينة.

ولقد ظل الدعم السياسي والعملي للأمم المتحدة وبعثتها المنتشرة في الميدان أحد المعالم الثابتة لسياسة إسبانيا فيما يتعلق بالنزاع على الصحراء الغربية. ولذا سيبقى بلدي على التزامه بالتوصل إلى تسوية نهائية لذلك النزاع خلال هذا الوقت الحاسم، وسيدعم الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي امتثالا لقرار مجلس الأمن ١٣٠٩ (٢٠٠٠).

وقد ظهرت في الأفق بوادر جديدة للسلم الآن في الشرق الأوسط بعد قمة كامب ديفيد، ومن الأهمية البالغة أن نعزز التقدم الهام المحرز هناك وأن نستفيد من هذه الفرصة التاريخية لنعقد اتفاق بشأن كل القضايا المعلقة. وعملا بإعلان برلين، ترى إسبانيا أن من حق الفلسطينيين أن يقيموا دولتهم الخاصة. وينبغي أن تعبر القرارات التي ستصدرها الجمعية العامة هذا العام، عن التطورات التي طرأت على عملية السلام وألا تكون مجرد تكرارا آلي للعبارات المستخدمة في السنوات الماضية.

بيد أن الحالة في العراق برهنت على أنها مثيرة للإحباط فإن توقف التفتيش على الأسلحة وعدم وجود

موعد يمكن التنبؤ به لرفع الجزاءات واستمرار الأعمال العسكرية والحالة الإنسانية الصعبة في هذا البلد تنشئ كلها معا حالة مثبطة ومن الأهمية القصوى أن يعمق توافق الآراء الموجود في مجلس الأمن بشأن هذه المسألة وأن تتعاون العراق مع الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) والقرارات الأخرى ذات الصلة بشكل كامل.

وإذ ننتقل إلى أمريكا اللاتينية، من المهم جدا أن يوجه المجتمع الدولي رسالة واضحة تدعم عملية السلام في كولومبيا. أما الجهود التي يبذلها الرئيس باسترانا للتوصل إلى اتفاق يضع حدا لعقود من العنف وعدم الأمن فهي جديرة بتأييدنا جميعا.

والصعوبات التي تواجهها بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو فيما يتعلق بإنجاز مهامها ينبغي ألا تلقي بظلالها على الإنجازات التي تم تحقيقها حتى هذا التاريخ فيما قد تكون عملية حفظ سلام ذات الأهداف الأكثر تنوعا التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في أي وقت من الأوقات. وهذه الأهداف هي تحقيق الهدوء في الإقليم والمصالحة بين سكانه وإعادة بناء اقتصاده وتمكين كوسوفو، كما هو محدد في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) من أن يحظى بحكم ذاتي كبير وبإدارة خاصة بها فعلا، مع احترام مبدأ السيادة والوحدة الإقليميتين لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وقد يكون من الممكن تجنب العديد من هذه الصراعات. وإسبانيا تؤيد دون أية تحفظ الجهود التي يبذلها الأمين العام لتوجيه أعمال المنظمة في مجال منع نشوب الصراعات. وتقريره عن أفريقيا ينطوي على نهج ابتكاري ويقترح مجموعة مختلفة من التدابير للتصدي للصراعات في القارة الأفريقية.

ومن بين العناصر الهامة في هذه المجموعة الكبيرة من التدابير الدبلوماسية، سياسة سليمة بشأن الجزاءات. وينبغي أن تندرج بشكل دقيق نظم الجزاءات لكي تحقق أهدافها: وهي معاقبة حكومة معينة تشكل سياساتها تهديدا للسلم دون إلحاق ضرر بالسكان المدنيين في هذا البلد، الذين في حالات كثيرة، يعجزون عن التأثير على القرارات التي تتخذها حكوماتهم أو الأطراف الثالثة. وينبغي أن تطبق الجزاءات بشكل مرن وأن تخضع إلى مراجعة دورية مع تمكينها من التكيف مع الظروف المتغيرة.

ونزع السلاح وعدم الانتشار يشكلان عنصرين آخرين أساسيين في مجال منع نشوب الصراعات. ومن الأهمية الحيوية أن نتغلب على الانتكاسات التي منيت بها عملية عدم الانتشار النووي في الشهور الأخيرة، وأن نشجع التوقيع والتصديق على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية لكي تدخل حيز التنفيذ في وقت قريب. ومما يثير القلق بالمثل أنه ليس في الإمكان حتى الآن البدء بالمفاوضات بشأن إبرام بروتوكول بشأن المواد الانشطارية؛ ومن الضروري التوصل إلى توافق في الآراء لتحقيق هذا الهدف.

واختتام المفاوضات بشأن إبرام بروتوكول التحقق لاتفاقية الأسلحة البيولوجية يمثل إنجازا في هذا المجال له أهمية مماثلة لدخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ. وبالمثل، فإن مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المعني بالاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكل جوانبه يجب أن يشكل معلما على الطريق يمكن مقارنته باتفاقية أوتاوا المعنية بحظر الألغام المضادة للأفراد.

ومن الضروري أن تكون من بين أهداف الأمم المتحدة اختتام عملية إنهاء الاستعمار في جميع أرجاء العالم من خلال التخلص من آخر مخلفات الاستعمار، وقد بقت إحداها في الأراضي الإسبانية كمفارقة تاريخية مؤلمة. وأشير بالطبع إلى جبل طارق الذي بعد طرد السكان منه بثلاثة قرون تقريبا واحتلال القوات البريطانية له، ما زال يشكل حالة استعمارية. وهو يمثل تعديا على وحدة أراضي بلادي وانتهاكا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٣٥٣ (د - ٢٢).

واستعادة سيادتنا على هذا الجزء من أراضينا يشكل أحد الأهداف الطويلة الأمد بالنسبة إلى إسبانيا، التي تفضل تماما الدخول في حوار مجد. ومن المؤسف أن المملكة المتحدة لم تظهر بعد إرادة سياسية صادقة لحسم هذه المشكلة. ومن ثم، فبعد ١٥ سنة من بدء المحادثات الثنائية في إطار عملية بروكسل، ورغم القرارات التي اتخذها الجمعية العامة، ورغم أننا تقدمنا من جانبنا بعدة اقتراحات محددة، لم يتحقق أي تقدم في هذا الشأن.

إننا نريد أمما متحدة قادرة على الاضطلاع بالمهام التي أسندت إليها. وبغية تحقيق ذلك، عليها أن تكمل عملية إصلاحها. ومثال ذلك، أن من الضروري أن يعزز الدور الذي تضطلع به الجمعية العامة – وهي الهيئة الوحيدة التي يوجد فيها تمثيل لكل الدول الأعضاء، إذ أنها تشكل القوة الدافعة وراء المناقشة والحافز السياسي في الأمم المتحدة. ومن الضروري، أن يدمج إلى حد أكبر المجتمع المدني في عمل المنظمة. وهو ما سيسهم في اقتراب الشعوب من الأمم المتحدة وفي كفالة التزامها بشكل أكبر فيما يتعلق بعملها.

ومن الأهمية الحيوية أيضا أن نصلح مجلس الأمن لكي يتمكن من أداء مهامه بشكل كامل في مجال الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وتؤمن الحكومة الإسبانية بأن هذا الإصلاح ينبغي أن يهتدي بالمبادئ التالية.

أولا، ينبغي أن يتم بالاستناد إلى توافق عريض وقوي في الآراء، لتجنب حدوث انقسامات خطيرة فيما بين الدول الأعضاء ونوفر للمجلس الموسع المزيد من الشرعية التي يحتاج إليها للاضطلاع بعمله بشكل فعال.

وفي سياق إضفاء الطابع الديمقراطي، ينبغي أن يسمح بزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين من كل المجموعات الإقليمية ولا سيما من المجموعات من العالم النامي. وترى إسبانيا أن زيادة عدد هذه الفئة من الأعضاء غير الدائمين ستعبر على أحسن وجه عن الاتجاه السائد المتصل بإضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمع الدولي في بداية الألفية الثالثة.

وبغية تعزيز فعالية المجلس، ينبغي اتخاذ خطوات تكفل ألا يؤدي استخدام سلطة حق النقض إلى منع المجلس من ممارسة مهامه في بعض الأزمات والحالات.

وأخيرا، من الضروري أن يكون هناك المزيد من الشفافية. وينبغي تحسين طرق عمل المجلس من خلال زيادة عدد ونوعية المشاورات فيما بين أعضائه والدول الأعضاء الأخرى مما سيحول دون استبعادها من عملية اتخاذ القرارات.

والمنظمة التي نحتاج إليها ينبغي أن تتمكن أيضا من العمل بشكل حازم وفعال على الأرض من أجل الحفاظ على السلم. والخطوة الأولى في هذا الاتجاه تتمثل في التأمل في أخطاء الماضي. وهنا تكمن أهمية التقرير الذي تقدم به الإبراهيمي بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الذي – كما حدث بالنسبة إلى التقارير السابقة عن رواندا وسربنسكا – كان صائبا عندما سلم بأخطائنا وتقدم باقتراحات للتغلب عليها.

ونواقص المنظمة في هذا المجال كانت خطيرة أحيانا وأدت إلى خسائر في الأرواح وإلى معاناة كبيرة للأشخاص المتضررين منها بشكل مباشر. وهي قد قللت من مكانة الأمم المتحدة في أعين شعوبنا.

ولإسبانيا مصلحة مباشرة في كفالة أن تنظم وتدار عمليات حفظ السلام بشكل حسن إذ يشارك فيها في الوقت الراهن المئات من الإسبانيين في مواقع بعيدة من قبيل تيمور الشرقية وكوسوفو وإثيوبيا وغواتيمالا. وفضلا عن ذلك، فقد وقّعت إسبانيا على اتفاق مع الأمانة العامة بشأن القوات الاحتياطية – وهو اتفاق يراعي أصلا بعض التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي.

وتؤيد إسبانيا بشدة هذه التوصيات وتأمل في أن تنفذ على وجه السرعة. وفي الوقت ذاته، يجب أن تدرك أن ذلك كله يتطلب التزاما سياسيا وماليا أكبر بكثير من الجميع فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام. وهو سيتطلب وزعا أسرع للوحدات العسكرية والمدنية اللازمة واتخاذ تدابير على نطاق أوسع لتوطيد السلم بمجرد انتهاء الصراعات. وأولا وقبل كل شيء، إذا ما اضطرت قوات الأمم المتحدة إلى ركب المخاطر لضمان تنفيذ ولايات مجلس الأمن، فينبغي أن تكون هذه الولايات واضحة وواقعية وأن تحظى بدعم لا لبس فيه من المجلس. وذلك كله، سيتطلب بذل جهد جاد للتوصل إلى مواقف مشتركة لتحقيق توافق في الآراء داخل المجلس في مجال صياغة القرارات التي تتضمن هذه الولايات مع إزالة أي غموض قد يعيق تطبيقها بشكل فعال. وهو يعني اتخاذ إجراءات أشد حزما وقوة ضد دول أو جماعات بعينها قد تحاول الإخلال بهذه الإجراءات، بما فيها احتمال فرض جزاءات. ولن نتمكن إلا حينئذ من إيفاد قواتنا في حالات يخاطرون فيها بحياتهم لكي يكفلوا دعم هذه الولايات.

وما من شك أن تحسين عمليات حفظ السلام أمر مكلف. فلن يمكن الاضطلاع بهذه المهمة أو أية مهمة أخرى على المنظمة القيام بها إذا لم تحسم أزمتها المالية. وإسبانيا هي ثامن أكبر مساهم في الميزانية العادية وتسدد مساهماتها في الوقت المحدد وبالكامل ودون شروط. ومن ثم، لنا مصلحة في حسم أزمة المنظمة المالية مرة واحدة وإلى الأبد في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن يظل المعيار الأساس الذي يستند إليه في تحديد الأنصبة المقررة مبدأ القدرة على الدفع. ووفقا لهذا المبدأ تدفع أصلا بلدان الاتحاد الأوروبي مساهمات أكبر من اللازم في ميزانية الأمم المتحدة. وموقف إسبانيا من المفاوضات المتعلقة بمراجعة جدول الأنصبة المقررة بنّاء، وستجري تلك المفاوضات في وقت لاحق من هذا الخريف.

وفي عالم متزايد التكافل، لا بديل للتعاون المتعدد الأطراف. وينبغي للأمم المتحدة أن ترتفع إلى مستوى الأحداث لتحقق تطلعات الشعوب التي أنشأتها. وعلى البلدان الممثلة هنا أن تتحمل هذه المسؤولية من خلال بناء منظمة قادرة على مواجهة التحديات التي تمثلها العولمة في الألفية الجديدة. ومن الممكن أن نتوصل إلى الأمم المتحدة التي نريدها فهي في متناول يدنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة كامارا هاديا ماهاوا بانغورا، وزيرة الخارجية والتعاون في غينيا.

السيدة بانغورا (غينيا) (تكلمت بالفرنسية): يسرني جدا باسم شعب وحكومة غينيا أن أنقل إلى السيد هاري هولكيري ممثل فنلندا، أحر تهانينا على انتخابه بالإجماع لرئاسة مداولاتنا في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. وقد سلط انتخابه الضوء على جدارته وخصاله الشخصية وخبرته الغنية في الشؤون الدولية. كما أنه عكس التقدير السامي الذي يكنه المجتمع الدولي لبلده، فنلندا، والذي يعرف الجميع مدى التزامه بمثل السلام والعدالة والتقدم وازدهار المرأة ويقدره الفرد والجميع. إن وفدي بوصفه عضوا في مكتب هذه الدورة، يود أن يؤكد للرئيس دعمه وتعاونه الكاملين.

ويسرني أيضا أن أحيي رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، السيد ثيو - بن غوريراب ممثل ناميبيا، الذي تحمل بشرف مسؤولياته الجسام في خدمة المنظمة.

ودعوني أيضا أحيي الأمين العام السيد كوفي عنان الذي يستحق عمله المثالي في قمة المنظمة أعلى تقديرنا ودعمنا وزيادة على ذلك، أنتهز هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على تقريره (A/54/2000) المعنون ”نحن الشعوب: دور

الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين''. وتراعي تلك الوثيقة المدهشة الاهتمامات الراهنة للدول الأعضاء.

وأرحب بانضمام دولة توفالو باعتبارها العضو التاسع والثمانين بعد المائة في المنظمة. وهذا يعزز عالمية الأمم المتحدة.

ودورة الجمعية العامة هذه تعتبر دورة تاريخية. فهي تحدث فور اختتام المنظمة بنجاح قمة الألفية التي جمعت سويا في هذه القاعة جميع زعماء العالم تقريبا. إن نتيجة هذه القمة الهامة مصدر للأمل لشعوبنا في فجر الألفية الجديدة.

ومنذ أسبوع واحد فقط، ومن على هذه المنصة بالذات، أبلغ رئيس وزراء غينيا المجتمع الدولي بوقوع عمل عدواني وحشي على جمهورية غينيا، عمل من أعمال العدوان كان هدفه الوحيد زعزعة بلادي. فقد وقعت هجمات مميتة ومدمرة ضد سكان غينيا المسالمين. وكانت تقود هذه الهجمات عصابات مسلحة من ليبريا ولكنه من المؤسف أنه يتعين علينا الإشارة إلى أن دولة أفريقية شقيقة أخرى، بوركينا فاسو، اشتركت أيضا في العدوان. وهكذا كانت جمهورية غينيا، أرض السلام والضيافة التي دفعت ثمنا باهظا باستقبال مئات آلاف اللاجئين والتي تعمل من أجل استعادة السلام والتوافق في غرب أفريقيا، ضحية للعدوان على يد نفس الشعب الذي تسبب في القتل والتشويه في ليبريا وفي سيراليون.

وأوجه نداء عاجلا للمجتمع الدولي كي يدين بقوة هذا العدوان، الذي هو جزء من خطة لزعزعة استقرار المنطقة. وهذا هو ما يبرر طلب حكومتي من مجلس الأمن اتخاذ تدابير قوية لضمان السلام والأمن والاستقرار في منطقة غرب أفريقيا.

لقد تعين على حكومة غينيا أن تواجه العواقب القاسية للوجود الهائل من الناس على أرضه إذ بلغ ٨٠٠ ٠٠٠ نسمة في العقد الماضي، وكانت مرغمة لتحويل الموارد من برامج التنمية الاقتصادية لبلدنا. وهذا هو السبب في أن حكومتي شديدة الامتنان لمبادرة الأمم المتحدة لعقد مؤتمر للدعم والتضامن فيما يتعلق بغينيا. وباسم حكومتي أود مرة أخرى أن أنقل الشكر المخلص من وفدي إلى الأمين العام وإلى جميع الآخرين الذين ساهموا في هذه المبادرة الهامة. وتتطلع حكومتي باهتمام كبير إلى إتمام هذه المبادرة بعقد اجتماع ثان، من المقرر أن يتم في تشرين الثاني/نوفمبر في جنيف.

وهذه هي اللحظة السليمة لانتقال وفدي إلى المسألة الشائكة للصراع في أفريقيا. والواقع أن كثيرا من الأزمات التي برزت على قارتنا تطرح تهديدا للسلام، وتشكل انتهاكات خطيرة لمبادئ وأهداف الأمم المتحدة. إن نطاق هذه الأزمات وانتشارها يشل كل الجهود نحو التنمية الوطنية ونحو الارتقاء بالتكامل دون الإقليمي. وأنتهز هذه الفرصة لكي أنوه بالتقرير الوارد في الوثيقة (A/55/305) لفريق الأمم المتحدة المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي. لقد مكنت توصياته مجلس الأمن من أن يتخذ قرارا هاما بشأن ضمان دور فعال للمجلس في صيانة السلام والأمن الدوليين، ولا سيما في أفريقيا. ويأمل وفدي في أن تستخدم الأحكام الجديدة لهذا القرار في ضمان فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ومن بين الأولويات الرئيسية لأفريقيا، التي تبقى مسرحا لكثير من الصراعات، تعزيز قدرتها على منع الصراعات وإدارتها وحسمها. وهكذا فسواء كان ذلك الصراع بين إثيوبيا وإريتريا أو الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، أو في أنغولا أو في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإنه كانت هناك طفرات كبيرة في متابعة الحلول السلمية والعادلة والدائمة بفضل الإجراءات المنسقة من جانب منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة.

وفي منطقة غرب أفريقيا، يستمر البحث عن السلام في سيراليون بالمساعدات المشكورة من الدول أعضاء الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا وبالدعم النشط من الأمم المتحدة عن طريق وزع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ويعرب وفدي عن دعمه الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، الذي فرض حظرا على البيع غير القانوني للماس من مناطق الصراع. ونتوجه بنداء عاجل إلى جميع الدول وجميع الوكالات المتخصصة أن تتعاون بنشاط في التنفيذ الفعال لذلك القرار.

وإن الانتشار والوزع غير المضبوط للأسلحة الخفيفة هو موضوع آخر يثير قلقا شديدا، وعامل رئيسي في تعقد الصراعات وإطالة أمدها في أفريقيا، ويشجع بدرجة كبيرة على تعبئة الجنود الأطفال. والواقع أن هذه الظاهرة قد مكنت من ظهور حركات التمرد والتوسع في العصابات على نطاق واسع في بلداننا. ولا بد من توفر الدعم القوي من لدن المجتمع الدولي للقضاء عليها. وفي ذلك الصدد، فإن وفدي يعرب عن سروره للمبادرات التي اتخذتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لدعم جهود دولنا في التغلب على هذه الأهوال، التي تتهدد استقرار قارتنا.

إن بداية الألفية الثالثة تأتي بالعديد من التحديات والآمال. فهي تأتي بالأمل في رؤية خطة لتسوية الصراع في الصحراء الغربية، بفضل الجهود المشتركة بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، والأمل في رؤية إسرائيل وجيرانها العرب في نهاية المطاف يعطون فرصة للسلام من خلال تسوية عادلة ودائمة للأزمة، تأخذ في الاعتبار التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني، وكذلك احترام حقوق وكرامة كل الشعوب في المنطقة.

ولا تزال مسألة التنمية تمثل أحد التحديات الرئيسية في هذا القرن، وعلى هذا النحو يجب أن تظل هي مركز اهتمامات منظمتنا.

وفي الوقت الذي اجتاز فيه جزء من المعمورة مطمئنا عتبة هذه الألفية الجديدة، ويُقلع، باسم العولمة، في ما يسمى بـ ''الاقتصاد الجديد''، لا يزال جزء كبير من العالم – بل هو الجزء الأكبر – يعيش في فقر، ويعاني من الآثار السلبية لهذه العولمة.

وفيما يتعلق بالحالة المرعبة السائدة في القارة الأفريقية، يجب أن تكون أفريقيا الشغل الشاغل لشعوب الأمم المتحدة، حتى يمكن استئصال الأسباب الجذرية لعدم تنميتها وحتى تتمكن من القضاء على الفقر وتعزيز قدراتها لكي تحصل على فرص أفضل لدخول الأسواق. وليتحقق ذلك، ينبغي، عن طريق إلغاء الديون، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وإيلاء اهتمام أفضل لاحتياجاتها الخاصة، تمكين القارة الأفريقية من الإندماج في الاقتصاد العالمي. ولهذا فإن وفدي، على أساس العلاقة المتبادلة بين السلام والتنمية، مسرور للقرارات الأخيرة التي اتخذتها مجموعة الثمانية في أوكيناوا، والرامية إلى مكافحة الفقر بصورة أكثر فعالية وإلى سد فجوة التقدم التكنولوجي القائمة بين الشمال والجنوب وإلى إضفاء الطابع الإنساني على العولمة.

وفي ذلك الصدد، يدعو بلدي إلى المزيد من التضامن من جانب البلدان النامية، ويحدونا أمل عميق في أنه – فوق الإعراب عن النوايا الحسنة – ستتخذ تدابير ملموسة لتمكين البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، من تجربة النمو المستدام المفضي إلى التنمية المستدامة.

وإذ يأخذ وفدي ذلك في الاعتبار، فإنه يناشد جميع شركائه في التنمية أن يسهموا، عن طريق تقديم المزيد من المعونة السخية والمحددة الأهداف بصورة أفضل، في تعزيز القدرات المؤسسية لدولنا، وإنشاء هياكل أساسية كافية، تكفل التنمية المتوازنة ونجاح الكفاح ضد الفقر.

وتشعر جمهورية غينيا بقلق بالغ إزاء الخراب الذي يعيثه فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز. ونحن

نعتقد أن هذه المعركة يجب أن تزيد من تعبئة طاقات المجتمع الدولي حتى يمكن تقديم التضحيات اللازمة لإيقاف هذا البلاء، الذي كان له من الضحايا في أفريقيا أكثر من أي مكان آخر في العالم. ولذا فإن وفدي يؤيد القرارات الهامة التي نتجت عن المؤتمر الدولي الذي عقد مؤخرا في ديربن، بجنوب أفريقيا.

ويجب أن تظل حماية حقوق الإنسان الأساسية، وتلبية الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية، والعدالة الاجتماعية، في مقدمة هموم الأمم المتحدة. ويجب على الأمم المتحدة، في أداء دورها الذي لا بديل له كأداة للنهوض بالتعاون والتفاهم بين الشعوب، أن تعزز ثقافة السلام والمشاركة.

واليوم يوجد إجماع على أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تستمر في الاضطلاع بدور فعال إذا لم يجر الإصلاح اللازم لأجهزتها، وخاصة مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وقد ظلت أغلبية ساحقة من أعضاء الأمم المتحدة تكرر في مرات عديدة الإعراب عن تطلعاتها إلى تعزيز سلطة المجلس وكفالة تمثيل أكثر إنصافا فيه لأعضاء المنظمة، ومؤخرا كرر ذلك عمليا جميع رؤساء الدول أو الحكومات خلال مؤتمر قمة الألفية. ويجب علينا أيضا أن نعيد للجمعية العامة دورها الأساسي بوصفها الهيئة التداولية الرئيسية، و،أخيرا، أن نصلح الأجهزة الأخرى، بغية تحقيق المزيد من إعادة الحيوية في منظومة الأمم المتحدة بأجمعها. هذه هي تطلعات شعوب الأمم المتحدة – لتمكين هذه المنظمة من مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

وقد كرر رئيس وزراء جمهورية غينيا، في بيانه الذي أدلى به في مؤتمر قمة الألفية، الإعراب عن التزام بلدنا التام بمبادئ الأمم المتحدة وبالميثاق. وفي هذه الجمعية، أود أن أعيد تأكيد هذا الالتزام، الذي لم يفتقد أبدا في تاريخ بلدي.

وما برحت غينيا، تحت قيادة رئيسها، الجنرال لانسانا كونتيه، وهو رجل محب للسلام والحوار، تكافح من أجل إعلاء شأن الكرامة الإنسانية، والدفاع عن الحرية، واستعادة السلم وتنمية الوئام بين الشعوب.

وستظل غينيا، تعمل جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة، بعزيمة قوية على تحرير الإنسان من شبح الحرب، والعنف، والاستبعاد والتعصب، ومن أجل إيجاد عالم ينعم بالسلام والعدالة والتضامن للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد.

هل لي أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): بوسعي أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أنني سأتكلم أقل من فترة الـ ١٠ دقائق بكثير جدا.

أود أن أرد بإيجاز على الملاحظات التي أدلى بها وزير خارجية إسبانيا ظهر اليوم عن جبل طارق. إن موقف الحكومة البريطانية المتخذ منذ زمن طويل بشأن هذه المسألة معروف تماما للحكومة الاسبانية. وسأكتفي بإعادة إعلانه هنا بإيجاز.

لقد قررت السيادة البريطانية على جبل طارق بوضوح في معاهدة أوتريخت. وهذه الحقيقة القانونية لا جدال فيها. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة البريطانية تفي بالالتزام الذي تعهدت به لشعب جبل طارق، والوارد في ديباجة دستور جبل طارق لعام ١٩٦٩، والذي يقول إن حكومة جلالة الملكة لن تدخل مطلقا في ترتيبات بحيث

يصبح بموجبها شعب جبل طارق خاضعا لسيادة دولة أخرى ضد إرادته الحرة ورغباته المعرب عنها بصورة ديمقراطية.

وترى الحكومة البريطانية أن مسألة جبل طارق لا يمكن أن تحل إلا ببناء الثقة، والتعاون والحوار، ومن خلال المحادثات المباشرة التي تهدف إلى تجاوز الخلافات، مثل المحادثات التي أجريت في إطار إعلان بروكسل لعام ١٩٨٤.

ونحن نولي أهمية دائمة لحوارنا مع إسبانيا.

السيد كافاندو (بوركينا فاصو) (تكلم بالفرنسية): استمع وفدي للتو باهتمام كبير إلى البيان الذي أدلى به السيد بانغورا، وزير خارجية جمهورية غينيا.

أما بالنسبة للاتهام الذي لا أساس له، والذي وجه لبلدي، بوركينا فاصو، للتو، فأرى من الضروري أن أذّكر هنا والآن بما قاله وزير الدولة للشؤون الخارجية في بوركينا فاصو أمس، عندما أشار إلى الوضع المؤسف في غينيا. لقد قال الوزير

”إزاء الادعاءات الأخيرة والمثيرة للدهشة، من قبل غينيا، نود أن نؤكد لهذا البلد الشقيق، العزيز، وللمجتمع الدولي كذلك، أن بوركينا فاصو لم يكن لها دور مباشر أو غير مباشر، في تلك الأحداث المؤسفة. وإننا نكرر استعدادنا للترحيب بكل مبادرة قد تلقي الضوء على هذه المسألة، التي نراها مؤسفة غاية الأسف.“ (A/55/PV.13)

لم يكن هذا التأكيد كافيا لطمأنة قلوب بعض الأشخاص وعقولهم. وهذا ما أدركناه في وقت سابق عندما استمعنا إلى كلمة وزيرة الخارجية والتعاون في غينيا.

واسمحوا لي بأن أؤكد هنا مرة أخرى أن هذه الاتهامات التي أثيرت مجددا لا أساس لها. وباسم وفدي أؤكد من جديد استعدادنا للعمل على إظهار حقيقة هذا الأمر.

السيد فول (غينيا) (تكلم بالفرنسية): لقد تابع وفدي باهتمام كبير البيان الذي أدلى به ممثل بوركينا فاصو الشقيقة من باب حق الرد. وتسعدنا روح الأخوة التي أبداها وفد بوركينا فاصو.

ويود وفدي أن يؤكد مجددا – وكما فعل رئيس وزرائنا من فوق هذه المنصة أولا، ثم وزيرتنا للخارجية والتعاون في وقت سابق اليوم – على استعداد غينيا للحفاظ على علاقاتها مع كل البلدان الأفريقية، وتطوير تلك العلاقات. فلم يحدث أبدا في تاريخ أفريقيا، منذ عام ١٩٥٨، أن شاركنا بأي شكل في زعزعة استقرار أي بلد. بل، على النقيض من ذلك، كنا دائما ندفع ثمن تحرر البلدان الأفريقية وتعزيز استقلالها.

ما نقوله اليوم ليس مجرد ادعاءات؛ بل إنه يستند إلى معلومات ثابتة في حيازتنا فيما يتعلق بالأحداث الأخيرة في غينيا. وقد يتذكر الجميع أن هذه ليست المرة الأولى التي تثار فيها تلك المسألة. وقد تم التشديد على هذه الصلات إبان أصعب لحظات الحرب في ليبريا، ثم خلال الصراع الراهن في سيراليون، الذي سقط خلاله العديد من الضحايا. وفيما يتعلق بالأحداث المؤلمة في بلدنا، نؤكد مرة أخرى أن لدينا الدليل المؤسف على تورط بوركينا فاصو.

وعلى أي حال، فإن وفدي يود أن يؤكد لأخي من بوركينا فاصو أن غينيا لا تزال مستعدة للحفاظ على أكثر العلاقات مودة وصداقة مع بلاده، ما دامت تحترم السلامة الإقليمية لبلدنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٥.